جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

دور الاقتصاد الرقمي في بعض مؤشرات التنمية البشرية – تجارب بلدان عربية مختارة

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالبة

ايات قيس محمدعلي العذاري

بإشراف الأستاذ الدكتور

صفاء عبد الجبار علي الموسوي

1446 هـ

2024 م

بسم الله الرحمن الرحيم

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

صدق الله العليُّ العظيم
سورة المجادلة: 11

إقرار المشرف

اشهد ان اعداد الرسالة المـوسومة بـ (**دور الاقتصاد الرقمي في بعض مؤشرات التنمية البشرية – تجارب بلدان عربية مختارة**) التي تقدمت بها الطالبة (ايات قيس محمد علي عبد الحسين) قد جرى تحت أشرافي في جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

الأستاذ الدكتور

صفاء عبد الجبار الموسوي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

التاريخ / /2024

توصية السيد رئيس القسم

(بناءاً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

الأستاذ المساعد الدكتور

خضير عباس حسين الوائلي

التاريخ / /2024

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة ب (دور الاقتصاد الرقمي في بعض مؤشرات التنمية البشرية – بلدان عربية مختارة) للطالبة ايات قيس محمد علي عبد الحسين / قسم الاقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى غدت خالية من الأخطاء اللغوية والأسلوبية ولأجله وقعت.

المشرف اللغوي

م .د. محمد سلام مظهر العامري

كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء

التاريخ 21 / 7 / 2024

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (دور الاقتصاد الرقمي في بعض مؤشرات التنمية البشرية – تجارب بلدان عربية مختارة) والمقدمة من قبل الطالبة (ايات قيس محمد علي) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (امتياز) .

الأستاذ الدكتور

محمد حسين كاظم الجبوري

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(رئيساً)

الأستاذ المساعد الدكتور

هدى زوير مخلف

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

الأستاذ المساعد الدكتور

عباس عصفور لفتة

جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

الأستاذ الدكتور

صفاء عبد الجبار الموسوي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفاً)

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءاً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير قسم الاقتصاد/ للطالبة (ايات قيس محمد علي عبد الحسين) الموسومة بـ (**دور الاقتصاد الرقمي في بعض مؤشرات التنمية البشرية – تجارب بلدان عربية مختارة**) ، ارشح هذه الرسالة للمناقشة .

الأستاذ الدكتور

علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

2024/ /

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

الأستاذ المساعد الدكتور

هاشم جبار الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

2024/ /

الإهـــــــداء

- إلى خاتم الأنبياء والمرسلين النبي الاكرم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)

- إلى صاحب العصر والزمان الامام المهدي (عج).

- إلى روح والدي لطالما تمنيته معي (رحمه الله).

- إلى من أضاءت لي الطريق بدعائها وذللت كل الصعاب من سهرت فصبرت طلبا لآمالي (أمي الغالية).

- إلى أخي العزيز (علي قيس) فخري وسندي.

- إلى من كانوا عوناً لي وسنداً من تفرح الروح لذكراهم وتسر العين لرؤيتهم إلى من هم أقرب إليّ من روحي (أخواتي).

- إلى منار العلم ومهد المعرفة (أساتذتي الأفاضل).

- إلى كل ذي فضل عليّ.

- إلى الأهل والأصدقاء جميعاً.

- أهدي جهدي المتواضع عرفاناً واحتراماً.

الباحثة

شكـــــــــــر وتقـــــــــدير

اللهم إني أفتتح الثناء بحمدك وأنت المسدد للصواب بمنّك، الحمد لك حمداً لا ينفد أوله ولا ينقطع آخره، اللهم لك الحمد كما أنعمت علينا نعماً بعد نعم، وأفضل الصلاة والسلام على النبي المختار وآل بيته الأطهار وعلى من أتبع خطأهم بإحسان إلى يوم الدين.

يطيب لي وأنا أفرغ من كتابة آخر سطور البحث بعد أن وفقني الله لإتمامه أن أتقدم بوافر العرفان وكثير الشكر والامتنان إلى مشرفي الأستاذ الدكتور (صفاء عبد الجبار الموسوي) لقبوله الإشراف على رسالتي ولتوجيهاته المثمرة والسديدة، فكان خير عوناً لي في مسيرتي فضلاً عن صبره وخلقه الكريم، ولطالما استعنت بتوجيهاته التي ساعدتني كثيراً في إتمام البحث وإخراجه بهذه الصورة فلا يسعني إلا ان أدعو له ولعائلته الكريمة بدوام الصحة والعافية ومزيد من التقدم.

كما أقدم شكري وتقديري إلى عميد كلية الإدارة والاقتصاد الأستاذ الدكتور هاشم جبار الحسيني، ورئيس قسم الاقتصاد الأستاذ المساعد الدكتور خضير عباس الوائلي، وإلى السادة لجنة المناقشة المتمثلة برئيس اللجنة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة رسالتي وتحملهم أعباء القراءة والتصويب، ولما سيبدونه من توجيهات علمية قيمة لإثراء هذه الرسالة.

ويتوجب عليّ عرفاناً بالجميل أن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل في كلية الإدارة والاقتصاد وأخص منهم بالذكر (الأستاذ الدكتور محمد حسين الجبوري، الأستاذ المساعد الدكتور خضير عباس الوائلي، الأستاذ المساعد الدكتور هدى زوير الدعمي) لما قدموه لي من نصح وإرشاد فوفقهم الله وجزأهم عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل زملائي في الدراسات العليا واخص منهم (ميامين طلال، ودعاء رزاق، وزينب نصر ونبأ احمد) كنتم خير عون وسند وفقكم الله وجزاكم عني كل خير.

وختاما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد وقدم لي الدعم المعنوي والعلمي فجزأهم الله عني كل خير ووفق الله الجميع لما يحب ويرضاه.

الباحثة

المستخلص

ركز البحث على أن الاقتصاد الرقمي، أو الاقتصاد القائم على استخدام تقنيات المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة، هو أحد نتائج ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أو الثورة الصناعية الرابعة، ومن بين المجالات الأكثر تأثراً بالتحول الرقمي هي مجالات التنمية البشرية التعليم والصحة، ولقد أصبح التعليم رقمياً بأشكال جديدة تماما وكذلك الصحة التي أصبحت رقمية نعتمد على شبكة الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة.

انطلق البحث مفاده انه ادى التطور في الاقتصاد الرقمي الى تطور في كافة مجالات الاقتصاد عموماً وبشكل خاص التنمية البشرية ومؤشراتها وصاحب هذا التغير اثار إيجابية وسلبية كما واجه صعوبات كثيرة بشكل عام وبشكل خاص في بيئة التطبيق المدروسة مما ولد أسئلة منها: هل يؤثر الاقتصاد الرقمي في مؤشرات التنمية البشرية بشكل مباشر ام بشكل غير مباشر؟، هل يولد تأثير الاقتصاد الرقمي على التنمية البشرية ومؤشراتها اثار إيجابية ام سلبية؟

وهدف البحث إلى التعرف على ماهية الاقتصاد الرقمي ودراسة جوانبه المختلفة ومعرفة آثاره الإيجابية على التنمية البشرية عبرَ دراسة تجارب بعض الدول في هذا المجال ووضع مبادئ أساسية بنقطة البدء التي تدعم عملية التحول الرقمي، وتحديد دور الاقتصاد الرقمي في تحسين التعليم وخدماته والمرافق الصحية.

ويستند البحث على فرضية مفادها انه هنالك دور كبير للاقتصاد الرقمي في مؤشرات التنمية البشرية في بلدان العينة.

وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات ذات العلاقة التي جاءت متوافقة مع أهداف البحث وفرضيته وكان الاستنتاج الأهم هو ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق مما يؤدي إلى انعكاس هذا الضعف على الاقتصاد الرقمي نتيجة سوء الإدارة الاقتصادية والسياسية.

أما أهم توصية فكانت يجب تطوير التقنيات الرقمية ونشرها مع مراعاة آثارها الإيجابية في سياق الطموح المشترك لتحقيق التحول الرقمي لتحقيق أهداف التنمية، على أن ينظر إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب تأثيره على كل القطاعات الاقتصادية والعمل على تحفيز الاقتصاد الرقمي لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي ، التنمية البشرية ، السحوبات النقدية ، البطاقات الالكترونية ، العمر المتوقع عند الولادة ، معدلات الالتحاق بالتعليم .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاقرارات	ب-ج
الإهداء	ح
شكر والتقدير	خ
المستخلص	د
قائمة المحتويات	ذ-ر
قائمة الجداول	ز
قائمة الأشكال	س-ش
قائمة المخطط	ش
المقدمة	1
أهمية البحث	1
مشكلة البحث	2
فرضية البحث	2
هدف البحث	2
منهجية البحث	2
هيكلية البحث	2
حدود البحث	3
الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة	6-3
الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية	7
المبحث الأول : الإطار النظري للاقتصاد الرقمي	9
المطلب الأول: نشأة الاقتصاد الرقمي	9
المطلب الثاني : مفهوم الاقتصاد الرقمي	10
المطلب الثالث : خصائص الاقتصاد الرقمي	11
المطلب الرابع : قياس الاقتصاد الرقمي	12
المطلب الخامس : مزايا الاقتصاد الرقمي	13
المطلب السادس: عيوب الاقتصاد الرقمي	14
المطلب السابع : الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي	15
المطلب الثامن: مؤشرات الاقتصاد الرقمي	17
المبحث الثاني : الإطار النظري لبعض مؤشرات التنمية البشرية	30
المطلب الأول: مفهوم التنمية البشرية	30
المطلب الثاني : أهمية التنمية البشرية	31
المطلب الثالث: أهداف التنمية البشرية	32
المطلب الرابع : بناء دليل التنمية البشرية	32
المطلب الخامس : استراتيجيات التنمية البشرية	33
المطلب السادس : بعض مؤشرات التنمية البشرية	34
المبحث الثالث: قنوات تأثير الاقتصاد الرقمي في بعض مؤشرات التنمية البشرية	39
الفصل الثاني: تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية	46
المبحث الأول: تجربة المملكة العربية السعودية في الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية	48
المطلب الأول : الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية	48
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية	55
المطلب الثالث : التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية	60
المطلب الرابع: تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية	62

المطلب الخامس: دور الاقتصاد الرقمي في بعض مؤشرات التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية	68
المبحث الثاني : تجربة مصر في الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية	70
المطلب الأول : الاقتصاد الرقمي في مصر	70
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي في مصر	76
المطلب الثالث : التنمية البشرية في مصر	82
المطلب الرابع: تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في مصر	85
المطلب الخامس: دور الاقتصاد الرقمي في بعض مؤشرات التنمية البشرية في مصر	92
المبحث الثالث : تجربة العراق في الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية	94
المطلب الأول : الاقتصاد الرقمي في العراق	94
المطلب الثاني : تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي في العراق	101
المطلب الثالث : التنمية البشرية في العراق	106
المطلب الرابع : تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق	108
المطلب الخامس: دور الاقتصاد الرقمي في بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق	115
الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية	117
المبحث الأول : قياس وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية	119
المطلب الأول : توصيف متغيرات الأنموذج القياسي	128
المطلب الثاني : اختبار استقراريه جذر الوحدة stationarity للمتغيرات	120
المطلب الثالث : تقدير دالة حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي	121
المطلب الرابع : دالة معدلات الالتحاق في التعليمSy	127
المبحث الثاني : قياس وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في مصر	132
المطلب الأول : توصيف متغيرات الأنموذج القياسي	132
المطلب الثاني : اختبار استقراريه جذر الوحدة stationarity للمتغيرات	133
المطلب الثالث : تقدير دالة حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي	139
المطلب الرابع : تقدير دالة معدلات الالتحاق في التعليم Sy	139
المبحث الثالث: رؤية مقترح لدور الاقتصاد الرقمي في التنمية البشرية في العراق	145
المطلب الأول: التعليم	145
المطلب الثاني: الصحة	148
المطلب الثالث: الأنفاق العام	149
الاستنتاجات والتوصيات	152
المصادر والمراجع	157
الملاحق	175

قائمة الجداول

ت	عنوان الجدول	الصفحة
1	خصائص العمالة والتوظيف في الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي	17
2	خصائص الإنتاج في الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي	17
3	القيمة الدنيا والقصوى لمؤشرات التنمية البشرية	33
4	تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الصحة الرقمية	45
5	مؤشرات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2022)	55
6	بعض مؤشرات التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2022)	62
7	مؤشرات الاقتصاد الرقمي في مصر للمدة (2007-2022)	76
8	بعض مؤشرات التنمية البشرية في مصر للمدة (2007-2022)	85
9	مؤشرات الاقتصاد الرقمي في العراق للمدة (2007-2022)	101
10	بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2007-2022)	108
11	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة في المملكة العربية السعودية	121
12	نتائج أنموذج (*ARDL*) لدالة *Pc* في المملكة العربية السعودية	123
13	اختبار الحدود لدالة *Pc* في المملكة العربية السعودية	123
14	اختبار الارتباط التسلسلي لدالة *Pc* في المملكة العربية السعودية	123
15	عدم ثبات تجانس التباين لدالة *Pc* في المملكة العربية السعودية	124
16	تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة *Pc* في المملكة العربية السعودية	126
17	نتائج أنموذج (*ARDL*) لدالة *Sy* في المملكة العربية السعودية	127
18	اختبار الحدود لدالة *Sy* في المملكة العربية السعودية	128
19	اختبار الارتباط التسلسلي لدالة *Sy* في المملكة العربية السعودية	129
20	عدم ثبات تجانس التباين لدالة *Sy* في المملكة العربية السعودية	129
21	تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة *Sy* في المملكة العربية السعودية	131
22	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة لمصر	134
23	نتائج أنموذج (*ARDL*) لدالة *Pc* في مصر	135
24	اختبار الحدود لدالة *Pc* في مصر	136
25	اختبار الارتباط التسلسلي لدالة *Pc* في مصر	136
26	عدم ثبات تجانس التباين لدالة *Pc* في مصر	136
27	تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة *Pc* في مصر	139
28	نتائج أنموذج (*ARDL*) لدالة *Sy* في مصر	140
29	اختبار الحدود لدالة *Sy* في مصر	141
30	اختبار الارتباط التسلسلي لدالة *Sy* في مصر	141
31	عدم ثبات تجانس التباين لدالة *Sy* في مصر	142
32	تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة *Sy* في مصر	144

قائمة الأشكال

ت	عنوان الشكل	الصفحة
1	مؤشر رأس المال البشري في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2022)	56
2	نسبة مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2022)	57
3	عدد براءات الاختراع في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2022)	58
4	عدد البطاقات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2022)	59
5	السحوبات النقدية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2022)	60
6	مؤشر التنمية البشرية للمملكة العربية السعودية (الترتيب العالمي للدول العربية)	61
7	العمر المتوقع عند الولادة في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2022)	63
8	معدلات الالتحاق بالتعليم في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2022)	64
9	مؤشر الأنفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2019)	65
10	مؤشر الأنفاق على الصحة في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2019)	66
11	مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2022)	67
12	مؤشر إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2022)	68
13	مؤشر رأس المال البشري في مصر للمدة (2007-2022)	78
14	نسبة الافراد الذين يستخدمون الإنترنت في مصر للمدة (2007 - 2022)	79
15	عدد براءات الاختراع في مصر للمدة (2007-2022)	80
16	عدد البطاقات الإلكترونية في مصر للمدة (2007-2022)	81
17	السحوبات النقدية في مصر للمدة (2007-2022)	82
18	مؤشر التنمية البشرية لمصر (الترتيب العالمي للدول العربية)	83
19	الترتيب العالمي لعدد من الدول بتقرير التنمية البشرية	84
20	العمر المتوقع عند الولادة في مصر للمدة (2007-2022)	87
21	معدلات الالتحاق بالتعليم في مصر للمدة (2007-2022)	88
22	مؤشر الأنفاق على التعليم في مصر للمدة (2007-2015)	89
23	مؤشر الأنفاق على الصحة في مصر للمدة (2007-2020)	90
24	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في مصر للمدة (2007-2022)	91
25	مؤشر إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) في مصر للمدة (2007-2022)	92
26	مؤشر رأس المال البشري في العراق للمدة (2007 - 2022)	102
27	مؤشر نسبة مستخدمي الإنترنت في العراق للمدة (2007-2022)	103
28	مؤشر عدد براءات الاختراع في العراق للمدة (2007-2022)	104
29	مؤشر عدد البطاقات الإلكترونية في العراق للمدة (2017-2022)	105
30	السحوبات النقدية الإلكترونية في العراق للمدة (2017-2022)	106
31	مؤشر التنمية البشرية للعراق (الترتيب العالمي للدول العربية)	107

32	العمر المتوقع عند الولادة في العراق للمدة (2007-2022)	109
33	معدلات الالتحاق بالتعليم في العراق للمدة (2007-2022)	110
34	مؤشر الأنفاق على التعليم في العراق للمدة (2007- 2019)	111
35	مؤشر الأنفاق على الصحة في العراق للمدة (2007- 2019)	112
36	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في العراق للمدة (2007-2022)	114
37	مؤشر إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) في العراق للمدة (2007-2022)	115
38	فترات الإبطاء المثلى لدالة *Pc* في العربية السعودية	122
39	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لدالة *Pc* في المملكة العربية السعودية	124
40	الاختبارات الهيكلية لدالة *Pc* في المملكة العربية السعودية	125
41	*Cusum of squares* لدالة *Pc* في المملكة العربية السعودية	125
42	فترات الإبطاء المثلى لدالة *Sy* في المملكة العربية السعودية	128
43	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لدالة *Sy* في المملكة العربية السعودية	129
44	الاختبارات الهيكلية لدالة *Sy* في المملكة العربية السعودية	130
45	*Cusum of squares* لدالة *Sy* في المملكة العربية السعودية	130
46	فترات الإبطاء المثلى لدالة *Pc* في مصر	135
47	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لدالة *Pc* في مصر	137
48	الاختبارات الهيكلية لدالة *Pc* في مصر	137
49	*Cusum of squares* لدالة *Pc* في مصر	138
50	فترات الإبطاء المثلى لدالة *Sy* في مصر	140
51	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لدالة *Sy* في مصر	142
52	الاختبارات الهيكلية لدالة *Sy* في مصر	143

قائمة المخطط

ت	عنوان المخطط	الصفحة
1	مخطط قناة النمو الاقتصادي	40
2	مخطط قناة التعليم	43

المقدمة

شهد العالم تطورات وتحولات كبيرة في المجتمع والاقتصاد بسبب النمو والتكامل الذي شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأصبحت أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة والأدوات الإلكترونية قادرة على إقامة اتصال مباشر فيما بينها بغض النظر عن المسافات بينهما، حيث أدى استخدام الإنترنت إلى ثورة رقمية أحدثت تغييرات جوهرية في بنية النظم الاقتصادية التقليدية وأرست مصطلحات نظام جديد، هو الاقتصاد الرقمي أو اقتصاد الإنترنت، والذي كان له آثار ملموسة في العديد من المجالات مثل الأعمال والإدارة العامة والتعليم والصحة، وأن الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد القائم على استخدام التكنولوجيا وشبكات الاتصال الرقمية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وشبكة المعلومات الداخلية، وكذلك على الحسابات الآلية والبرامج وكل ما يتعلق بتقنيات المعلومات والاتصالات مما أدى إلى تحويل النشاط الاقتصادي إلى اقتصاد جديد يتميز بإنتاج المعلومات، مما سأهم في توسيع حجم المعاملات الاقتصادية بين العراق ودول العالم، وجعل من السوق سوقاً إلكترونياً واسعاً، وبذلك أصبح مجالاً خصباً للدول للاستفادة منه وتحقيق معدلات نمو أعلى، حيث ان اقتصاد الرقمي يُعدّ مجالاً جديداً من مجالات العلوم الاقتصادية القائمة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التي تشكل أهم ركيزة ساهمت في إزالة أو تخفيف حواجز الزمان والمكان، وترتكز على اقتصاد جديد أعمق فهم دور رأس المال البشري، فضلاً عن كونه مولداً حقيقياً للثروة ولم يعد تميزها مرتبطا كثيرا بالموارد الطبيعية التي تمتلكها بقدر ما يرتبط بالطاقة المعرفية والثقافية التي تتمتع بها وتزخر بها في العراق ويركز البحث على اقتصاد الرقمي ودوره في تمكين التنمية البشرية، مع تسليط الضوء على تجارب دول مختارة للتعرف أكثر على السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدتها هذه الدول للتحول إلى اقتصاد الرقمي بهدف النهوض بتنميته البشرية، فضلاً عن الاستفادة من معطيات الاقتصاد المعرفي لتفعيل التنمية البشرية في العراق، ولا سيما الصحة والتعليم والدخل، التي تأثرت مستوياتها بشكل كبير بفعل الظروف الاستثنائية التي عانى منها منذ أكثر من ثلاثة عقود مما جعل هذا البلد غنياً بالطبيعة ويظهر الضعف في مختلف القطاعات، ولا سيما تلك المرتبطة بالمعرفة والإنتاج التكنولوجي.

أولاً: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من انه تناول في شقيه موضوعين لهما تأثير كبير ومباشر على تطور النشاط الإنساني وقدراته، الأول هو الاقتصاد الرقمي والثاني هو التنمية البشرية متمثلة في بعض مؤشراتها المختارة، وتتجلى بوضوح في الربط بين جانبي الدراسة.

اذ ان لدور الاقتصاد الرقمي في تطور مؤشرات التنمية البشرية وبشكل خاص في بيئة التطبيق المختارة وهي دول (مصر والمملكة العربية السعودية والعراق) التي نجد انها من الدول التي في دور التطور في الاقتصاد الرقمي وتأثيراتها في تطور التنمية البشرية وهو ما تناوله البحث بين وقتيه.

ثانياً: مشكلة البحث

أدى التطور في الاقتصاد الرقمي الى تطور في كافة مجالات الاقتصاد عموماً وبشكل خاص التنمية البشرية ومتغيراتها ومؤشراتها وصاحب هذا التغير اثار إيجابية وسلبية كما واجه صعوبات كثيرة بشكل عام وبشكل خاص في بيئة التطبيق المدروسة مما ولد أسئلة منها:

1- هل يؤثر الاقتصاد الرقمي في مؤشرات التنمية البشرية بشكل مباشر ام بشكل غير مباشر؟
2- هل يولد تأثير الاقتصاد الرقمي على التنمية البشرية ومؤشراتها اثار إيجابية ام سلبية؟
3- هل يمكن فاعلية التغيرات المنشودة من الاقتصاد الرقمي في التنمية البشرية ومؤشراتها في بيئة التطبيق المدروسة ؟

ثالثاً: فرضية البحث

هنالك دور كبير للاقتصاد الرقمي في مؤشرات التنمية البشرية في بلدان العينة.

رابعاً: هدف البحث

1- التوضيح الإطار النظري لدور الاقتصاد الرقمي في التنمية البشرية ومؤشراتها.

2- دراسة دور الاقتصاد الرقمي في مؤشرات التنمية البشرية ومؤثراتها في بيئة التطبيق المختارة وتحليل هذا الدور ودرجة تأثيره من خلال استخدام أساليب الاقتصاد القياسي.

3- الوصول الى مقترحات لتحقيق الدور الإيجابي للاقتصاد الرقمي في بعض مؤشرات التنمية البشرية نظرياً وفي بيئة التطبيق المختارة.

خامساً: منهجية البحث

استخدم البحث المنهج الاستنباطي في استخدام النظريات والدراسات السابقة في التعرف على متغيرات الدراسة واستخدم التعميمات السابقة في توصيف العلاقات المدروسة في البحث، كما استخدم البحث المنهج الاستقرائي في دراسة العلاقة وتحليل بيانات الواقع في عينة الدراسة المختارة للوصول الى تعميمات تستخدم الاستنتاجات والتوصيات النهائية للبحث.

سادساً: هيكلية البحث

من أجل الوصول إلى هدف البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول (الإطار النظري للاقتصاد الرقمي ومؤشرات التنمية البشرية) ويقسم إلى مبحثين: المبحث الأول (الإطار النظري للاقتصاد الرقمي)، المبحث الثاني (الإطار النظري لمؤشرات التنمية البشرية)

والفصل الثاني فقد تضمن (تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية) لبلدان العينة المختارة (مصر، المملكة العربية السعودية والعراق للمدة 2007 - 2022).

أما الفصل الثالث فتناول قياس وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية لكل من بلدان العينة مصر والمملكة العربية السعودية باستخدام طرق الاقتصاد القياسي في التحليل المتمثلة بأسلوب ARDL، وأما المبحث الثالث فتناول رؤية مقترح لدور الاقتصاد الرقمي في التنمية البشرية في العراق.

واختتم الدراسة بأهم الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة وأهم التوصيات.

سابعاً: حدود البحث

تم تحديد نطاق البحث بما يأتي:
1- الحدود المكانية: وتشمل عينة البلدان العربية وهي كل من مصر والمملكة العربية السعودية والعراق.
2- الحدود الزمانية: اعتمد البحث على المدة الزمنية (2007 - 2022).

ثامناً: الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة:

ـ الدراسات العراقية

1- دراسة هدى زوير مخلف حسين الدعمي (2009)

عنوان الدراسة	**الاقتصاد المعرفي والتنمية البشرية إطار ودراسة مقارنة في بلدان عربية مختارة .**
طبيعة الدراسة	**أطروحة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الكوفة ، العراق.**
أهم الاستنتاجات	**يمكن الإسراع في اقتصاد المعرفة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة التي تمكن الدول العربية عبرَ تحقيق النمو واستمراريته ورفع مستوى رفاه المجتمع على المدى الطويل، عبرَ تحسين الممارسة والتوظيف والتشغيل ورفع القدرة الإنتاجية ، وعدالة توزيع الدخل والثروة والتي تؤثر جوهرياً في النمو الاقتصادي وفي تخصيص الموارد لاكتساب المعرفة، فالبيانات تشير إلى سوء توزيع الدخل والثروة رغم تحقق نمو اقتصادي مقبول في عدد من البلدان العربية، ولا سيما النفطية منها.**
أهم التوصيات	**انطلاقاً من أن المعرفة ذات منافع اقتصادية واجتماعية وسياسية فإن ذلك يتطلب من الدول العربية السعي إلى الرقي والتقدم والتعريف بأهمية التقنية الجديدة بوصفها أداة لإزالة الجهل والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية.**

2- دراسة حيدر عبد الأمير نعمة حمود الغريباوي (2012)

عنوان الدراسة	**دور اقتصاد المعرفة في تفعيل التنمية البشرية في العراق دراسة مقارنة لتجارب دول مختارة.**
طبيعة الدراسة	**رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة كربلاء، العراق.**
أهم الاستنتاجات	**على أساس اقتصاد المعرفة أضحى التركيز على العنصر البشري بوصفه مصدر المعرفة فتطورت النظرة للعنصر البشري من كونه مصدر للقدرات العضلية إلى مصدر للقدرات الذهنية والفكرية التي تشكلت عبر مراحل الزمن.**
أهم التوصيات	**ضرورة الانفتاح على التجارب العالمية في مجال اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونذكر تجارب بلدان عينة الدراسة كوريا الجنوبية ، الأمارات العربية المتحدة ، وجمهورية مصر (ICT) العربية على وجه الخصوص، والإفادة من خبرات هذه التجارب في تطوير برامج العراق في مجال اقتصاد المعرفة ودوره في تفعيل التنمية البشرية في العراق هدف الدراسة.**

3- دراسة صادق عباس راهي الحسناوي (2013)

عنوان الدراسة	**تحليل العوامل المؤثرة في مسارات التنمية البشرية في العراق للمدة (1990 - 2010).**
طبيعة الدراسة	**رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة كربلاء، العراق.**
أهم الاستنتاجات	**إن التحسن في مستوى دخل الفرد العراقي لم يحصنه بما يكفي من الآفات الاجتماعية ، إذ إن انعكاس المؤشرات الاقتصادية الإيجابية على مستوى رخاء المواطن العراقي وتمتعه بالخدمات ما يزال ضعيفاً.**

أهم التوصيات	**إن الأهمية في زيادة الأنفاق الحكومي لمكافحة الفقر وزيادة قطاع التنمية البشرية كالصحة والتعليم والخدمات الأساسية ، تمثل معالجات في المدى المتوسط من المفترض أن يناظرها مستوى مواز من النفقات الاستثمارية على الأقل (50%) موازنة استثمارية لبناء قاعدة اقتصادية واجتماعية تكون معالجات للمدى الطويل وبناء المجتمع وفق أسس صحية.**

4- دراسة زينب هادي نعمة (2015)

عنوان الدراسة	**تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والإمارات العربية مع إشارة للعراق.**
طبيعة الدراسة	**أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء ، العراق.**
أهم الاستنتاجات	**استمرار البلدان المتقدمة بالهيمنة على مؤشرات الاقتصاد الرقمي ويتضح ذلك عبرَ الامكانات العلمية والتقنية المتمثلة بإعداد الباحثين وبراءات الاختراع وعدد مستخدمي الإنترنت وحجم التجارة الإلكترونية.**
أهم التوصيات	**اعطاء الأولوية لقطاع تقنية المعلومات في إعداد برامج التعليم وانشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنية المعلومات وتعزيز الاستثمار في هذا القطاع وإعداد كوادر بشرية مؤهلة لإدارة هذه التقنيات الجديدة.**

5- دراسة إخلاص باقر هاشم النجار (2015)

عنوان الدراسة	**الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي .**
طبيعة الدراسة	**أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة .**
أهم الاستنتاجات	**نشر الوعي التقني وتوفير خدمة الإنترنت للجميع عبرَ دمج المعلوماتية بالمناهيج التعليمية وتخفيض رسوم الاشتراك بالشبكة.**
أهم التوصيات	**إن تقنية المعلومات والاتصالات أصبحت مفتاحاً تقنياً له الأولوية في عالم الاقتصاد الرقمي ، وان تقنية المعلومات تعبر عن التداخل والترابط بين الحاسبات وتقنية الاتصالات، ولها دور كبير في تطور الخدمة المصرفية ونقلها من شكلها التقليدي إلى الشكل الإلكتروني.**

6- دراسة أوس سوري مالك (2023)

عنوان الدراسة	**دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز الصيرفة الإلكترونية تجارب دولية مختارة مع إشارة إلى العراق.**
طبيعة الدراسة	**رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، العراق.**
أهم الاستنتاجات	**ضعف وسوء البنى التحتية لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات في العراق الأمر الذي يؤدي إلى انعكاس هذا الضعف على الاقتصاد الرقمي في العراق وتأخر الصيرفة الإلكترونية عن التطور.**
أهم التوصيات	**الاهتمام برأس المال البشري وتطويره وتشجيع الملاكات المتخصصة بتكنلوجيا الاتصالات والمعلومات ورعايتهم كونهم العنصر الأهم والعامل الاساسي الذي يبنى عليه الاقتصاد الرقمي.**

7- دراسة مريم فراس عبد الرضا (2023)

عنوان الدراسة	دور الاقتصاد الرقمي في تحسين بعض مؤشرات التنمية المستدامة تجارب مختارة مع إشارة للعراق .
طبيعة الدراسة	رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد، العراق.
أهم الاستنتاجات	أثبتت الدراسة بوجود علاقة إيجابية بين بعض مؤشرات التنمية المستدامة والتحول الرقمي في ماليزيا والإمارات.
أهم التوصيات	السعي إلى تحسين المناهج الدراسية في جميع مستويات الدراسة بما يواكب التقدم العلمي والتكنولوجي ودعم أدوات التقدم وتخفيض كلفة الاتصالات وإدخال دورات الاقتصاد الرقمي في المدارس والمؤسسات التعليمية والأكاديمية، عبرَ تشكيل لجان مشتركة بين كل من وزارات التربية والتعليم العالي والاتصالات والتخطيط والعمل للقيام بذلك على النحو الأمثل.

ـ الدراسات العربية

1- دراسة برباش اميرة (2015)

عنوان الدراسة	عمليات الصيرفة الإلكترونية في المؤسسات المصرفية ودورها في تدعيم ركائز الاقتصاد الرقمي.
طبيعة الدراسة	رسالة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي ـ الجزائر.
أهم الاستنتاجات	تساهم الصيرفة الإلكترونية في بناء الاقتصاد الرقمي الذي يقوم أساسا على تقنية المعلومات الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة وإدارتها بوصفها المورد الجديد للثورة، ومصدر إلهام لابتكارات جديدة.
أهم التوصيات	الاهتمام بتقديم وتنويع أساليب جديدة في تقديم الخدمات المصرفية مثل خدمات الهاتف المصرفية وخدمات الصيرفة عبر الإنترنت كخطوات تمهيدية نحو التوجه للصيرفة الإلكترونية.

2- دراسة عبد الجبار كريمة (2017)

عنوان الدراسة	فعالية تطبيق الاقتصاد الرقمي في ترشيد أداء المؤسسات البنكية ، دراسة حالة لوكالتي BADRوBDL_ ببوسعادة.
طبيعة الدراسة	رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ـ الجزائر.
أهم الاستنتاجات	تعتبر عناصر الاقتصاد الرقمي من الأدوات الرئيسية لنجاح أي نشاط اقتصادي في المؤسسات البنكية ، وتبرز أهميتها في تحقيق وتحسين أداء المؤسسات البنكية عبر دورها الاقتصادي الفعال المتطور.
أهم التوصيات	دور الكبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تفعيل وتحسين الاداء البنكي.

ـ الدراسات الاجنبية

1- دراسة ESCWA (تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) (2017)

عنوان الدراسة	Prospects for the Digital Economy in the Arab Region (آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية).
طبيعة الدراسة	دراسة ESCWA (تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) ، الأمم المتحدة.
أهم الاستنتاجات	شرح واقع الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية ، وبيان الاستراتيجيات على المستوى الوطني والإقليمي.

أهم التوصيات	**يحتل الاقتصاد الرقمي مركز الصدارة في رسم السياسات العامة ولاسيما في الدول المتقدمة.**

ـ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

إن ما كتب حول هذا الموضوع نجد أن البحث هو امتداد للبحوث والدراسات السابقة لكنه يتميز عنها في أمور عديدة منها توضيح وتحليل طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في عينة البحث المدروسة (مصر ، المملكة العربية السعودية ، العراق) للمدة الزمنية (2007 - 2022) .

الفصل الأول

الإطار النظري للاقتصاد الرقمي ومؤشرات التنمية البشرية

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد الرقمي

المبحث الثاني: الإطار النظري لبعض مؤشرات التنمية البشرية

المبحث الثالث: قنوات تأثير الاقتصاد الرقمي في بعض مؤشرات التنمية البشرية

تمهيد: Preface

إن التحولات الكبرى التي طرأت على النظام الاقتصادي بشكل عام نتيجة للنمو المتسارع والمتكامل لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي نتج عنه التكامل بين تكنولوجيات الكمبيوتر والاتصالات، وأحد نتائج هذا التكامل التكنولوجي العلمي وقد تمثل التحول في ظهور ما يعرف بمجتمع الاقتصاد الرقمي أو الاقتصاد الجديد أو اقتصاد الإنترنت، ويُعدُّ الاقتصاد الرقمي محركاً للنمو الاقتصادي في الوقت الحاضر، أما التنمية البشرية فهي مفهوم آخر يتعلق بالتكوين والتنمية وتطور تعليم العنصر البشري، والتنمية البشرية تهدف إلى تحسين صحة الأفراد وتعليمهم ومستوى معيشتهم ، يرتبط التعليم والاقتصاد الرقمي بعلاقة متبادلة بينه وبين التنمية البشرية ويؤثر أحدهما في الآخر، واشتمل الفصل على ثلاثة مباحث وعلى النحو الآتي :

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد الرقمي

المبحث الثاني: الإطار النظري لبعض مؤشرات التنمية البشرية

المبحث الثالث: قنوات تأثير الاقتصاد الرقمي في بعض مؤشرات التنمية البشرية

المبحث الأول

الإطار النظري للاقتصاد الرقمي

في هذا المبحث من الفصل سيتم التطرق إلى نشأة ومفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه وقياسه وأيضاً إلى مؤشرات الاقتصاد الرقمي ومزاياه وعيوبه والفرق بينه وبين الاقتصاد التقليدي وقطاعات الاقتصاد الرقمي وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: نشأة الاقتصاد الرقمي (The emergence of the digital economy)

يعود ظهور الاقتصاد الرقمي إلى بداية القرن العشرين في عام 1921 وتم نشر أول دراسة من قبل العالم (فرانك نايت) عن المعلومات الاقتصادية وفي عام 1954 نشر الاقتصادي (مارشال) دراسة بعنوان (النظرية الاقتصادية للتنظيم والمعلومات)، وفي عام 1955 قدم الاقتصادي الكندي (دون تا بسكوت) لأول مرة مفهوم الاقتصاد الرقمي بمصطلحات علمية واضحة في كتابه (الاقتصاد الرقمي: الأمال والمخاطر في عصر الشبكات الذكية) ما تناوله الاقتصاديون والباحثون ولكن تحت مسميات مختلفة هو الاقتصاد الرقمي ويسميه البعض الاقتصاد المبني على المعرفة ،[1] وفيما بعد اشتهر العالم (ما كلوب) بتحليله لاقتصاديات نظام براءات الاختراع الذي وصفه بأنه جزء من الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير التكنولوجي ثم دراسته الثانية (صناعة وتوزيع المعرفة في الولايات المتحدة في عام 1958) تنظم بنية النظام الاقتصادي التقليدي وتعيده باستخدام الفضاء الرقمي وفي عام 1977 قدم العالم (ستيكلر) المعلومات كمتغير تفسيري في صياغة التحليل الاقتصادي، وفي عام 1989 اقترح العالم الاقتصادي (كيبرج) علم المعلومات على التنمية والذي عرفه بأنه العلم الذي يدرس تأثير المعلومات على التنمية الاقتصادية ويستند إلى نظرية تفترض أن المعلومات لها قيمة مضافة وعندما تختلط عوامل الإنتاج المادية والبشرية التي تضيف قيمة عالية من الكفاءة وزيادة الإنتاج[2] ، ولقد عكست التطورات التي شهدتها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تغيرات كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكانت عاملا أساسياً في نمو الاقتصاد الرقمي القائم على المعلومات المتجسدة في شكل رقمي في أجهزة الكمبيوتر، وفي قواعد البيانات المعرفية، والتشفير الرقمي للمعرفة وتخزينها ينشأ من توفرها في شكل معلومات على شكل كتب ومجلات وأوراق العمل والمراجع والفهارس والصور والأفلام

---

[1] فضل عبد الكريم البشير ، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي ، مجلة بيت المشورة ، العدد (9)، قطر ، 2018 ، ص36 .

[2] وسن مشعل سرحان ، الاقتصاد الرقمي وأثره في التنمية المستدامة في بلدان مختارة مع إشارة إلى العراق للمدة (2004-2020) ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة تكريت ، 2022 ، ص10 – ص11 .

والرسومات، فضلا عن سهولة نقلها عبر الشبكات الإلكترونية، مما يجعلها بلا شك أداة هامة للتنمية الاقتصادية.[1]

ان تكنولوجيا المعلومات والإنترنت والاتصالات والحوسبة من أهم السلع في سوق المعلومات الاقتصادية العالمية وتشمل العولمة الاقتصادية مجموعة من التبادلات التي تحدث على نطاق عالمي بعيداً عن سيطرة الدولة الإقليمية كما كان الحال في الماضي بل التفاعل الاقتصادي العالمي.[2]

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الرقمي (The concept of the digital economy)

لقد أدى التطور والانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تغيير أساليب ممارسة الأنشطة الاقتصادية وساهم في تغير سلوك الوحدات الاقتصادية في استخدامها لمنتجات الاقتصاد الرقمي من السلع والخدمات المتاحة مما أدى إلى انعاش القدرة التنافسية لمختلف القطاعات وتوفير فرص جديدة في أنشطة الأعمال وتحسين نوعية السلع والخدمات المقدمة وتطوير المشاريع وإتاحة سبل جديدة للوصول إلى الأسواق الخارجية كما بدأت أشكال جديدة لتطوير المشاريع تحت تأثير التغير التكنولوجي، ومن بين التكنولوجيات والعمليات الرئيسية البارزة في ظل الاقتصاد الرقمي معدات الإنتاج المتطورة ونظم التحكم الآلي وأتمتت عملية الصنع المصادر الجديدة للبيانات القائمة على الأجهزة المحمولة والربط الواسع النطاق بالإنترنت الحوسبة السحابية الدراسات التحليلية للبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي[3] ، ويتضح لنا عبرَ مفهوم الاقتصاد الرقمي أن له عدة تعريفات ،فيعرفه بعضهم (الاقتصاد الرقمي) (digital economy) بأنه ((ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة ، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى ، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال مدة ما)) [4].

وعرف أيضاً على بأنه ((أنه تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة من جهة، ومن جهة أخرى يُعدُّ ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغيير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية)) [5] عبرَ هذا التعريف أوضح أن الاقتصاد الرقمي يعتمد على المعرفة وأن الفرد يمكن أن يكتسبها عن طريق

---

[1] محمد مرايتي ، ((المحتوى الرقمي العربي)) ، مجلة العربي ،الكويت ،شركة دار السياسة ،2005 ،العدد 564 ،ص153-ص155 .

[2] السياسات الصناعية وسياسات القدرة الإنتاجية للاقتصاد الرقمي ، مذكرة من أمانة الأنكتاد ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، مجلس التجارة والتنمية ، جنيف ، الدورة 65 جوان 2018 ، ص2 .

[3] الطاهر جليط ، عبد الحميد مرغيت واخرون ، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية ، ص3 .

[4] محمود أحمد عياد صلاح، الاقتصاد الرقمي ، دار العلم للنشر والتوزيع ، مصر ، 2020 ، ص5 .

[5] مصطفى يوسف كافي ، الاقتصاد المعرفي ، مكتبة المجتمع المعربي ، الأردن ، 2013 ، ص35 .

المهارات والخبرات، لأن المعرفة هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، كما ويعرف الاقتصاد الرقمي على أنه ((الاقتصاد الذي تكون فيه المعلومة هي العملة المستخدمة ، والمنتج قيد التعامل في الوقت ذاته)) [1]

كما يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه ((الاقتصاد المرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد والعلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفيلة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة)) [2] يتضح ان الاقتصاد الرقمي له تنبؤ مستقبلي عن العالم ولذلك يعتمد على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

وأيضاً يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه هو((التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الإنترنت وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع مخرجات أو المعلومات الرقمية، الزبائن الرقميين والشركات رقمية، تكنولوجيا الرقمية (تكنولوجيا الاتصال عن بعد، وسائط المتعددة والتكنولوجيا الخلوية والحاسوبية) والمنتجات الرقمية (قواعد مستودعات بيانات، أخبار أو معلومات، البرمجيات، كتب ودوريات الإنترنت))[3]

وعبرَ التعريفات السابقة يمكن القول ان الاقتصاد الرقمي هو ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني والذي يستند في اغلب مراحله على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الرقمي (Characteristics of the digital economy)

وان من أهم خصائص الاقتصاد الرقمي تتمثل بالآتي :[4]

1- سهولة الوصول إلى المعلومات: يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنت المختلفة وتتطلب المشاركة الفعالة في هذه الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي توافر البنية التحتية في الاقتصاد.

2- المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي : تؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة وطرق المنافسة وتحسين المراكز التنافسية يختلف هيكل السوق حسب درجة تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات في الاقتصاد

---

[1] محمود محمد الدمرداش ، مكافحة التجنب الضريبي لأنشطة الاقتصاد الرقمي في النظام الضريبي المصري والسعودي بالتركيز على قانوني ضريبة الدخل والقيمة المضافة ، كلية الشريعة والقانون بدمنهور ، جامعة الأزهر 2020 ، ص7.

[2] نجلاء عبد المنعم إبراهيم ، تحديات التحول نحو الاقتصاد الرقمي الأخضر ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، سوريا ، 2022 ، ص4 .

[3] فريد النجار ، الاقتصاد الرقمي الإنترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 ، ص25 .

[4] يدو محمد ، بوعافية رشيد ، انعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الملتقى العلمي الدولي الخامس، تونس ، 2012 ، ص4 .

الرقمي على المستويين المحلي والدولي ، ويجب دمج تكنولوجيا المعلومات في مختلف أنظمة وقطاعات الاقتصاد ولا سيما التصنيع والتدريب والتعليم والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية.[1]

3- يوفر الاقتصاد الرقمي معلومات لاتخاذ القرار: يمكن التحكم في المعلومات عبرَ الاستخدام الفعال للمعلومات واستخدامها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية فتساعد مهارات إدارة المعلومات في اتخاذ قرارات استثمارية دقيقة على المدى الطويل بنجاح المعلومات الواردة والصادرة بكفاءة أكبر فيديو ومعلومات على الأقراص الصلبة أو الأقراص المضغوطة وهذه المعلومات أما: [2]

أ- المعلومات المنطوقة: ويتم تمثيلها في المكالمات الهاتفية والحوارات.

ب- المعلومات الإلكترونية: وتشمل البريد الإلكتروني والإنترنت والأشرطة الممغنطة.

ت- المعلومات المطبوعة: مثل التقارير والفاكسات.

المطلب الرابع: قياس الاقتصاد الرقمي (Measuring the digital economy)

لم يكن الاقتصاد مجرد خدمة بل كان بنية تحتية للاقتصاد الرقمي حيث أنه يؤثر على جميع الأنشطة الاقتصادية وله دوراً في تحقيق الرفاهية الاقتصادية وقد بُذلت محاولات لقياس الاقتصاد الرقمي ومعرفة حجمه وأعدت مجموعة بوسطن الاستشارية (Boston Consulting Group) تقريراً يتحرى حجم الاقتصاد الرقمي ويشمل البرنامج التالي:

1- الآثار الإنتاجية بما في ذلك الأرباح من المشتريات الإلكترونية (التصنيع والإنتاج) والأرباح من المبيعات الإلكترونية (الجملة والتجزئة).
2- التمييز بين أربعة مكونات رئيسية للتأثير الاقتصادي المباشر للأنترنت وتحديد حصتها من الناتج المحلي الإجمالي للأنترنت، بما في ذلك الاستهلاك والاستثمار والأنفاق الحكومي وصافي الصادرات.
3- التأثيرات الاقتصادية على المستهلكين والشركات التي لا تأخذ في الاعتبار الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والإعلان عبر الإنترنت ومزايا المستهلك.
4- التأثيرات الاجتماعية الأوسع نطاقاً بما في ذلك المحتوى الذي ينشئه المستخدمون ووسائل التواصل الاجتماعي والاحتيال والقرصنة.

---

(1) شرقي يحيى ، توجهات دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي – دراسة حالة تجارب بعض دول المنطقة ، مجلة المحاسبة ، التدقيق والمالية ، المجلد 03 ، العدد 02 ،جامعة خميس مليانة ، الجزائر ، 2021 ، ص57 .

(2) بلقاسم سعودي واخرون، دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال كآلية لتفعيل الاقتصاد الرقمي الأخضر في الجزائر، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد خاص ، مؤتمر جامعة البلقاء التطبيقية ، الأردن ، 2019 ، ص618.

ولقد كان هنالك تقرير خلال العام 1997 أصدرته استراليا بعنوان المعلومات الاقتصادية باعتبارها ثروة اجتماعية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وأصبحت هذه التكنولوجيا حاسمة بالنسبة للقدرة التنافسية وقد ركز التقرير على دعم المعلومات للنهوض بالاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على تمويل وسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل عبرَ تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعبرَ عام 2008 تم إنشاء مجموعة من التطبيقات المختلفة لاسيما في التطور و النشأة ومن بين هذه التطبيقات التعليم ، والخدمات المصرفية ، والصحة التي يتم استخدامها عبر الهواتف المحمولة أو الإنترنت وبعض هذه التطبيقات لها تأثير على الدخل المنخفض والمتوسط عند تحسين الوصول إلى المعلومات سيُظهر إلى هذا على أنه مكسب لنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع ، حيث أن هذا القطاع له دور في نشر المعلومات الحديثة المفيدة على نطاق واسع لخلق فرص عمل وبالتالي توليد الدخل وتحسين المعيار من حياة الفرد [1].

المطلب الخامس: مزايا الاقتصاد الرقمي (Advantages of the digital economy)

يعتمد الاقتصاد الرقمي على الابتكارات التكنولوجية التي تتراوح من أجهزة الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية إلى البرامج وما يبرز من آثاره على جميع القطاعات الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية في تجارة التجزئة والنقل والخدمات التحويلية والتعليم والصحة والإعلام، حيث يتميز بنشر كل المعلومات والمعرفة، وبناءً على ذلك، وأن أهم مزايا للاقتصاد الرقمي : [2]

1-الاقتصاد الرقمي واقتصاد النطاق العريض: الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد الحركة السريعة ووسائل الأقمار الصناعية والبريد الإلكتروني وان هذه السرعة ضرورية للشركات التي تتسم بالمرونة من حيث الحجم والتنظيم والمعلومات عبر شبكات العلاقات التي تشارك المعلومات الفورية.

2- الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد بلا حدود: الموقع الجغرافي والحدود وعامل الوقت قللت من تأثيرها بينما ازداد دور المعلومات وأهمية الوصول إليها هذا الاقتصاد متمركز حول المعلومات، لأن هذه المعلومات هي مفتاح العولمة والاقتصاد العالمي.

3- التكلفة الحقيقية تكمن في البحث والابتكار وليس في الأجهزة والمعدات وقد تتشكل الخبرات المستمدة من البحث العلمي على شكل تراكم للمعرفة تدفع نحو تطوير الصناعة فتؤدي إلى زيادة البرامج التقنية والتطبيقات الحديثة التي تتميز بقوتها وكفاءتها.

---

[1] صفاء عبد الجبار الموسوي، زينب عبد الرضا الجزائري ، الاقتصاد السياحي الرقمي ودوره في التنمية السياحية ، دار الأيام للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2020 ، ص72

[2] محمد مدلول علي ، الاقتصاد الرقمي رؤى وآفاق – البلدان العربية دراسة حالة ، مجلة جامعة بابل ، الإدارة والاقتصاد ، المجلد 28 ، العدد 2 ، 2020، ص233 .

4- تزيد فرص التعاون بين المؤسسات بوتيرة متسارعة في مختلف أشكال الشراكة مما يؤدي إلى ظهور مؤسسات متشابكة وتغيير طبيعة العمل وظهور نماذج عمل جديدة فتؤدي إلى إنجازات كبيرة وزيادة أجور العاملين في هذا القطاع.

5- تسهيل عملية اتخاذ القرار : بفضل ما يحققه الاقتصاد الرقمي من سهولة الوصول إلى المعلومات مما يساهم في مهارات إدارة المعلومات في الاستخدام الأمثل لها وتوظيفها في خدمة القرارات الاقتصادية في مختلف الدول.[1]

6- التكلفة المنخفضة: غالبًا ما تكون الأسعار المعروضة على الموقع الإلكتروني والمنصات الرقمية للمؤسسات الاقتصادية أرخص من نظيراتها في الأسواق التقليدية بهدف جذب أكبر عدد من المستهلكين ويتجلى ذلك بشكل خاص في قطاعي الطيران والضيافة حيث يتم عرض التطبيقات الافتراضية التي تعرض الأسعار في جميع الشركات وتعمل على مقارنتها ليستفيد منها المستهلك وهذه الخدمة غير متاحة بسهولة إلا في التطبيقات الرقمية.

7-الاستهلاك المرن: تمكنت الشركات الرقمية القائمة على تصنيع النماذج الرقمية من تكييف منتجاتها الرقمية مع تطور احتياجات العملاء عبرَ ما يمكن تسميته بنموذج "الاستهلاك المرن" الذي يعتمد على تنوع الخيارات التي يقدمها الاقتصاد الرقمي حيث يمكن استشارة المنتجات المختلفة من منتج وأحد في عدد غير محدود من الأسواق الافتراضية في الواقع وتقدم العديد من المواقع خدمة مقارنة الأسعار والمواصفات في العديد من مواقع البيع عبر الإنترنت. [2]

المطلب السادس: عيوب الاقتصاد الرقمي (Disadvantages of the digital economy)

رغم العديد من المزايا التي يقدمها الاقتصاد الرقمي إلا أنه يحتوي على العديد من العيوب والمخاطر منها :[3]

1- التقنيات المعاصرة تدمر بشكل كبير فرص العمل من حيث استبدال العمالة البشرية في معظم الوظائف والمهن لذلك سيفقد الكثير من الناس وظائفهم في السنوات العشر القادمة وهو ما يعني زيادة في البطالة في كثير من البلدان وبالتالي ستكون البطالة هذه هي أهم مشكلة في العشرين سنة القادمة ولقد أدركت دول عديدة خطورة هذا التحول وبدأت العديد من الحكومات في إرسال رسائل إلى الشركات لزيادة تكيفها مع الواقع الجديد ولتغيير الطريقة وبرامج التدريب لمساعدة العمال على اكتساب مهارات قادرة على التفاعل مع الاقتصاد الرقمي.

---

[1] محمد ذكى حسن ، الاقتصاد الرقمي (مزاياه ، تحدياته ، تطبيقاته) ، مجلة روح القوانين – كلية الحقوق – جامعة طنطا ، العدد الخامس والثمانون ، مصر ، 2019 ، ص19 .

[2] احمد يحي محمد علي ، دور الاقتصاد الرقمي في احتواء أزمة كورونا ،جامعة مدينة السدات ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثالث، مصر ، مارس 2022 ، ص 1418

[3] مجلة بيت المشورة (مجلة دولية محكمة في الاقتصاد الإسلامي)، العدد (9)، دولة قطر ، أكتوبر 2018، ص47 ،48 .

2- انتهاك حقوق الملكية الفكرية من قبل الأفراد أو الشركات أو الأشخاص الاعتباريين على برامجهم الخاصة لأن تطوير هذه البرامج يتطلب مبالغ كبيرة وبالتالي لا بد من سن تشريعات تحمي حقوق مطوري هذه البرامج ويجب أن تكون القوانين اللازمة لأنشاء مثل هذا الاقتصاد معروفة للدول المعنية.

3- الاقتصاد الرقمي ينتج بضائع غير معمرة فالعديد من منتجاتها صالحة لمدة زمنية تدوم أكثر من عقد أو أقل وبعدها تصبح قديمة على الرغم من ذلك هناك عدد من المنتجات المعمرة مثل محركات الأقراص الصلبة للكمبيوتر وبعض الأجهزة الإلكترونية التي يتم استخدامها لفترات تزيد عن عقد من الزمان أو اكثر.[1]

4- يقوم الاقتصاد الرقمي على التفاوتات الاجتماعية ونرى ذلك في استخدام الإنترنت بين ذوي الياقات البيضاء والياقات الزرقاء (العمال) وحتى بين العمال أنفسهم، أي بين التدرجات الوظيفية للعمال بسبب تأثير الطبقة المهنية أثناء استخدام الإنترنت الناتجة عن الاختلاف في التعليم واكتساب المعرفة وكذلك هناك فجوة أيضاً بين الرجل والمرأة لأن عدم المساواة بينهما يخلق فجوة اجتماعية واقتصادية بين فئات المجتمع.

5- تفاوت الكثافة السكانية بين الدول فقد نرى دولاً ذات كثافة سكانية عالية يمكنها تصدير فائض من العمالة المدربة والمؤهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا بالتأكيد سينعكس على قدرة وفعالية الدولة اجتماعيا واقتصاديا ومعرفا. [2]

المطلب السابع: الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي (The difference (between the traditional economy and the digital economy

على الرغم من أهمية الاقتصاد الرقمي في العصر الإلكتروني ، إلا أنه في الدول العربية لم يحل محل الاقتصاد التقليدي ، لأن الاقتصاد العربي (القديم والجديد) هو اقتصاد غير قابل للتجزئة حيث يمكن لاقتصاد الأرض والمصنع والإنتاج وأن يكمل اقتصاد الفكر والإبداع والمعرفة في مجالات الاقتصاد الرقمي وتقديم الخدمات الإلكترونية لعملائه ،هناك عدد من الاختلافات بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي منها : [3]

---

1) Sue wilis ،Bruce Tranter , Beyond the Digital Divide : Socio – Economic Dimensions of internet Diffusion in Australia – university of Tasmania , Australia , 2002، p (8).

2) مجلة المعلوماتية ، البيئة الرقمية بين سلبيات الواقع وأمال المستقبل ، العدد التاسع ،2013 ، ص4 ، على الموقع:
http://www.infomag.news.sy/index

3) صفاء عبد الجبار الموسوي ، كاظم سعد الاعرجي واخرون ، تحليل اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي وقياسه على اقتصاد دولة الأمارات العربية المتحدة للمدة من (1999 – 2013) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، المجلد الخامس ، العدد الثامن عشر ،2016 ، ص 187 .

1- في ظل الاقتصاد الرقمي يتم إزالة قيود الزمان والمكان بسبب وجود مؤسسات وأسواق افتراضية مما يساعد على تقليل التكاليف والجهود وزيادة السرعة والكفاءة في تنفيذ المعاملات.

2- يستخدم من يعمل في مجال التكنولوجيا في ظل الاقتصاد الرقمي الرموز والإلكترونيات في عملهم بدلاً من استخدام الآلات والمعدات على أساس أن المعلومات هي جمهور جيد وأن المشاركة فيها مجانية ولكن على المستوى الوطني في الوقت نفسه يوفر لأصحاب براءات الاختراع وأصحاب الملكية حماية للمنتج الذي تم اكتشافه من قبل منظمات مثل منظمة حقوق الملكية الفكرية.

3- يمتلك الاقتصاد الرقمي موارد وفيرة لا تنضب عند استخدامه بل تزداد لأن المعرفة تزداد عبرَ الممارسة والاستخدام على عكس موارد الاقتصاد التقليدي فعندما يزداد استخدامها تتناقص.

4- الاقتصاد التقليدي محلي بطبيعته وتحكمه أنظمة وقوانين وتشريعات كل دولة أما بالنسبة للاقتصاد الرقمي فإن هيمنة الاقتصاد العالمي هي المسيطرة حيث أصبح من الصعب تطبيق اللوائح والقوانين لأنه بفضل العولمة أصبح كل شيء متاحًا.

5- يعتمد الاقتصاد الرقمي على الشكل التنظيمي للشبكة عبرَ استخدام تقنيات الإنترنت والاتصالات بدلاً من التنظيم التدريجي وأصبح هذا الإنتاج أكثر مرونة ويعتمد على الإبداع والمعرفة والميزة التنافسية عنصر أساسي دون اهمال الجودة والأهمية المتزايدة للتعاون بين المنظمات من أجل تطوير وتوسيع حجم الأسواق والمنافسة على المشاركة.

6-القوى العاملة في الاقتصاد التقليدي الهدف هو تحقيق حالة من التوظيف الكامل ولكن في الاقتصاد الرقمي الهدف الأساسي هو تحقيق أعلى دخل عبرَ تبني المهارات الشخصية وليس على أساس التخصص الوظيفي مما يجعلها أكثر ديناميكية.[1]

[1]) فاتح مجاهدي، الاقتصاد الرقمي ومتطلباته، الجزائر، 2013، ص4.

يوضح الجدول رقم (1) خصائص العمالة والتوظيف في الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي

المؤشرات	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
التعليم اللازم	محدد بحسب المهام	تعليم مستمر مدى الحياة
علاقات سوق العمل	تنافسية	مشتركة
المهارات المطلوبة	مهارات محددة حسب الوظائف	تعلم شامل
أهداف السياسات	خلق فرص عمل	الدخول / الأجور المرتفعة

المصدر: محمد عبد العال صالح، موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية في مسقط، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، 2005، ص9.

الجدول رقم (2) خصائص الإنتاج في الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي

المؤشرات	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
مصادر الميزة التنافسية	الكتل الاقتصادية	التكلفة ، التجديد ، الجودة والنوعية
تكييف الموارد	موارد مادية	الموارد المعلوماتية والمعرفة
موجهات النمو	مدخلات العوامل (رأس المال والعمل)	التجديد / الابتكار ، المعرفة والاختراع
العلاقة مع المنشآت الأخرى	مخاطر مستقلة / مغامرات	التعاون والاتحاد
المصدر الرئيس للإنتاجية	المكينة	الرقمية

المصدر: محمد عبد العال صالح، مصدر سبق ذكره، ص8.

المطلب الثامن: مؤشرات الاقتصاد الرقمي (Sectors of the digital economy)

أولاً: التعليم الإلكتروني (E-Learning)

التعليم الإلكتروني هو مصطلح واسع يشمل مجموعة واسعة من المواد التعليمية التي يمكن تقديمها على أقراص مدمجة أو عبر الشبكة المحلية أو العالمية ويشمل التدريس والتدريب المعتمد على الكمبيوتر والتدريس والتدريب

المعتمدين على الشبكات وهو يدعم التعليم عن بعد والتعليم المباشر عبر الإنترنت والدروس الخصوصية الإلكترونية[1].

1- مفهوم التعليم الإلكتروني: ((هو التصميم الفعال لبيئة التعليم والتعلم من قبل المعلم والذي يركز على المتعلم واحتياجاته وقدراته بما يسهل عملية التعلم للجميع في أي وقت وفي أي مكان وذلك باستخدام مصادر التعلم الرقمية المختلفة دعم وتوسيع نطاق العملية التعليمية تحت إشراف المعلم))[2]، ويعتمد التعليم الإلكتروني على أنواع مختلفة من التقنيات الرقمية سواء كانت ترتبط بالإنترنت أو غير ذلك، ويمثل أسلوباً منظماً للتدريس باستخدام تقنيات الاتصال الإلكترونية الحديثة مثل أجهزة الكمبيوتر والشبكات والوسائط المتعددة.[3]

2- خصائص التعليم الإلكتروني: ان التعليم الإلكتروني يتصف بمجموعة من الخصائص منها:[4]

أ- نوع من التعلم يتطلب التعامل مع الابتكارات التكنولوجية المتعددة والتدريب الجيد قبل خوض الخبرات التعليمية.

ب- يمكن للمتعلم أن يتعلم دون الالتزام بعمر زمني لأن ذلك يعزز التدريب المستمر.

ت- انخفاض تكلفة التعلم عبر الإنترنت مقارنة بالتعليم التقليدي.

ث- وجود خدمة إلكترونية مسؤولة عن تسجيل الطلاب ودفع الرسوم ومراقبة الطالب وإصدار الشهادات.

ج- سهولة تحديث البرامج والمواقع عبرَ شبكة المعلومات العالمية.[5]

ح- إعداد محتوى البرامج التعليمية ويعتمد التعليم الإلكتروني على الإنتاج المسبق للبرامج التعليمية ومعالجتها الأولية حسب مدى ملائمتها لطريقة الاتصال المستخدمة وتكون متوافقة مع البرامج التعليمية فيوفر الجهد والمال والوقت .[6]

---

[1] طلال بن حسن كابلي ، محمد عبد الرحمن مرسي واخرون ، التعليم الإلكتروني (التقنية المعاصرة .. ومعاصرة التقنية) ،مكتبة دار الايمان ، المدينة المنورة ، 2012 ، ص225.

[2] منال بنت سليمان السيف ، مدى توافر كفايات التعليم الإلكتروني ومعوقاتها وأساليب تنميتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة الملك سعود ، السعودية ،2009 ،ص8 .

[3] علي أسعد وطفة ، إشكاليات التعلم الإلكتروني وتحدياته في ضوء جائحة كورونا : قراءة سوسيولوجية في جدليات التفاعل والتأثر، الكويت ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، 2021 ، ص65

[4] حذيفة مازن عبد المجيد ، التعليم الإلكتروني التفاعلي ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان، 2014 ، ص78 .

[5] احمد سالم ، تكنولوجيا التعليم والتعليم الإلكتروني ، ط1 ،مكتبة الرشد ، الرياض ، 2004 ، ص292 .

[6] طارق عبد الروؤف ، التعليم الإلكتروني والتعليم الافتراضي : اتجاهات عالمية معاصرة المجموعة العربية للتدريب والنشر ، ط1 ، القاهرة ، 2014 ، ص70 .

3- أهمية التعليم الإلكتروني: للتعلم عبر الإنترنت أهمية كبيرة في ظل التطورات العلمية ومنها :[1]

أ- يعتمد على سرعة التعلم الذاتي لدى الطلاب وتفاعلهم مع عناصر موقف التعلم الإلكتروني.

ب- يجعل الطلاب أكثر إثارة وان المواد التعليمية الجافة أو الصعبة يجعلها أكثر جاذبية وإثارة ويبسط معلوماتها لتصبح أكثر سهولة في الوصول إليها بمشاركة الطلاب وتفاعلهم معها.

ت- التواصل أي زيادة إمكانية التواصل بين الطلاب وبين الطلاب والمدرسة عبرَ تسهيل التواصل بين هذه الأطراف عبر البريد الإلكتروني وغرف الدردشة وهذه الوسائل تحفز الطلاب على المشاركة والتفاعل حول بعض المواضيع التي تتم مناقشتها.

ث- تتيح للطلاب إمكانية إبداء رأيهم بحرية بفضل أدوات الاتصال المتاحة على عكس الفصول الدراسية التقليدية التي يكون فيها الطالب أما خجولاً أو في حالة من عدم التركيز لذلك تعتبر هذه الطريقة مناسبة أكثر فعالية للطلاب الذين يعانون من الخوف والقلق والخجل.

ج- سهولة الوصول إلى المعلم لأن التعليم الإلكتروني جعل من السهل والسهل العثور على المعلم حتى خارج أوقات الدوام لأن الطالب أصبح قادراً على إرسال طلباته عبر البريد الإلكتروني وهنا تكمن المشكلة من الصراعات تم تجاوز ساعات عمل المعلم[2].

4- متطلبات تطبيق التعليم الإلكتروني: ان تطبيق التعليم الإلكتروني يتطلب توفر مجموعة من المتطلبات نوجزها بما يلي[3]:

أ- متطلبات الأجهزة (البنية التحتية): يتطلب ذلك تجهيز جميع مرافق الجامعة بالحاسبات الآلية وملحقاتها وربط جميع مرافق الجامعة بشبكة إنترنت داخلية يجب أن تكون ذات سعة عالية لضمان قدرة الإرسال التي تضمن تنزيل وتبادل البرامج والتطبيقات البيانات خلال التطبيق التفاعلي، فضلاً عن توفير البرامج التعليمية وتطبيقات لإدارة التعلم وإدارة المحتوى الإلكتروني وأنظمة قيادة الشبكة والتحكم فيها ومراقبتها.

ب- المتطلبات البشرية والفنية: إن العنصر الأكثر أهمية لتنفيذ التعليم الإلكتروني هو العنصر البشري ويجب أن يكون هناك كادر متخصص في الخدمات الرقمية لصيانتها وبرمجتها والمساهمة في تدريب المعلم ليتمكن

---

[1])عذراء عباس حسن العقابي ، التعليم الإلكتروني وكفاياته ، مجلة أبحاث ميسان ، المجلد السابع عشر ، العدد الثالث والثلاثون ، السنة 2021 .

[2] عز الدين إبراهيم محمد ، التعليم الإلكتروني مفهومة وفوائدة ومعوقاته ، مقال الكتروني منشور تم الاطلاع عليه بتاريخ 13-9-2023 ، عبرَ الموقع: https://www. eupc.mans.edu.eg ، ص5 .

[3])خواثرة سامية ، الرقمنة ضمان لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودوأو ، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، جامعة محمد بوفرة بومرداس – الجزائر ، 2021 ، ص155.

من استخدام التقنيات الحديثة وإتقان مهاراتها تصميم الدورة الرقمية التي تساعد الطلاب وتلبي احتياجاتهم، وكل هذا لا يتم إلا عبرَ تغيير جذري في تفكير المعلم والطالب عبرَ اتباع استراتيجية التغيير نحو هذا النظام الحديث وفي إرساء أسس وأنظمة إدارة هذا التحول وتجنب الفوضى.

ج- المتطلبات الإدارية: أي ضرورة توفير طاقم إداري لضمان صياغة السياسة العامة للمشروع، والعمل على تسهيل الإجراءات مع مراعاة سياسة الجامعة وضمان مراقبة حسن سير الإجراءات مع ضمان التقييم الذي يؤدي إلى لتطبيق التعلم الإلكتروني الفعال في خدمة العملية التعليمية.

د-الإرادة الحقيقية: رغم توافر كل المتطلبات السابقة، لا تكفي دون توافر البيئة الممكنة التي تدعم تطبيق التعلم الإلكتروني، ولا سيما الوعي بأهمية هذا النظام على كل المستويات بدءاً من الإرادة السياسية وينتهي باستعداد المواطن العادي للسعي لتحقيق هدف الاستفادة من التقدم التكنولوجي في مجال التعليم.

ثانياً: الحكومة الإلكترونية(The electronic government)

ان الحكومة الإلكترونية تمثل التطبيق الإلكتروني في الخدمات التي تؤدي إلى التفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين، وبين المؤسسات الحكومية والتجارية، والقيام بالعمليات الحكومية الداخلية بين الوزارات إلكترونياً بهدف تبسيط وتحسين جوانب الحكومة الديمقراطية المتعلقة بالمواطنين ومؤسسات الاعمال كذلك[1].

1- مفهوم الحكومة الإلكترونية:

لقد اختلفت المسميات حول مصطلح الحكومة الإلكترونية، فقد تم التعبير عنها بمفاهيم تدل جميعها على علاقتها بالإلكترونيات (Electronic Government) أو بأسلوب الاتصال الفوري (online) بل أطلق عليها أيضاً (Dot Government) كصفة لنوع الحكومة على شبكة الإنترنت[2] ، وتعرف الحكومة الإلكترونية بأنها ((هي إعادة ابتكار الاعمال الحكومية بواسطة طرق جديدة لإدماج وتكامل المعلومات وتوفر فرص إمكانية الوصول إليها عبرَ موقع الكتروني))[3].

2- أهداف الحكومة الإلكترونية: للحكومة الإلكترونية أهداف مختلفة وتشمل على النحو التالي : [4]

---

[1] سحر قدوري الرفاعي ، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها : مدخل استراتيجي ، الجامعة المستنصرية – بغداد – العراق ، مجلة اقتصادات شمال افريقيا ، العدد السابع ، 2009، ص308 .

[2] زينة صاحب كوزان ، الحكومة الإلكترونية وانعكاساتها على حق الفرد في الحصول على المعلومات ،كلية الأمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة / النجف الاشرف ، مجلة المعهد ، العدد (3) ، 2020 ، ص 219 .

[3] مصطفى يوسف كافي ، سلسة الاقتصاد الإلكتروني : الحكومة الإلكترونية في ظل الثروة العلمية التكنولوجية المعاصرة ، دار ومؤسسة رسلأن ، دمشق ، 2009 ، ص22 .

[4] احمد بن عيشأوي ، " اثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال " ، مجلة الباحث ، العدد(7) ،الجزائر ،2010 ،ص6 .

أ- تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين حيث أن الحكومة تهتم بشكل أساسي بالفرد وكيفية تقديم أفضل الخدمات له.

ب- تبسيط القرارات المتعلقة بالعمل الحكومي والحد من الروتين عبرَ إعادة تنظيم العمل الإداري وإعداد وتدريب الملاكات البشرية.

ت- التقليل من استخدام الطريقة اليدوية واستخدام الرزم الورقية لأنجاز المعاملات (تقليل الجهد والوقت والتكلفة).

ث- الشفافية والعمل بالوضوح مما يبني الثقة في عمل المؤسسات الحكومية.

ج- التقليل من معالجة النماذج اليدوية ومعالجة النماذج الإلكترونية.[1]

ح- اعتماد المواصفات القياسية الموحدة لتبادل المعلومات والبيانات

خ- خفض تكاليف تقديم وتطوير الخدمات للمستفيدين والقطاعات المختلفة.[2]

3- تصنيفات الحكومة الإلكترونية: تصنف الحكومات الإلكترونية إلى عدة أنواع :[3]

أ- من الحكومة إلى المواطنين G2C: يشمل هذا النوع كل المعاملات التي تتم بين الحكومة ومواطنيها إلكترونياً عبر الإنترنت أو الفاكس أو التلكس يقوم الإنترنت وكذلك الحكومة بإجراء استطلاعات الرأي والتصويت للانتخابات إلكترونياً.

ب- من الحكومة إلى مؤسسات G2B: تقوم المؤسسات الحكومية بتحويل أغلب معاملاتها إلكترونيا لذا نلاحظ هنا أن العلاقة تكون بين طرفين وهما المؤسسات الحكومية والمؤسسات التجارية تقوم المؤسسات الحكومية ببيع المنتجات والخدمات للمؤسسات التجارية ومن أمثلة هذه المعاملات (المزادات الإلكترونية، الدفع الإلكتروني للضرائب) وهذه الطريقة توفر الوقت والجهد والتكلفة.[4]

ت- من الحكومة إلى موظفي G2E : من المعروف أن المؤسسات لديها عدد كبير من الموظفين ويعملون في أماكن مختلفة وبعيدة عن بعضهم البعض ولذلك فمن مصلحة المؤسسات الحكومية رفع كفاءة عملها عبرَ تقديم الخدمات والمعلومات إلكترونياً عبرَ استخدام تطبيقات خاصة لتقديم العديد من الخدمات.

ث- حكومة إلى حكومة، G2G : رغم أن مشروع الحكومة الإلكترونية يهدف في المقام الأول إلى تقديم أفضل الخدمات للمواطن إلا أنه بفضل هذه الممارسات المحددة تستطيع الحكومة المساهمة ولو بشكل

---

[1] وائل صلاح ربيع عبد الحفيظ ، الحكومة الإلكترونية وتجارب "عالمية وإقليمية ومحلية "،المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة أسوان ، المجلد(2)،العدد(2) ، ،ص191 .

[2] صفوان المبيضين ، مقدمة في الحكومة الإلكترونية ،دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، 2020 ، ص14.

[3] خضر مصباح الطيطي ، التجارة الإلكترونية من منظور تقني وتجاري وإداري ، دار الحامد ، عمان ، الأردن ، 2008 ،ص150 .

[4] صفاء عبد الجبار الموسوي ، زينب عبد الرضا الجزائري ، الاقتصاد السياحي الرقمي ودوره في التنمية السياحية ، مصدر سبق ذكره ص 119.

غير مباشر في خدمة مؤسساتها عبرَ تسهيل تبادل المعلومات حول أي قطاع بين الجهات الحكومية المختلفة مما يساهم في تحقيق خطى مستدامة ومدروسة نحو تجسيد واقعي للحكومة الإلكترونية بشكل خاص ومجتمع المعلومات بشكل عام .[1]

4- أسباب تطبيق الحكومة الإلكترونية: هناك أسباب عديدة أدت إلى ظهور الحكومة الإلكترونية منها : [2]

أ- أسباب اقتصادية: ظهور التجارة الإلكترونية وقدرة التكنولوجيا على خفض تكاليف الإنتاج والاتجاه نحو خصخصة المرافق الحكومية مما يتطلب التواصل بين القطاعات المختلفة.

ب- أسباب سياسية: ظهور العولمة وتنافس السياسيين فيما بينهم للحصول على الرضا العام عبرَ تقديم أفضل الخدمات بأقل جهد وتكلفة، فضلاً عن الدعم الذي يقدمه البنك الدولي لمشاريع الحكومة الإلكترونية ولا سيما في الدول النامية.

ت- أسباب تكنولوجية: ظهور الإنترنت وابتكار تقنيات جديدة منها التوقيع الإلكتروني فضلاً عن المستوى العالي من الأمان والثقة في الإنترنت بفضل إمكانية تشفير البيانات بدرجة عالية من السرية.

ثالثاً: تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (Information and communications technology)

تعد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بأدواتها المتقدمة، بأهمية كبيرة منذ الثورة الصناعية، لم يؤثر شيء على حياة الأنسان بقدر ما أثرت تكنولوجيا المعلومات، التي أصبحت ضرورية لحياة الناس والمؤسسات والدول يشهد العالم تحولا تقنيا متسارعا وتطورات متلاحقة في مجال الحاسب الآلي والبرمجيات وأجهزة الاتصال و وسائلها، وهذا الكم الهائل من المعلومات الذي يتزايد وينتقل بسهولة ويسر بين دول العالم، مما جعل تكنولوجيا المعلومات وسيلة مهمة في منظمات الأعمال الحديثة وتتطلب من المؤسسات بجميع أنواعها وأحجامها مواكبة هذا التقدم التقني الهائل[3].

1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تشير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها ((مجموع الوسائل أو الأدوات أو التقنيات أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله عبرَ عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي والتي يتم عبرَها جمع البيانات المسموعة أو المكتوبة

---

[1] عنتر عنتر جوهر ، شايب الذراع ثاني بنت النبي ، واقع مشروع الحكومة الإلكترونية بالجزائر استنادا إلى مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس ، المجلد 13 ، العدد 01 ، جويلية ، 2021 ، ص 143 .

[2] بدران عباس ، الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية الى التطبيق ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،2004 ،ص47 .

[3] عامر علي حسين العطوي ، حسين علي الجنابي ، العلاقة بين تقنية المعلومات والاتصالات ومستوى نقل واكتساب المعرفة (دراسة تحليلة لأراء عينة من الكادر التدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد–الكوفة) ، جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد ، 2007 ، ص5.

أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية (عبرَ الحاسبات الإلكترونية) ثم تخزينها، بعد ذلك استرجاعها في الوقت المناسب و يلي ذلك عملية نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل أو المضامين مسموعة أو مسموعة مرئية أو مطبوعة أو رقمية ونقلها من مكان إلى آخر ومبادلتها وقد تكون تلك التقنية يدوية أو آلية أو إلكترونية أو كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لتقنيات الاتصال والمجالات التي يشملها هذا التطور)).[1]

2- خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تلعب ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً مهماً وحيوياً في اقتصاد وحياة الأفراد خاصة وأن التكنولوجيا أصبحت جزءاً أساسياً من الحياة الاجتماعية للفرد لدرجة أن الخدمات التي تقدمها تسهل انتقالها وتبادل المعلومات في أي وقت وفي أي مكان ومن ثم فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتميز بالعديد من الخصائص منها : [2]

أ- تعتبر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أداة يتم عبرَها التغلب على الانقسامات بين الطبقتين الغنية والفقيرة حيث تساعد في القضاء على الأمية والجهل والمرض والفقر عبرَ نشر التعليم الإلكتروني (الدراسة عن بعد أو الدراسة مدى الحياة) والتعلم الإلكتروني وتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل الحاصلين على الشهادات ويمكن أن تصل فوائده حتى إلى المناطق المعزولة.

ب- التفاعل والنقل والحركة: يقصد بها أن أي شخص يستخدم هذه التقنية هو مستقبل ومرسل في آن وأحد مما يؤدي إلى التفاعل والمشاركة بين الاثنين وكذلك إمكانية استفادة المستخدم من الخدمات التكنولوجية عند الانتقال من مكان وأحد إلى آخر عبر الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر والإنترنت.

ت- تقليل الوقت لأن التكنولوجيا تسمح للجميع بالتقارب في الوقت بغض النظر عن المسافة المكانية وكذلك تقليل مساحة التخزين لأن المنتجات المادية تتطلب مستودعات كبيرة بينما يتم تخزين المنتجات الرقمية في مكان يسهل الوصول إليه طريقة.

ث- الحصول على المزايا التنافسية : تستخدم العديد من المؤسسات التكنولوجيا لتحسين النمو عبر البيئة بأكملها وتحقيق الفوائد التي تجنيها عبرَ تصميم البرامج وتقنيات الأعمال والمؤسسات لتكون أكثر قدرة على المنافسة.[3]

---

[1] وسيلة السبتي واخرون ، السياحة الإلكترونية أحد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،ملتقى الدولي :الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة ، جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي ،الجزائر ،2019 ،ص332.

[2] منير نوري واخرون ،"تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأهميتها في اقتصاديات الدول العربية لمسايرة تحديات الاقتصاد العالمي الجديد –التوصيات والمتطلبات–"،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ، الجزائر ،2013،ص5.

[3] عبد الله فرغلي علي موسى : تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكتروني ،ط1 ، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ،2008 ، ص33 .

3- العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظل الاقتصاد الرقمي: بدأ ظهور العولمة في تسعينيات القرن الماضي وكانت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم العوامل التي ساهمت في ظهور العولمة وانتشارها لأنها تمثل الأدوات والقوة الدافعة وراءها فقد ساهمت في نقل الاتجاهات والأفكار وتحول الاقتصاد الصناعي الذي يعتمد على الثروة المادية والندرة الاقتصادية إلى اقتصاد قائم في العلم والمعرفة ووفرة المعلومات، وتعد المعلومات أهم مصدر للقوة في المعرفة السياسية والاقتصادية والعسكرية كلما امتلكت الدول اقتصادًا مدعومًا علميًا وتقنياً فأنها ستستفيد من العولمة والفرص التي توفرها على مختلف المستويات والأساليب العلمية ووسائل الإنتاج وتدفق الموارد والمعلومات وما نراه بوضوح اليوم هو أن العالم يمر بثورة علمية وتقنية وأن النجاحات والإنجازات التي حققها خلال العقدين الماضيين لم تتحقق إلا عبرَ العلم الذي أصبح المحور الأساسي الذي تدور حوله جميع الحقائق والعلوم الأخرى، وعلى أساسه تعيد خلق نفسها وتنظيم أولويات الأفراد والمجتمعات.

بما أن الاقتصاد العالمي الجديد يقوم على أساس جوهري وهو إزالة الحدود بين اقتصاديات الدول، حيث يتمتع الاقتصاد العالمي بديناميكية ومنطق خاص به فهو لم يعد اقتصادا وهميا بل أصبح اقتصاد واقعي يعتمد على الفرضيات وتنمو قوته وضعفه من قوة وضعف العلم والمعرفة ولذلك تم التأكيد على التعليم لأن النجاح والاستمرارية يعتمدان على اكتساب العلم والمعرفة والاختلاف في عرض وجهات النظر للتفاعل مع العالم الخارجي عبرَ التكنولوجيا ولا سيما في مجال التجارة الإلكترونية بحيث يصبح العالم عالما بلا حدود أو قيود وأدت الاتصالات في سياق العولمة إلى فتح الأسواق المحلية التي تسيطر عليها الاحتكارات ولا سيما احتكارات الاتصالات الوطنية أمام المؤسسات الأخرى التي هي مزيج من الاحتكارات الدولية مثل الشركات عبر الوطنية التي عرفت كيف تتجاوز مسألة الملكية الفكرية ومع ذلك فإن وجهة النظر الحالية للشركات تختلف على سبيل المثال في مجال الاتصالات أصبحت الشركات أقل تقييدا في منطقة معينة، أي أنها تستطيع الاستغناء عن القاعدة الوطنية والتسجيل في مواقع أكثر إيجابية وتفاعلية عبر الإنترنت أما شركات البحث والتطوير فيمكنها توجيه أنشطتها ومهامها خارج الحدود الدولية ووفق الاتفاقيات والشراكات مع دول أخرى مثل مراكز البحث والتطوير في سويسرا والهندسة في الهند والتصنيع في الصين والتمويل في لندن، بينما تبقى وظيفة التسويق والرقابة في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

رابعاً: السياحة الإلكترونية(E-tourism)

[1] محمد عبد العال صالح ، التجارة الإلكترونية ، 2014 ، ص1.

تعود بداية السياحة الإلكترونية إلى عام 1990 مع ظهور الإنترنت، ودخول الإنترنت إلى سوق التجارة العالمية، وكان الممثل الأول لهذا القطاع هو موقع Degriftour عام 1991 ، كما تشكل السياحة الإلكترونية النصيب الأكبر من حجم التجارة الإلكترونية [1].

1- مفهوم السياحة الإلكترونية: تعرف السياحة الإلكترونية بأنها ((هي تطبيق التجارة الإلكترونية في مجال السياحة داخل الإطار العام للخدمات الإلكترونية (electronic services)، والتي تشمل كل من التجارة الإلكترونية والاعمال الإلكترونية حيث أنها تعتبر هي العنصر الذي يتيح نجاح كل منهما بإضافة القيمة المطلوبة إلى المنتج الذي يلبي حاجة العميل)).[2]

2-أنواع الخدمات السياحية: وفي الوقت الحاضر أصبح قطاع السياحة نشطا للغاية ويشارك بفعالية في الاقتصاد الرقمي وأصبح استخدام الإنترنت ميزة تنافسية واضحة سواء في الخدمات الإلكترونية بشكل عام أو في السياحة الإلكترونية بشكل خاص وبفضل الشبكة وتم تقليل عدد الوسطاء للوصول إلى العملاء مباشرة والحصول على عوائد أعلى مستوى الأداء الذي تم الحصول عليه في السياحة التقليدية وهذه الخدمات هي :[3]

أ- خدمات الإقامة: وتشمل الفنادق بمختلف أنواعها والقرى والمدن السياحية عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس ويتم تأكيد الحجز أو عبرَ مكاتب الحجز المتخصصة في هذا المجال كما تتم المعاملات عبر الإنترنت.

ب-خدمات الترفيه والتسلية: وتشمل الخدمات الرياضية والثقافية والاجتماعية.

ت- خدمات النقل: تشمل خدمات النقل البري والجوي والبحري عبرَ شبكة الإنترنت يمكن للعملاء حجز مقاعد السفر وتأجير السيارات وغيرها من الخدمات ويمكنهم أيضاً التحقق من أحوال الطقس واستخدام الخرائط إلكترونيًا لمواقع الويب مما يجعل نطاق التكنولوجيا أوسع وأكثر تقدماً مثل تخزين البيانات واستخراجها لإدارة المعلومات واستخدامها.

3- أهمية السياحة الإلكترونية:

أصبح بإمكان المستهلك السياحي الحصول على كل البيانات والمعلومات التي يحتاجها عن المنتج السياحي عبر الإنترنت، بما في ذلك معلومات عن رحلات الطيران والفنادق والبرنامج السياحي وأماكن تأجير السيارات وغيرها ، وقد ساعد ذلك على تلبية رغبات السائح وتلبية احتياجاته الأساسية، وذلك بفضل إمكانية قيام السائح

---

[1] فاطمة الراعي ، خدمات السياحة الإلكترونية ومقوماتها في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة غارداية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – قسم العلوم التجارية ، 2015 ، ص11.

[2] هند محمد حامد ،التجارة الإلكترونية في المجال السياحي ، الطبقة الأولى ،القاهرة ،2003 ، ص151-153 .

[3] INAL EPORT OF ORKING ROUR, Digital economy and tourism impacts, influences and challenges,2014,p12.

بإجراء مقارنات عديدة بين المواقع السياحية المختلفة واختيار الموقع الذي يناسبه دون الحاجة إلى السفر من مكان إلى آخر، وتبرز أهمية السياحة الإلكترونية عبرَ الآثار الإيجابية التي تتركها على النحو التالي: [1]

أ- تعتبر السياحة الإلكترونية أداة لتحسين آلية تبادل المعلومات داخل المؤسسات والتغلب على العديد من المعوقات التي تعيق جمع المعلومات ونشرها في الوقت المناسب وهذا يزيد أيضاً من الفوائد الناشئة عن تحسين التعاون والترابط بين الوحدات المختلفة داخل المؤسسة الواحدة، مما يخدم في نهاية المطاف عملية صنع القرار.

ب- يُنظر إلى السياحة الإلكترونية على أنها أداة تمكن شركات السياحة من اختراق الأسواق الحالية وفتح أسواق جديدة وزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق العالمية مع الاستفادة من تجربة الشركات المنافسة والتعرف على تجارب البلدان الأخرى في مجال السياحة الإلكترونية وكيف استفادوا منها لدعم أنشطتهم السياحية المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية.[2]

ت- يؤدي الاستخدام الواسع للسياحة الإلكترونية إلى خفض تكاليف الخدمات السياحية، وينعكس ذلك في انخفاض الأسعار لأن السياحة الإلكترونية تقلل من تكاليف التسويق السياحي (الاتصال بالسياح، نشر المعلومات السياحية)، وتكاليف الإنتاج (تسهيل وتسريع التواصل بين منتج الخدمة السياحية والوسيط)، وتكاليف التوزيع (أي تسهيل إجراء المعاملات مع شريحة كبيرة من الجهات الفاعلة المغتربة).

ث- زيادة التنافسية بين المنشآت السياحية بما يؤدي إلى زيادة المبيعات والإيرادات والأرباح، وبالتالي زيادة القيمة المضافة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي. وإلى جانب هذه الأهمية تأتي الأهمية المتزايدة للتجارة الإلكترونية.[3]

ج- زيادة شفافية وكفاءة العلاقة بين العميل والإدارة، حيث يمكن للعملاء الوصول إلى قنوات التوزيع التي يستخدمها المرشدون السياحيون عبرَ استخدام الإنترنت.

ح- يمكن للشركات تغيير منتجاتها وخدماتها وفقًا لاحتياجات العملاء وتوقعاتهم عبرَ التفاعل المنتظم عبر الإنترنت.[4]

---

1)Peter, Waken Craig Balance: On Line Profits, A Managers Guide to Commerce, Harvard Busy-news School.Press,Boston,Massachusetts,1997,P4.

2)Politique economique, Ropport economique,social et financier du Gouvernement Francais,2009,P13.

3)رشا علي الدين احمد،السياحة الإلكترونية حلم دبي القادم نظرة قانونية ، كلية الحقوق / جامعة المنصورة ، جمهورية مصر العربية ،2014 ،ص3.

4) Buhalis,e tourism-Information Technology for strategic tourism management,Prentice Hall,Harlow,UK,2003,P55.

خامساً: التجارة الإلكترونية(E-Commerce)

التجارة الإلكترونية هي أحد قطاعات الاقتصاد الرقمي، ومن خصائصه المتميزة فضلاً عن باقي الأنشطة الإلكترونية الأخرى.

1- مفهوم التجارة الإلكترونية: تعرف التجارة الإلكترونية بأنها ((هي جميع عمليات الإعلان وبيع السلع والخدمات، ثم إجراء المعاملات وإبرام العقود، ثم بيع وشراء هذه السلع والخدمات، ثم دفع قيمة الشراء عبرَ شبكات الاتصال مثل الإنترنت أو أي وسيلة أخرى تربط بين تاجر. والمشتري)).[1] أو ((هي مجموعة من المعاملات الرقمية المتعلقة بالأنشطة التجارية بين المشاريع فيما بينها، وبين المشاريع والأفراد، وبين المشاريع والإدارة)).[2]

2- التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية : ويختلف مفهوم التجارة الإلكترونية عن الاعمال الإلكترونية لأنه أوسع وأشمل من التجارة الإلكترونية وتشير الاعمال الإلكترونية إلى العلاقة بين طرفين في العمل وتمتد إلى كل الأنشطة الإدارية والإنتاجية والمالية والخدمية ويشير إلى نماذج مراقبة الأداء والعمل ويندرج في مفهوم الاعمال الإلكترونية (التجارة الإلكترونية، الخدمات المصرفية الإلكترونية، الخدمات الحكومية الإلكترونية، التأمين الإلكتروني، السياحة الإلكترونية) وان التجارة الإلكترونية هي نشاط تجاري يشمل بيع وشراء العقود وطلب الخدمات واستلامها باستخدام الآليات التقنية وفي بيئة تقنية.[3]

3- أهمية التجارة الإلكترونية : إن التجارة الإلكترونية لها أهمية كبيرة وتتجلى في النقاط التالية :[4]

أ- تعتبر التجارة الإلكترونية من أهم وسائل التجارة الدولية في الاقتصادات العالمية، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة مما يساعد على زيادة معدلات نموها، حيث أن التجارة الإلكترونية تعتمد بشكل أساسي على الإنترنت في جميع معاملاتها التجارية ونظراً لتركز مستخدمي الإنترنت في الدول المتقدمة فأنها تحقق (80%) من إجمالي التجارة العالمية.

ب- تتيح التجارة الإلكترونية تقليل المخزون عبرَ استخدام عملية السحب في نظام إدارة سلسلة التزويد، فضلاً عن تقليل المخاطر المرتبطة بتراكم المخزون عبرَ تقليل الوقت اللازم لمعالجة بيانات الطلب أو المعاملات.

---

[1] محمد رشيد الغالبي ، وسائل الائتمان التجاري وأدوات الدفع ، دار النهضة العربية ، 2000 ، ص7 .

[2] مدحت رمضان ، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2001 ، ص12.

[3] خالد ممدوح إبراهيم ، حماية المستهلك في المعاملات الإلكترونية ، الدار الجامعية ، 2007 ، ص10 .

[4] صفاء عبد الجبار الموسوي ، كاظم سعد الأعرجي واخرون، الاقتصاد الرقمي، دار الأيام للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، 2017 ، ص50 – 51 .

ت- تعتبر التجارة الإلكترونية إحدى الآليات الهامة التي تعتمد عليها عولمة المؤسسات التجارية والإنتاجية والبورصات والبنوك، والتي مكنت من إجراء المدفوعات الدولية الناتجة عن المعاملات التجارية بسهولة عن طريق النقود الإلكترونية المقبولة للمدفوعات عالميا وفي العالم. مدة قصيرة من الزمن.[1]

ث- تحسين الشفافية الاقتصادية في الأسواق عبرَ عرض الكتالوجات على شبكة الإنترنت. يتم توضيح أسعار وأنواع المنتجات وأصل إنتاجها، كما يتم توضيح كل المعلومات اللازمة للمشتري عن المنتجات التي يرغب في اقتنائها.

ج- تقليل الوقت والجهد اللازمين لأنجاز المعاملات وبحسب شركة (IDC) الاستشارية المتخصصة في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فأنه بسبب عدم الكفاءة المتعلقة بالوصول إلى الوثائق، فأنه يكلف أي مؤسسة من حيث توظيف (100) من العاملين في مجال المعرفة، أي مبلغ يقارب (2.5) مليون دولار سنوياً ، لأن العمال يضيعون ما يقرب من ثلاث ساعات يومياً في البحث عن المعاملات.[2]

ح- تجاوز حدود الدولة ففي الماضي كانت الشركات تتعامل مع العملاء المحليين فقط، وإذا أرادت التعامل مع العملاء الدوليين فكان ذلك ينطوي على نفقات كبيرة وعوائد غير مضمونة في ظل الثورة الرقمية وأصبح بإمكان الشركات تقديم سلعها وخدماتها مجاناً للعملاء في جميع أنحاء العالم وإن إنشاء السوق العالمية والالتفاف على الأسواق التقليدية جعل من العالم سوقا مشتركة مفتوحة للجميع بغض النظر عن اختلاف الزمان والمكان. [3]

سادساً: السحوبات النقدية: وهي مقدار قيمة النقود التي يتم سحبها من البطاقات الإلكترونية عن طريق استخدام أجهزة الصراف الالي أو غيره من الخدمات الإلكترونية [4] .

سابعاً: البطاقات الإلكترونية: وهي أحدى أدوات الدفع الإلكتروني التي تتيح للعملاء القيام بالعمليات المصرفية المختلفة مثل السحب والإيداع النقدي ومعاملات الشراء والعديد من العمليات الأخرى ، هناك عدة أنواع من البطاقات الإلكترونية (بطاقات الخصم – بطاقات الدفع المسبق – بطاقات الائتمان) [5].

ثامناً: رأس المال البشري: هو أحد المفاهيم التي تم الحديث عنها كثيرًا، ويُعدُّ من المفاهيم التي لاقت رواجًا واهتماما كبيرًا من قبل الباحثين والمفكرين الاقتصاديين من مختلف دول العالم، والتي ربطت بين تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والبشرية وبقدر اهتمام الدول بهذا المفهوم وإعطائه المكان المناسب، يشير رأس المال

---

[1] منتدى ستوب ، وسائل الدفع الإلكترونية ، 2014 ، ص3 . http//www.fourm.stop55.com

[2] ستار جبار خليل البياتي، الأهمية الاقتصادية للتجارة الإلكترونية وامكانية تطبيقها في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد27 ،2009، ص267.

[3] محمد عادل عبد العزيز، التجارة الإلكترونية والفكر المحاسبي، ط1، 2005، ص17.

[4] عبد الهادي مسعودي ، الاعمال المصرفية و الإلكترونية ، دار اليازوري العلمية ، عمان ، الأردن ، 2016 ، ص166.

[5] البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، 2022 ، قطاع البحوث الاقتصادية ، ص79 .

البشري إلى مجموع المعرفة والمهارات والخبرات وجميع القدرات التي تزيد من إنتاجية العامل لفرد أو مجموعة عمل معينة [1].

تاسعاً: الافراد الذين يستخدمون الإنترنت: وهي مجموعة من الشبكات على المستوى العلمي ، وبمعنى ابسط ان الإنترنت عبارة عن شبكة من الحاسبات التي تتواصل مع بعضها البعض وفق بروتوكول مشترك [2].

عاشراً: براءات الاختراع: بأنها الشهادة التي تصدرها الدولة للمخترع عن طريق جهة عامة مختصة لإثبات أن له حق احتكاري في استغلال اختراعه مالياً لمدة زمنية محدودة وفي ظروف معينة. وبذلك فهو يمثل التعويض الذي تمنحه الدولة والمجتمع ككل للمخترع تقديراً لجهوده، ويكتسب حقاً قانونياً خاصاً ومطلقاً في الاختراع من قبل الدولة عبرَ فرض عقوبات رادعة على كل من ينقل الاختراع أو يستخدمه دون موافقة صاحبه لكن هذا لا يمنع الدولة، إذا اقتضت المصلحة الوطنية ذلك، من حجز الاختراع لاستغلاله كما لا يجوز لها إصدار براءة اختراع، خاصة إذا كان الاختراع يقع ضمن قطاع حساس واستراتيجي (الدفاع)، بشرط أن يحفظ حق المخترع المالي في جهود البحث والتطوير ما فعله [3].

---

[1] رضا محمد عبده أحمد ، صبري إبراهيم منصور شاهين واخرون ، مقومات تنمية رأس المال البشري "دراسة ميدانية على الجمعيات الأهلية بمحافظة القاهرة " مجلة الدراسات و الأبحاث البيئية – جامعة مدينة السادات ، 2021 ، 11 (1) ، ص 264.

[2] Danda matthew, les securite sur le web ,les ulis, Microsoft press, 2001,p11.

[3] زينب هادي نعمه ، تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والأمارات العربية المتحدة للمدة (1999 – 2013) مع الإشارة للعراق ، أطروحة دكتوراه – كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2015 ، ص30.

المبحث الثاني

الإطار النظري لمؤشرات التنمية البشرية

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم التنمية البشرية وأهميتها وأهدافها وأيضاً إلى دليل واستراتيجيات التنمية البشرية وكذلك إلى أبعاد ومؤشرات التنمية البشرية وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم التنمية البشرية (The concept of human development)

اتخذت عقود التنمية في الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية شكل سلسلة مترابطة أظهرت أن مفهوم التنمية البشرية كان مرتبطا في الأصل بنظريات النمو الاقتصادي مما أدى إلى اتساع محتواه مع تنمية البعد الإنساني في الفكر الاقتصادي السائد ولم يكن هذا البعد غائباً عن الفكر التنموي في بداياته[1] ، وإن المشكلة الأولى التي واجهت الأنسان منذ ظهوره على سطح الأرض هي مهمة الحفاظ على نفسه عبرَ العمل على توفير الإشباع اللازم لاحتياجاته المختلفة ،ومع تطور الأنسان والمجتمع تتطور احتياجات الأنسان وتتزايد وهو ما ينعكس في تطور السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمواكبة هذه المتغيرات، إذ ليس هناك من نظرية أو مفهوم قد يكون صالحا في جميع المراحل والمجتمعات، لكنه يتطور ويتغير مع تطور حياة البشرية [2]، مع بداية التسعينيات انتشر مصطلح التنمية البشرية وانتشر استخدامه حيث ظهرت محاولات عديدة لتعريفه وتعريفه على أساس التطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية والذي جعل الأنسان الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي[3]، ومن عدة تعريفات التنمية البشرية أنها ((عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس وإن التركيز على الحريات البشرية يتناقض مع النظريات ضيقة الأفق في التنمية من مثل القول بتطابق التنمية مع نمو مجمل الناتج القومي أو مع زيادة الدخول الشخصية أو مع التصنيع أو مع التقدم التقاني أو مع التحديث الاجتماعي))[4] ، ويصف اخرون التنمية البشرية بأنها ((زيادة فرص الاختيار وما الدخل إلا وأحد من هذه الفرص وليس كل ما تنطوي عليه الحياة الإنسانية لأن للبشر حقاً أصيلاً في العيش الكريم مادياً ومعنوياً ورافضاً لأي شكل من أشكال التمييز ضد البشر وعلى أي معيار كان سواء أكان النوع أم الأصل أم المعتقد وأن الرفاه الإنساني لا يقتصر على التنعم المادي وإنما يتسع للجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة مثل التمتع

---

[1] إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي ، دار الفكر، عمان ، 2002، ص5.

[2] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط1 ، دار وائل ، عمان ،2007 ، ص19-20.

[3] Paul STREETEN , Human Development :means and ends, the America economie review,1994,p232.

[4] أمارتياسن ، التنمية حرية ، ترجمة شوقي جلال ، ط1 ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ، 2010 ، ص17 .

بالحرية واكتساب المعرفة والكرامة الإنسانية عن طريق المشاركة الفعالة في شؤون الاجتماع البشري))[1] ، بينما يرى البعض الاخر ان هذا المفهوم ((هو زيادة نطاق الخيار الإنساني وتهيئة أسباب سيطرة الأنسان على بيئته ومقدراته وقدراته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بالمسؤولية الإيجابية الحرة ومسؤولية الانتماء الاجتماعي ومن ثم يغدو المجتمع على طريق ممتد يفضي إلى اطراد المزيد من الحريات والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع))[2]، كما وتعرف التنمية البشرية بأنها ((تتمثل في توفير و إتاحة الفرص المجتمعية والبيئية لنمو الطاقات الجسمانية و العقلية و الروحية و الإبداعية و الاجتماعية إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد و الجماعة و هو يعني بعبارة أخرى توفير السلع و الخدمات و اللازمة لنمو هذه الطاقات المتنوعة و صيانتها و استمرار نموها و تطورها))[3].

وإن منهج رأس المال البشري يُعدُّ الأنسان مدخلاً في عملية الإنتاج، وبالتالي فإن الاستثمار في التعليم والصحة هو مدخل في تنميته لزيادة مساهمته في عملية الإنتاج أما فيما يتعلق بمنهج التنمية البشرية فإن التعليم والصحة يُعدُّان غايات تمثل حقوقا يجب أن تكون في متناول الأنسان لأنها تسمح له بالاستمتاع بحياته وبالتالي ليست ضرورية تبرير الأنفاق في هذا المجال بعائد اقتصادي أكبر[4].

وعبرَ التعريفات السابقة يمكن القول إن مفهوم التنمية البشرية يُعدُّ الأنسان مورد بشري مثل رأس المال المادي والأرض ويتم تقييم الاستثمار في رأس المال البشري المتمثل في الصحة والتعليم والتغذية والتدريب من حيث الدخل الإضافي الناتج عن هذا الاستثمار فالتنمية البشرية هي عملية تنموية هدفها تنمية القدرات البشرية عبرَ تحسين مستوى الصحة والتعليم وزيادة إنتاجية الأفراد وتحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع المنافع على أفراد المجتمع بشكل عادل لرفع مستوى رفاهيتهم وتمكينهم من المشاركة في عملية التنمية.

المطلب الثاني: أهمية التنمية البشرية (The importance of human development)

إن أهمية التنمية البشرية لا تأتي فقط من أن رأس المال البشري هو أحد عوامل الإنتاج، بل من كونه يمثل العنصر الأول الذي يشكل أساس أي عملية إنتاج تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية لأن الأنسان منتج ومستهلك على حد سواء كما قد يتمتع بالذكاء والقدرة على اكتشاف المزيد من الموارد الطبيعية التي

---

[1] إبراهيم مراد الدعمة ،التنمية البشرية (الأنسانية): بين النظرية والواقع ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص16 .

[2] شوقي جلال ، مقدمة في التنمية ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، القاهرة ، شباط 2004 ، ص10 .

[3] حامد عمار ، التنمية البشرية في الوطن العربي (المفاهيم ،المؤشرات ،الأوضاع)، ط1 ،القاهرة :سينا للنشر ،1992 ، ص43.

[4] محمد عمر حماد أبو دوح ، التنمية البشرية وعدالة توزيع الدخول ،ط1، الإسكندرية :الدار الجامعية ،2015 ، ص36.

تقيده[1]، وإن الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع يتطلب تنمية موارده البشرية وإن المجتمع الذي تتنوع فيه موارده البشرية من أساتذة جامعيين وأطباء ومهندسين ومعلمين ومحامين وغيرهم، يستطيع أن ينشئ ويبني ويدير مؤسساته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما يساعد على توفير وتغطية وإرضاء الجميع احتياجات الأفراد، فضلاً عن ذلك فإن تنمية وتنمية الموارد البشرية لها آثار وتداعيات اقتصادية واجتماعية على جميع أفراد المجتمع، مثل نشر الثقافة والتعليم والتوعية الصحية والقدرات والمهارات والخبرات الإدارية بين الأفراد فالمجتمع يضاعف القدرة الإنتاجية للفرد ويزيد من قدرته على العمل والإبداع، وهذه الزيادة في الإنتاجية تؤدي في النهاية إلى الرفاهية.[2]

المطلب الثالث: أهداف التنمية البشرية (Human development goals)

إن الهدف الأساسي للتنمية البشرية هو تحسين وتطوير رفاهية الأنسان، والإنسان في التنمية الإنسانية هو الهدف والجوهر والوسيلة ويمكن تلخيص أهداف التنمية البشرية فيما يلي : [3]

1-مساعدة الفرد على التفكير بطريقة إيجابية وإبداعية، وتغيير رؤيته من الرؤية السطحية إلى رؤية أعمق ومختلفة للحياة من حوله.

2- بناء إنسان قادر على مواجهة الحياة والتغيرات التي تحدث من حوله بشكل إيجابي وفعال.

3- تعليم الأنسان قيمة الوقت وأهميته، وتدريبه على مهارات وفنون إدارته، وتعليمه تسخير طاقاته ومواهبه وتحديد أهداف لحياته، وتعليمه كيفية مواجهة المشكلات التي تواجهها بشكل إيجابي وفعال.

4- تعليم الفرد إتقان مهارات الاتصال الفعال بما يثري تواصله مع المجتمع بطريقة أخلاقية وفعالة يعبر بها الفرد عن نفسه مع الجميع.

5- مساعدة الفرد على تطوير أدائه وقدراته من أجل العثور على الوظيفة المناسبة.

المطلب الرابع: بناء دليل التنمية البشرية (Human Development Manual)

[1] مريبعي سوسن ، التنمية البشرية في الجزائر الواقع والآفاق رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، 2012 / 2013 ، ص33 .

[2] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 2007 / 2008 ، تقرير التنمية البشرية ، محاربة تغير المناخ ، التضامن الإنساني في عالم منقسم ، نيويورك ،ص21 .

[3] مريبعي سوسن ، مصدر سبق ذكره ، ص30 .

ويتكون دليل التنمية البشرية من ثلاثة مكونات رئيسية: التعليم والصحة والدخل ، ويعد هذا الدليل مقياساً للتنمية البشرية حيث يقيس متوسط إنجازات القدرات البشرية في أي دولة عبرَ ما يلي :[1]

أ- طول العمر: ويعبر عنه بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، وهو يمثل مدى التقدم أو الإنجازات النسبية التي حققتها الدولة في مجال الصحة، ويعبر عنه بالأمل في الحياة عند الولادة.

ب - المعرفة: تتمثل المعرفة بنسبة القراءة والكتابة للبالغين ونسبته في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، ويعبر عنها بمؤشر التعليم. يتم استخراج مؤشر معارف الكبار ومؤشر معدلات الالتحاق بالمدارس. وبجمع هذين المؤشرين نحصل على مؤشر التعليم، علماً أن ثلثي الوزن يعطى لمعرفة القراءة والكتابة وثلث الوزن يعطى للإجمالي معدل التسجيل.

ج- متوسط دخل الفرد: ويعبر عنه بمتوسط حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية.

ويتم حساب الأدلة الثلاثة المذكورة عبرَ تحديد القيمة الفعلية للدولة لكل مؤشر ، والذي يحتوي على القيم الدنيا والقيم القصوى وعبرَها يتم الحصول على قيمة التنمية البشرية للدولة ،وبذلك يتم حساب مؤشر التنمية البشرية على أساس القيم التي تم الحصول عليها للدولة.[2]

جدول رقم (3) القيم الدنيا والقصوى لمؤشرات التنمية البشرية

ت	المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
1	معدل القراءة والكتابة للبالغين	%100	%0
2	نسبة الالتحاق في جميع مراحل التعليم	%100	%0
3	توقع الحياة عند الولادة	85 سنة	25 سنة
4	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية	40000$	100$

المصدر: زياد صباح علي ،2016، أثر الإرهاب على التنمية البشرية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ص57.

المطلب الخامس: استراتيجيات التنمية البشرية (Human development strategies)

[1] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، العراق ،2008 ، ص22 .

[2] قتيبة ماهر محمود الدوري ، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (2003 – 2013) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة تكريت ، 2015 ، ص24 .

تعرف الاستراتيجيات بأنها سياسات وأساليب عمل مرنة ومخططة طويلة وقصيرة الأجل تستخدم لغرض تحقيق أهداف منشودة وتساعد على الربط بين إمكانيات سوق العمل وإدارة الموارد البشرية من أجل تحقيق رفاهية الأنسان.[1]

شهدت عملية التنمية البشرية تطوراً كبيراً خلال العقد الأخير من القرن العشرين، مما يعكس الاتجاه العالمي المتزايد للاهتمام بقضايا التنمية البشرية سواء على مستوى الدول المتقدمة أو النامية حيث بدأت هذه الدول في ترجمة الأهداف المقررة والاستراتيجيات في خطط وبرامج عمل محددة على ثلاث مراحل رئيسية :- [2]

1- وضع أهداف التنمية البشرية ضمن الإطار العام للاستراتيجية الوطنية العامة الرامية إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد، لأن استراتيجيات التنمية البشرية تعتمد على زيادة الدخل عبرَ زيادة قدرات العنصر البشري وتنمية الطاقات الإبداعية والابتكارية مع تحقيق التوزيع العادل للموارد دخل.

2- التعرف على الخصائص الأساسية للتنمية البشرية في المجتمع عبرَ تتبع الإنجازات الفعلية في مجالات التعليم والصحة والتغذية والإسكان والخدمات الاجتماعية والتركيبة السكانية.

3- تحديد أهداف التنمية البشرية، وتحديد تكلفة تحقيق كل هدف، واختيار أفضل الأهداف.

وتتطلب عملية تحديد الاستراتيجيات والخطط مراعاة معايير التخطيط الاستراتيجي والمنظم وهي: [3]

أ- تقديم رؤية للمستقبل وتحديد الاتجاه والبحث عن الفرص المتاحة واستغلالها على أكمل وجه.

ب- مراعاة مبادئ المرونة والاكتمال والتكامل.

ت- التوضيح الدقيق للأهداف وتحديد الأولويات وتحديد الطاقات غير المستغلة.

المطلب السادس: مؤشرات التنمية البشرية (Human development indicators)

1-مؤشر الدخل: يعد مؤشر الدخل من أهم المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية ومصدرا للرفاهية الاقتصادية. ويستخدم حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[4] إن التعبير عن رفاهية الناس يثير الكثير من التحفظات عند

---

[1] عنتر عبد الرزاق النهطاوي ، استراتيجيات التنمية البشرية في ظل التغيرات العالمية الجديدة ، مجلة البحوث الإدارية ، السنة الثالثة والعشرون ، العدد الأول ، 2005 ، ص110 .

[2] ميسون زكي فوجو ، استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة) ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، قسم إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية – غزة ، 2012 ، ص51.

[3] مصطفى رضا ، التنمية البشرية ، أكاديمية السادات بطنطا ، سلسة إصدارات مجمع النهضة الإدارية رقم 9 ، 1998 ، ص36 .

[4] برنامج الأمم المتحدة الأنمائي 1995 ، تقرير التنمية البشرية ، 1995 ، ص25 .

استخدام مصطلح الدخل [1]لأنه يوضح أن مصطلح الدخل يعني الحصول على أي قيمة مادية تتمثل في الراتب أو الربح ويتم تعريفه مثل الحصول على الأجور والفوائد وأرباح الأسهم وغيرها أشكال القيمة التي تم الحصول عليها خلال مدة زمنية معينة عادة سنة وأحدة ،[2] ويلعب الدخل دائماً دوراً في عملية التنمية وفي توسيع آفاق الأفراد كما وان الدخل ضروري لتمكين الأفراد من امتلاك الموارد اللازمة للحصول على الغذاء والمسكن والمأوى ولتوسيع خياراتهم للقيام بأنشطة مفيدة ويعكس نمو الدخل حجم الفرص المتاحة للحصول على عمل لائق حتى لو لم يكن هذا هو الحال دائما في الواقع ، كما تعد الإيرادات أيضاً مصدراً للضرائب والإيرادات الأخرى التي تحتاجها الحكومة لتقديم الخدمات وتنفيذ مشاريع إعادة التوزيع وبالتالي يبقى نمو الدخل أحدى الأولويات التي تحدد مستوى السياسات العامة على أن تشمل الجميع [3]،وعلى الرغم من أن الدخل المرتفع والتنمية البشرية المرتفعة متوافقان، فقد أثيرت عدة اعتراضات على طريقة التعامل مع الدخل في مؤشر التنمية البشرية، ويرى بعض النقاد أنه لا ينبغي إدراج مؤشر الدخل في المؤشر لأنه مجرد وسيلة وليس غاية.[4]

وقد حدد مؤشر التنمية البشرية عتبة دخل تعتبر كافية لمستوى معيشي معقول، وهو ما يتوافق مع متوسط القيمة الحالية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد وفقا لتعادل القوة الشرائية بالدولار. تم استبدال طريقة حساب مؤشر الدخل بحساب لوغاريتم الدخل وفق المعادلة التالية : [5]

$$W(Y) = \frac{\text{Log}\,(y) - \text{Log}(\text{min}Y)}{\text{Log}(\text{max}Y) - \text{Log}(\text{min}Y)}$$

حيث إن:

W(Y) =دليل بعد الدخل

M(Y)=القيمة الدنيا للدخل

Max (Y)=القيمة القصوى للدخل

ونظراً للاختلافات الكبيرة بين دخل سكان البلد الواحد والناتج المحلي الإجمالي الناتج عن العولمة والتي تمتد إلى جميع دول العالم، فقد تم تحسين قياس مستوى المعيشة باستخدام المعدل الإجمالي للفرد الدخل القومي بدلا

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الأنمائي 1995 ، مصدر سبق ذكره ، ص17 .

[2] بول ساموبلسون ، نوردهأوس واخرون ، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، ط1 ، لبنان ، 2006 ، ص232 .

[3] برنامج الأمم المتحدة 2010 ، تقرير التنمية البشرية 2010 ، نيويورك ،ص4 .

[4] Barbara Parker , Globalization and business practice : managing across boundaries ,Sage publication , London , 1998 , P254 .

[5] إبراهيم مراد الدعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص32 .

من الناتج المحلي عبرَ تحويلات العمالة الوافدة وعبرَ المساعدات الخارجية الدخل القومي الإجمالي يفوق الناتج المحلي الإجمالي.[1]

أظهر تقرير التنمية البشرية لعام 1992 أن أغنى 20% من سكان العالم يحصلون على 82.7% من إجمالي دخل العالم، وأن أفقر 20% يحصلون على 1.4% من دخل العالم[2] ، أما التباين في الدخل داخل الدولة فهو موجود من دولة إلى أخرى الدول النامية أكبر من الدول المتقدمة.

2- مؤشر الصحة: أن مؤشر الصحة هو أحد المؤشرات المستخدمة للتعرف على حالة التنمية البشرية في بلد ما كما يُعدُّ أحد أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأنه حق أساسي لكل الناس وقد عرفت منظمة الصحة العالمية الصحة على أنها حالة من السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية وليس مجرد غياب المرض أو الإعاقة[3] ، وان قياس طول العمر عند الولادة يعني أنه مقبول على نطاق واسع كمؤشر للصحة[4] وقد تم اختيار بعض الخصائص الضرورية للتنمية البشرية للتعبير عن متوسط العمر المتوقع عند الولادة وهي معدل وفيات الرضع، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة ، كما وان العمر المتوقع عند الولادة هو المتوسط للمجموعة بأكملها (دولة، منطقة، مجموعة) ولا تنتمي إلى فرد منفصل عن آخر بل هي مخصصة لكل الأفراد مما يعني أنها حق للجميع ،[5] كما و يتمتع الفرد بحياة مديدة خالية من الأمراض وبصحة جيدة وتغذية كافية مما يمنحه حياة ذات فوائد ومزايا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطول العمر[6] ولذلك فإن الصحة حق يجب أن يتمتع به الأفراد وهي غاية في حد ذاتها ويجب أن تحظى بقيمة واهتمام كبيرين لأنها مصدر من مصادر التنمية البشرية.

وقد أكد (Wheeler) في دراسته أن التغذية والصحة تلعبان دورا أساسيا ومهما في التأثير على التنمية الوطنية وخصائص الأمم ، وإذا كانت صحة أي دولة في حالة جيدة فإن دخل ذلك البلد سوف يستمر في النمو وأكدت نتائجها المبنية على تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والعامل الإنتاجي وأن هناك علاقة مباشرة بين الناتج المحلي الإجمالي والوحدات الحرارية المتاحة وكذلك مع عدد الممرضات والأطباء لكل مجموعة سكانية[7]،وان

---

[1]) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2010، مصدر سبق ذكره ، ص15 .

[2]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، 1992 ، ص 35 .

[3] فاطمة إبراهيم خلف واخرون ، العلاقة بين الأنفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 20 ، 2009 ، ص16 – 17 .

[4])John Clark, The State Popular Participation and the Voluntary Sector, NGO States and Donors,1997 ,P58.

[5] برنامج الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، 1991 ، ص121 .

[6])برنامج الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، 1995 ، ص16 .

[7] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1995، مصدر سبق ذكره ، ص23 .

الوضع الصحي مهم جداً للتحضير لمجتمع صحي وأجيال منتجة في المستقبل ويُعدُّ استثمارا طويل الأجل وسيكون عوائده عواقب اقتصادية واجتماعية في المستقبل، حيث أن الحالة الصحية المتقدمة للمجتمع توفر للاقتصاد قوة عاملة تتسم بالكفاءة والقوة وعالية الإنتاجية.[1]

3- مؤشر التعليم: يعد مؤشر التعليم من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى التنمية البشرية التي حققتها دولة ما ، إن مفهوم التنمية البشرية يتناول التعليم من ثلاث زوايا:[2]

أ- ربط التعليم باحتياجات سوق العمل لأنه يزود سوق العمل بالمهارات الفنية مما يثبت وجود علاقة بين نتائج التعليم والاحتياجات الأساسية لسوق العمل.

ب- الاهتمام بالتعليم لأنه أداة لاكتساب التكنولوجيا.

ت- التعليم حق من حقوق الأنسان وهدفه ليس إعداد الأنسان للعمل فحسب، بل تطوير الأنسان وهو الهدف.

ويعكس مؤشر التعليم مستوى التنمية البشرية التي حققها المجتمع في مجال المعرفة فالشخص المتعلم أكثر إيجابية من الشخص غير المتعلم وتزداد إنتاجيته مع ارتفاع مستواه التعليمي والتعليم هو سلعة رأسمالية ورأس مال غير ملموس أهم من رأس المال المادي فالأنسان المتعلم ينشر علمه بين من حوله وبين الآخرين فهو يساعد على رفع مستوى وعيهم أو يُعدُّ منفعة اجتماعية لأنه يساعد على تغيير أنماط الحياة وأنماط الاستهلاك وهو خير سياسي يعمق الانتماء الوطني ويساهم في البناء الديمقراطي للإنسان [3] ، كما ويلعب التعليم دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمختلف دول العالم لأنه يمثل الأساس الذي ترتكز عليه جميع الأهداف التي ترغب الدول في تحقيقها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وان العلم هو المفتاح لتحسين جودة السلع والخدمات التي تنتجها البلاد وهي أيضاً الطريقة لزيادة مستويات التوظيف وبناء قوة عمل عالية الجودة وهي أيضاً الطريقة لرفع مستوى المعيشة لجميع الأفراد[4] ، ويتضمن مؤشر التعليم المستويات التالية:

أ- التعليم العام: يجب أن يتضمن التدريب العام التطوير الشامل والشامل للمتعلم وهذا يعني أنه يجب عليه الاهتمام بتدريبه العقلي الذي يسمح بتنمية قدراته واستغلال كل مواهبه وطاقته العقلية، حتى يتمكن من توسيع

---

[1] حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم، المؤشرات، الأوضاع ، مصدر سبق ذكره ، ص36.

[2] جورج القصيفي، التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم و المضمون، بحوث الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة، بيروت – لبنان، ط1 ، 1995 ، ص92 .

[3] ايمان عبد الكاظم الكريطي، التنمية البشرية في دول عربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة، 2004، ص29.

[4] يوسف حمد الابراهيم ، تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الأمارات ، ط1 ، 2004 ، ص106 .

دائرة معارفه بنفسه وفضلاً عن هذا التطور يجب عليها أن تكون مستعدة لتكريس طاقتها للتدريب العملي في أحد مجالات العلوم التطبيقية حتى تتمكن من تلبية المتطلبات الملحة لعالم تكنولوجي مبتكر ومتطور باستمرار كما يجب الاهتمام بالتدريب الجمالي الذي عبرَه يستطيع المتعلم اكتشاف عناصر الجمال وتنمية قدرته على الإبداع الفني، وأخيرا التدريب الأخلاقي الذي يهدف إلى تشكيل شخصيته سواء في أجزائها الفردية أو الاجتماعية عبرَ التعريف بها بحقوقهم وتدريبهم على ممارستها من ناحية ومن ناحية أخرى يتعلق الأمر بتعريفه كما يقوم بواجباته ويعوده على احترامها.

ب- التأهيل المهني: إن أهمية الارتباط المباشر والوثيق بين التعليم والتنمية هي ما يظهر حاليا في التأهيل المهني وهو العمل على اختيار من بين المتعلمين من تؤهلهم قدراتهم واستعداداتهم لمزاولة التعليم ثم إعدادهم إعدادا كافيا يؤهلهم لممارسة مختلف المجالات الحرف والمهن التي يحتاجها المجتمع يتبع التعليم العام والمهني المتعلمين لتحقيق التنمية الشاملة التي تجمع بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي.[1]

وبما أن التعليم هو الهدف الذي يمنح الأفراد القدرات التي تتيح لهم زيادة فرصهم في الحياة وتوسيع نطاق عملهم مما يسمح لهم بالتدريب واكتساب المهارات اللازمة للعثور على عمل لائق فإن نسبة السكان الذين يتمتعون بمستوى جيد من التعليم يشكل التعليم عنصرا أساسيا لتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق الرخاء والتكامل ومع ذلك إذا كان السكان لديهم مهارات منخفضة، فإن ذلك يُعدُّ مكلفًا للغاية ويؤدي إلى عيوب اقتصادية وعدم استقرار سياسي، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب يؤدي التعليم إلى تحسين رفاهية الأفراد عبرَ تأثيره على الإنتاجية وجوانب معينة من الحياة كالصحة.[2]

[1])فيدير ما يورثاراجوثا ، " نظرة في مستقبل البشر قضايا لا تحتمل الانتظار " ، ترجمة محمود علي مكي ، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العامة ، القاهرة ، مصر ، 1990 ، ص179 ، ص182 .

[2])برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، 2002 ، ص6 .

المبحث الثالث

قنوات تأثير الاقتصاد الرقمي في بعض مؤشرات التنمية البشرية

إن الاقتصاد الرقمي أو الاقتصاد القائم على استخدام تقنيات المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة هو أحد نتائج ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أو الثورة الصناعية الرابعة، ومن بين المجالات الأكثر تأثراً بالتحول الرقمي مجالات التنمية البشرية (التعليم، الصحة والدخل)، وأصبح التعليم رقمياً بأشكال جديدة تماماً مثل الصحة التي أصبحت رقمية بالاعتماد على شبكة الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة، كما ويعتبر العنصر البشري أحد الأبعاد الأساسية للتحول الرقمي وأحد مكونات مؤشرات التحول الرقمي مثل مؤشر الحكومة الإلكترونية ومؤشر جاهزية الشبكات ومن بين المجالات الأكثر تأثراً بالتحول الرقمي مجالات التنمية البشرية (التعليم والصحة)، والتعليم الرقمي هو عملية التعلم والتدريس من خلال استخدام الدعم التكنولوجي والتقني للتواصل بين المسؤولين التدريس والطلاب كنظام تعليمي متكامل دون قيود مكانية أو زمانية، ويستخدم للتعليم الشخصي أو الجماعي، ويربط مفهوم الصحة الرقمية أيضاً التكنولوجيا والرعاية الصحية من خلال البرامج والأجهزة، وتشمل الصحة الرقمية الصحة الإلكترونية والصحة المتنقلة والتحكم عن بعد[1].

أن من أهم المعوقات التي تواجه الاقتصاد الرقمي والتي تؤثر على تحقيق التنمية تتمثل في قصور في البنية التحتية للمؤسسات القائمة على تحقيق التنمية وانخفاض الاستثمار في القدرات البشرية لتحسين آليات الاقتصاد الرقمي وربطه بتحقيق الأهداف التنموية هناك أيضاً نقص في الخبرة الكافية في التعامل مع الوسائط الرقمية، وضعف خدمات التوجيه والإرشاد حول استخدام مصادر المعلومات الرقمية، مع ضعف الموارد البشرية وغياب الخبرة التكنولوجية اللازمة لهذا النوع من المعاملات التكنولوجية وغياب البنية التحتية الداعمة لقيام هذا النوع من الاقتصاد في العديد من الدول [2].

يؤدي الاقتصاد الرقمي دوراً مهماً في دفع عجلة التطور في مجالات التنمية البشرية ويمكن ان يعد كرافعه اقتصاديه وفنيه لمستويات الاداء الإنساني بشكل عام وللقوى العاملة بشكل خاص لما ينطوي عليه هذا الدور من أبعاد فكريه جوهريه تتمثل بالتغير الكبير الذي أحدثه في هياكل واساليب الإنتاج في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والذي تعكس بدوره في تطور بيئة العمل وتنامي قدراته بشكل متسارع مع وتائر التطور الرقمي في مجالاته المتقدمة مثل الرقمنه والاتمته والذكاء الصناعي التي أحدثت قفزات في مجال الاقتصاد

---

[1] عزيزة عبد الخالق محمد هاشم، التحول الرقمي والتنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جمهورية مصر العربية ، 2024 ، ص213.

[2] سارة محمود إبراهيم عبد السلام، مشيرة محمد حسن العشري، الاقتصاد الرقمي وعلاقته بالتنمية الاجتماعية/دراسة حالة على بعض الدراسات والبحوث المرجعية، جامعة دمياط، المجلة العلمية لكلية الآداب، مجلد 12، العدد5، 2023، ص46.

العالمي وفي هذه الفقرة سوف توضح ابرز القنوات التي يمر منها تأثير الاقتصاد الرقمي إلى مؤشرات التنمية البشرية المختارة ضمن بحثنا هذا عبرَ قناتين هما النمو الاقتصادي والتعلم[1].

القناة الأولى: قناة النمو الاقتصادي

وهي القناة الأهم إذ تصب تأثيرات الاقتصاد الرقمي ومتغيراته المتعددة في اتجاه تطور الإنتاج وزيادته نوعا وكما مما يعزز مسارات التنمية الاقتصادية عموما والتنمية البشرية بشكل خاص ويوضح الشكل التالي (1) كيفية انتقال تأثيرات الاقتصاد الرقمي عبرَ مؤشراته إلى مسارات النمو الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والبشرية منها بشكل خاص.

مخطط رقم (1): قناة النمو الاقتصادي

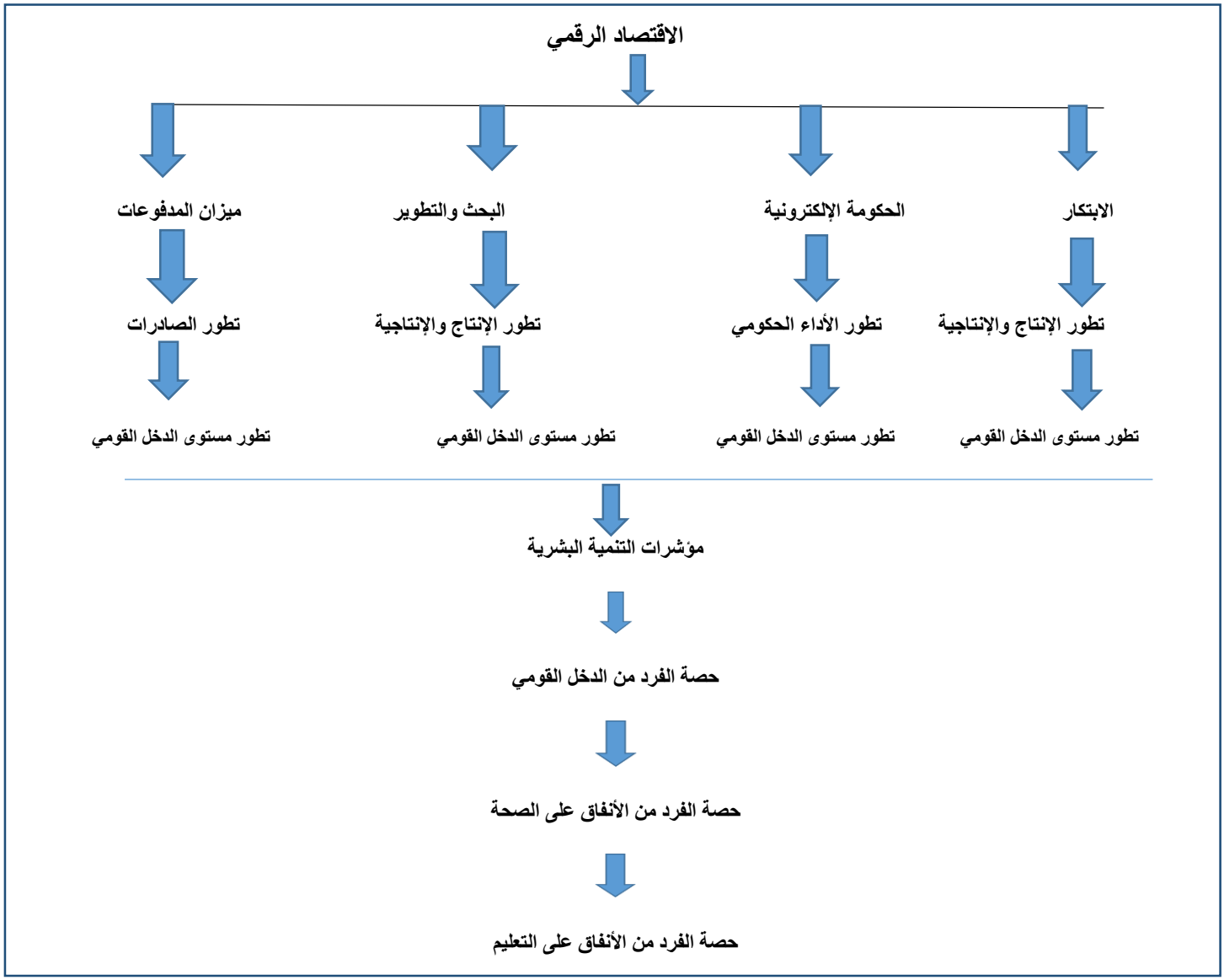

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر أعلاه.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010 ، مصدر سبق ذكره ، ص33 .

نلاحظ ان مؤشرات الاقتصاد الرقمي تصب عبرَ مسارات التأثير في الإنتاج والإنتاجية ومن ثم في الدخل والثروة ومتوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وهو ما يشكل التأثير الراسي للاقتصاد الرقمي في مؤشرات التنمية البشرية.

القناة الثانية: قناة التعليم

التعليم الرقمي هو عملية تعليم وتدريس من خلال استخدام الوسائط التكنولوجية والتقنية للتواصل بين المعلمين والطلاب كنظام تعليمي متكامل دون التقيد بمكان أو زمان، ويستخدم للتعليم الذاتي أو التعليم الجماعي، تقدم التكنولوجيا أشكالاً مختلفة من التعليم الرقمي، بما في ذلك المتعلم الواحد إلى العديد أو العديد من المتعلمين، حيث قد يتجاوز عدد المستفيدين عدد الفصول الدراسية التقليدية، وفي أحيان أخرى تكون نسبة الطلاب إلى المعلمين منخفضة في مجالات الدراسة التي تتطلب التفاعل والإشراف الدقيق[1].

للتعليم الرقمي مزايا وأهداف منها [2]:

1- التعلم متاح في أي وقت وفي أي مكان، مما يساعد على زيادة الناتج التعليمي للأفراد من خلال زيادة عدد المتعلمين إلى عدد لا نهائي من المعلم الواحد، كما يساعد الطالب على تلقي المعرفة في الوقت المناسب له، مما يزيد من الفوائد للطالب.

2- يقلل الحاجة إلى توفير مباني مجهزة ومناسبة للتعليم مما يتطلب توافرها قدرات مالية كبيرة، مما يقلل من تكلفة التعليم.

3- يساعد الطلاب على التعلم بشكل مستقل باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

4- جعل التكنولوجيا جزءاً أساسياً من العملية التعليمية يؤدي إلى تحسين عملية التدريس والتعلم.

5- يساعد على زيادة مشاركة الطلاب مع معلميهم ودعم التعلم بين المتعلمين.

6- يزيد من درجة المساواة بين المتعلمين لأنه يوفر فرصاً تعليمية أفضل للمتعلمين في المناطق الريفية والأكثر فقراً والنائية جغرافياً والذين يعانون من نقص الخدمات.

7- تنمية مهارات الطلاب وقدراتهم على الابتكار والإبداع واكتساب الخبرات.

---

(1) Sonnevendt ، The Digital Transformation of Education , ssrn , 2016 , p.22.

(2) اسراء محمد أحمد محمد رجب ، التحول الرقمي في التعليم الجامعي : مفهومه وأهدافه وأليآته ، مجلة العلوم التربوية ، كلية التربية - جامعة جنوب الوادي ، قنا ، مصر ، 2021 ، ص49.

ومن الخطوات الأساسية للتطبيق الناجح للتحول الرقمي في مجال التعليم هي كما يلي [1]:

1- خلق بيئة تعليمية رقمية توفر الوصول العادل للخدمات التعليمية في أي وقت وفي أي مكان لتحسين جودة التعليم.

2- تغيير كافة مكونات العملية التعليمية.

3- تنمية المهارات الرقمية لدى جميع المشتركين في العملية التعليمية من أجل استخدام التكنولوجيا بشكل فعال.

4- تطوير دورات تدريبية نوعية لرؤساء المؤسسات التعليمية لتعريفهم وفهم متطلبات التحول الرقمي وتطوير مهاراتهم الرقمية.

ورغم أن شبكات الاتصال الرقمية أزالت حواجز التعلم، فقد ظهرت حواجز جديدة مرتبطة بها، بما في ذلك القدرة المحدودة للإنترنت وغيابها في بعض المناطق الأكثر فقراً بسبب تكلفتها العالية بالإضافة إلى اللغة، لأنه في بعض الأحيان لا يعرف الطالب لغة الدراسة، مما يشكل عائقا أمام التواصل، وفي أحيان أخرى يتطلب الوصول إلى المنصات التعليمية رسوما أو تراخيص معينة لاستخدامها، أحدثت جائحة كورونا تغييرا في النظرة إلى تكنولوجيا التعليم، والتي أصبحت ضرورة لا غنى عنها، حيث تحولت العديد من الدول إلى التعلم الرقمي كبديل مثالي للتعليم المستمر في ظل الجائحة.

ويعد التعليم هو العمود الفقري للتنمية البشرية ويتأثر التعليم بشكل مباشر والاقتصاد الرقمي إذا يقوم الاقتصاد الرقمي بالربط بين هيكل القوى العاملة واحتياجات سوق العمل عبرَ ايجاد الامكانات المطلوبة وعبر قنوات الاقتصاد الرقمي التي تعد متاحه وغير مكلفه للقوى العاملة عبرَ الاتصال والأنترنيت ويظهر الشكل التالي رقم (2) الكيفية التي ينتقل بها تأثير متغيرات الاقتصاد الرقمي إلى مؤشرات التنمية البشرية عبر قناة التعليم[2].

---

(1) Morze , Strutynska ,Digital transformation in society : Key aspects for model development. Journal of Physics : Conference Series, 2021 , https://doi.org/10.1088/1742-6596/1946/1/012021

(2) Sonnevendt,S ource previously mentioned,P.34.

مخطط رقم (2): قناة التعليم

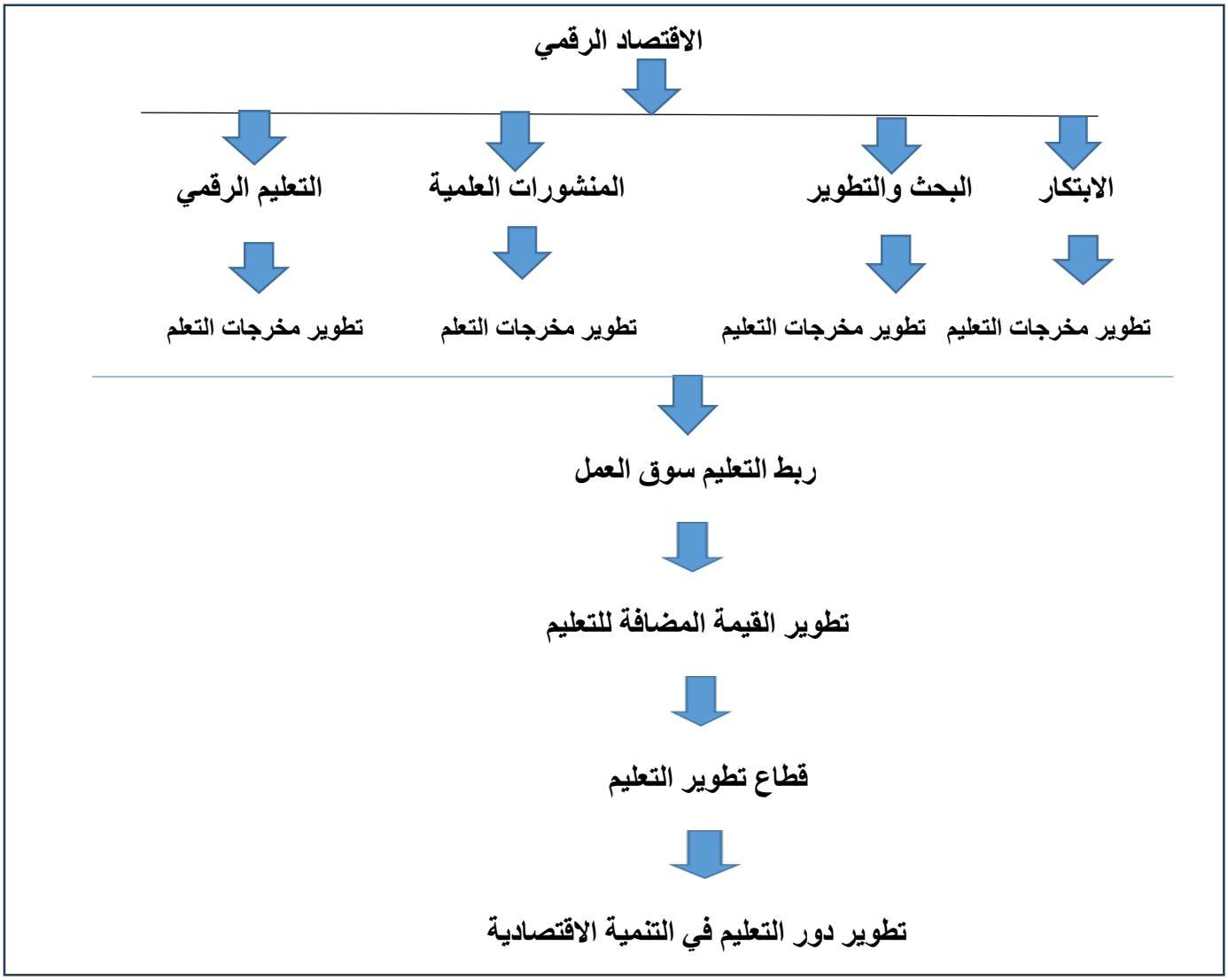

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر أعلاه.

نلاحظ عبرَ الشكل السابق ان التعليم بعد قناة مهمه تربط الاقتصاد الرقمي بمؤشرات التنمية البشرية فهو مره يعد اداة للاقتصاد الرقمي للتأثير ومرة اخرى يكون هدف للاقتصاد الرقمي يتم عبرَ تطوير بنية القوى العاملة لكي تكون أكثر انسجام مع تطوير الاقتصاد العالمي وبنية الطلب السوقي على القوى العاملة واختصاصاتها المختلفة.

القناة الثالثة: قناة الصحة

يربط مفهوم الصحة الرقمية بين التكنولوجيا والرعاية الصحية من خلال البرامج والأجهزة ، وتعرف منظمة الصحة العالمية الصحة الرقمية بأنها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الصحية ، وتشمل الصحة الرقمية الإلكترونية والصحة المتنقلة والتحكم عن بعد ، تعمل أنظمة الصحة الرقمية على أحداث تحول جذري في الرعاية الصحية وتستخدم التكنولوجيا الرقمية لتحسين كفاءة النظم الصحية ، توفر التكنولوجيا فرصاً غير محدودة للابتكار في مجال الصحة وإنشاء قواعد البيانات الصحية للاستثمار في الصحة الرقمية وفي أوائل عام 2019، أنشأت منظمة الصحة العالمية قسماً مخصصاً للصحة الرقمية، واجتمع فريق الصحة الرقمية التابع للمنظمة لأول مرة في عام 2019 لمناقشة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية.

وفي عام 2018 اعتمدت جميع الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية الدعم لاستراتيجية عالمية بشأن الصحة الرقمية واستخدام التكنولوجيا الرقمية لدعم النظم الصحية وزيادة الوصول إلى الخدمات الصحية وتحسين جودتها كما تركز رؤية 2023 على دعم الصحة الرقمية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المتعلقة بالصحة ومع ذلك، تواجه الصحة الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات بما في ذلك الافتقار إلى البنية التحتية الصحية الرقمية، والعوائق التي تحول دون قابلية التشغيل البيني والاتصالات، ونقص العمال المهرة للعمل في مجال الصحة الرقمية، هناك حاجة لإنشاء قواعد بيانات استجابة لتحديات الرعاية الصحية[1]. ويوضح الجدول رقم (4) تطبيقات الذكاء الاصطناعي لدعم الصحة الرقمية.

(1) موقع منظمة الصحة العالمية ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12-4-2024 ، من خلال الرابط: www.who.int/ar/news/item/26_02_1441

جدول رقم (4) تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الصحة الرقمية

مجالات الرعاية الصحية	تقنيات الذكاء الاصطناعي
المهام الإدارية المساندة ودعم القرار	رقمنه السجلات الطبية وتسجيل الوصفات الطبية وتحويل التسجيلات الصوتية الى نصيه استخدام الروبوتات أو أنظمه ذكيه لتحديث السجلات والفواتير وتوظيف قدرات التعرف على الصور وتخزينها.
تصميم العلاج واختيار الدواء	استخدام نظم خبيرة ES في التنبؤ بالإمراض اعتمادا على البيانات والالجورزم تعلم الاله
التشخيص الرقمي	إمكانيه التشخيص واقتراح علاج من خلال تحليل البيانات الصحية في السجل الطبي للمريض مما يتيح إمكانيه التصوير والتشخيص من خلال الحاسب تحليل الملاحظات غير المنتظمة عن المريض وأعداد تقارير من خلال أنظمه برمجه اللغات الطبيعية.
الروبوتات الجراحية	دعم الاطباء والعمل عن بعد حيث يمكنها العمل بمفردها أو كمساعد للجراحين وتصل الى أماكن داخل الجسم مثل الاعصاب وأزداد استخدامها في مجال أمراض النساء
تطبيقات الصحة المتنقلة	من خلال الهواتف النقالة وساعات اليد لأغراض المتابعة والمراقبة وأجراء اختبارات المسحة.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات – عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة الرقمية ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12-4-2024 ، على الرابط:

www.itu.int/ar/mediacentre

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في بلدان العينة المختارة (المملكة العربية السعودية ، مصر، العراق) للمدة (2007 - 2022)

المبحث الأول: تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية.(Saudi Arabia)

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في مصر.(Egypt)

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق.(Iraq)

الفصل الثاني: تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية

تمهيد: Preface

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي والتنمية البشرية في بلدان العيّنة المختارة وهي كل من المملكة العربية السعودية ومصر والعراق كعدد مستخدمين الإنترنت، عدد البطاقات الإلكترونية وعدد السحوبات النقدية ومؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والصحة والدخل، واشتمل الفصل على ثلاثة مباحث وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في مصر.

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق.

المبحث الأول

تجربة المملكة العربية السعودية في الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية

المطلب الأول: الاقتصاد الرقمي في السعودية

أولاً: نشأة الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية

يُعدُّ اقتصاد المملكة العربية السعودية من أكبر عشرين اقتصادا في العالم ويُعدُّ أكبر اقتصاد بين الدول العربية وكذلك في منطقة الشرق الأوسط ، وتمتلك المملكة العربية السعودية العديد من الموارد الطبيعية في العالم بقيمة إجمالية تبلغ (35) تريليون دولار، كما أنها ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، كما أنها تمتلك خامس أكبر احتياطي للغاز الطبيعي وتعتبر قوة رئيسية في مجال الطاقة، ويبلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية (35.95) مليون نسمة لعام (2021) وتبلغ مساحة المملكة حوالي (2,149,690 كيلو متر مربع)، كما يعتمد الاقتصاد السعودي بشكل كبير على النفط ، حيث يشكل (72%) وتشكل الواردات الحكومية وتشكل الصادرات النفطية (75%) من إجمالي الصادرات ، كما يساهم قطاع النفط بنسبة (43%) من الناتج المحلي الإجمالي، كما وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية عالمياً في قطاع النفط ، حيث تم اكتشاف النفط عام (1938) وتأتي في المرتبة الثانية لامتلاكها نسبة بلغت (13.5%) من احتياطيات النفط العالمية.[1]

وفي مجال الحكومة الرقمية حققت المملكة العربية السعودية العديد من الإنجازات عبرَ عدد من البرامج والمبادرات الرقمية التي تخدم المستفيدين بأعلى مستويات الأداء والموثوقية ، وبرنامج (مراس) أحدها إذ سأهم في الوصول إلى أكثر من (40) خدمة إلكترونية وتقليل زمن المعاملة من (81) يوما إلى (24) ساعة، مسجلا أكثر من (90) ألف معاملة حتى الأن، إضافة إلى برنامج (اعتماد) الذي هي أول منصة مالية بهذا الحجم في العالم للاتصال الإلكتروني حيث تتعامل مع أكثر من 450 جهة حكومية تستخدم البوابة، وكذلك برنامج (أبشر) الذي ساعد في ربط أكثر من 130 خدمة. خدمات حكومية للمواطنين، تقليل وقت تجديد جواز السفر من 8 أيام إلى يوم وأحد، تنفيذ أكثر من 20 مليون معاملة حتى الأن، تسليم المستندات في يوم وأحد، والمزيد ، وفي مجال الصحة الرقمية عبرَ التحول إلى المستشفيات والعيادات الذكية المتصلة والتطبيب عن بعد واستخدام تطبيق "صحة" تمكن القطاع الصحي في المملكة من خفض عدد الزيارات بنسبة 50% والاستشارات الطبية الشخصية فضلاً عن تقليل فترات الانتظار من شهر إلى أسابيع وفي بعض الحالات إلى 5 دقائق، فضلاً عن تقليل الأخطاء البشرية بنسبة 90% في بعض الحالات الطبية في المملكة[2].

---

[1] عبد العزيز محمد الدخيل، الاقتصاد السعودي، دار الساقي للطباعة والنشر، 2017، ص125.

*Tech: هي منصة وطنية تحت إشراف هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية لتمكين ودعم سوق تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة.

وهناك من المبادرات منصة التقنية Tech* التي بدأت في التصدي لتحديات القطاع الصحي والتي تم اختيارها من بين 4000 فكرة لتحقيق التطور الرقمي والتي تم عبرَها تقديم 15 نموذج رائد لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية لقطاع الصحة الرقمي ، ومن بين هذه المبادرات التي تشرف وزارة الاتصالات على تنفيذها أيضاً برنامج "مراس" الهادف إلى تسهيل إجراءات بدء الأعمال والذي سأهم في الوصول إلى أكثر من 40 خدمة إلكترونية ، ويدعم برنامج التحول الرقمي في السعودية الذي تنفذه وزارة الاتصالات بشكل أساسي روح الإبداع وريادة الأعمال في المجتمع لتحقيق المجتمع الرقمي ، فضلاً عن تطوير الخدمات العامة وبناء وتطوير البنية التحتية الرقمية اللازمة لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات وتحقيق التحول الرقمي عبرَ تطوير بنية تحتية متينة ، كما ويساعد الاقتصاد الرقمي في جعل المملكة ذات قوة اقتصادية عالمية عبرَ زيادة الاستثمارات لتسريع تطوير البنية التحتية لتمكين المجتمع وقطاع الأعمال، حيث نجحت المملكة في زيادة سرعات الإنترنت بنسبة 300% وتغطية الجيل الرابع بنسبة 90% ، وزيادة 7% تغطية الألياف الضوئية مما يدعم الاقتصاد الرقمي، ودورها في تحويل المنتجات الرقمية إلى سلع، وخفض التكاليف المالية، وزيادة شفافية المعاملات وتحسين التنافسية عبرَ زيادة الوصول إلى المعلومات وتسريع تنفيذها، وذلك عبرَ المزيد من دورها في خلق المزيد من فرص العمل لأبناء المملكة عبرَ دعم الابتكار والشركات الصغيرة والشركات المتوسطة الحجم ، وزادت الحكومة من استثماراتها التكنولوجية لأنشاء بنية تحتية رقمية شاملة تحفز المستثمرين والأنشطة الصناعية وتحسن القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ومن بين الأهداف الرئيسية تحسين جودة الاتصالات وزيادة معدل التغطية داخل المدن وخارجها لتصل إلى 90% من الأسر في المدن ذات الكثافة السكانية العالية و66% في المناطق الأخرى، وأن هناك ارتباطا بين هذه التغطية الموسعة والإثراء المعرفي والتقني على السواء، مما يساهم في القضاء على الأمية التقنية من جهة، وتحسين المعرفة وتلقي العلوم الرقمية من جهة أخرى[1].

ثانياً ـ مجالات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية

1- قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

شهدت المملكة العربية السعودية تعزيزاً كبيراً لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفضل النمو السريع في عدد مستخدمي الهاتف والكمبيوتر والإنترنت ، وفي بداية العقد 2002-2010 شهدت البنية التحتية أيضاً تقدما في كثير من النواحي، ولا سيما الزيادة في الطلب على الكهرباء ، وزيادة نشاط الموانئ التجارية والصناعية، وزيادة الطرق المعبدة والاتصالات، وزيادة عدد مستخدمي الإنترنت فضلاً عن ذلك أطلقت الحكومة السعودية البرنامج الوطني

[2] عبد الرحمن حسن حسن محمد ، محمد احمد الغبيري ، واقع التحول الرقمي للملكة العربية السعودية –دراسة تحليلة ، مجلة العلوم الإدارية والمالية ، المجلد 04 / العدد: 03 (2020) ، ص20 –21 .

[1] عبد الرحمن حسن حسن محمد ، محمد احمد الغبيري ، مصدر سبق ذكره ، ص22 .

للحكومة الإلكترونية للبناء على أسس اقتصاد المعرفة وتحسين القطاع العام ، وفي أغسطس 2021 أعلنت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات عن خطتها التكنولوجية بقيمة 1.2 مليار دولار، والتي تهدف إلى تحسين المهارات الرقمية إلى 100 ألف شاب سعودي بحلول عام 2030، كما أطلقت الوزارة برنامجها الوطني لتطوير التكنولوجيا بهدف توجيه جهود المملكة لتصبح مركزاً إقليمياً للتكنولوجيا وستلعب هذه الاستثمارات دوراً حاسماً في تشكيل خطط تطوير الموارد البشرية والتعليم في المملكة خلال العقد المقبل، وستساهم في تطوير بيئة الإبداع والابتكار، ولتعزيز هذا الجهد نظمت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات المؤتمر التقني الدولي " ليب " في الرياض عام 2022، وفي هذا المؤتمر أعلنت المملكة أن استثماراتها تجاوزت 6.4 مليار دولار في المشاريع التقنية[1].

2- التجارة الإلكترونية

شهدت المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً في البنية التحتية للاتصالات والتحول الرقمي، وشهدت التجارة الإلكترونية والمبيعات عبر الإنترنت على الرغم من كونها قطاعاً ناشئاً نمواً مستمراً منذ عام 2016 مع بدء تنفيذ مبادرات وبرامج التحول الوطنية والإقليمية مع زيادة سنوية تصل إلى 30% في المتوسط، وبحسب مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020 جاءت المملكة في المجموعة الأولى أو " الدول القائدة "، ويأتي الاستثمار الدولي في المرتبة الثانية عربياً من حيث التقدم الرقمي بعد دولة الأمارات العربية المتحدة

وإدراكاً من الدولة لأهمية التجارة الإلكترونية كمحرك للتنمية المستدامة وتعزيز النمو الشامل في البلاد، دعمت بنيتها التحتية بطرق تعزز استعدادها للتحول الرقمي والاعتماد على الذكاء الاصطناعي ومنصات الأعمال والتقنيات الناشئة، وقد بلغ معدل استخدام الإنترنت 95.7% عام 2019 بنسبة انتشار 89.5%، وشكلت المدفوعات الإلكترونية لقطاعي التجزئة والمستهلك ما يقارب 36% من إجمالي معاملات الدفع المتاحة، ووصلت إيرادات التجارة الإلكترونية إلى 4.930 مليار دولار، مع الأمال في الوصول إلى 8,290 مليار بحلول عام 2024 كما وارتفع عدد المتاجر الإلكتروني ليصل إلى 28,676 متجراً فبلغ صافي مبيعات التجارة الإلكترونية لأكبر 100 متجر سعودي عبر الإنترنت حوالي 914 مليون دولار عام 2020 [2].

---

[1] وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله النجار ، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الاعمال ، المجلد 38 ، العدد الأول ، 2024 ، ص530 – 531.

[2] فيفان محمد صالح نصر الدين، عبلة عبد الحميد بخاري ، واخرون ، تأثير التجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، المجلد السادس ، العدد التاسع عشر ، المملكة العربية السعودية ، يوليو 2022 ، ص93.

3- الحكومة الإلكترونية

بدأت المملكة العربية السعودية التحول إلى التعاملات الحكومية الإلكترونية في أوائل عام 2005 بإنشاء برنامج المعاملات الحكومية (يسّر) بهدف زيادة كفاءة وإنتاجية القطاع الحكومي عبرَ تقديم خدمات إلكترونية سهلة ومتاحة للجمهور المستفيد من مواطنين ومقيمين وزوار وقطاع الأعمال ، وتمكنت المملكة من تحقيق تقدم ملحوظ في مجال المعاملات الإلكترونية العامة بعد أن أصبحت المعاملات الإلكترونية حقيقة ملموسة يعيشها ملايين المستفيدين عند التعامل مع الجهات الحكومية[1].

وللحكومة الإلكترونية مميزات في البيئة السعودية منها [2] :

أ- نظراً لبعد المملكة العربية السعودية ومساحتها الشاسعة فأن الحكومة الإلكترونية توفر وسائل النقل لمتابعة الأعمال عبرَ الشبكة مما يوفر الجهد والمال.

ب- نظراً لعادات وتقاليد وثقافة المملكة العربية السعودية الاجتماعية التي تحد من مراجعة المرأة السعودية في الوزارات الحكومية، فإن الحكومة الإلكترونية تتيح للمرأة فرصة القيام بعملها عبرَ الشبكة.

كما وتواجه المملكة العربية السعودية عدداً من العقبات والضغوط في تنفيذ الحكومة الإلكترونية منها [3]:

أ- انخفاض استخدام الإنترنت: بسبب محدودية سرعة الإنترنت في بعض المناطق.

ب- قوانين وأنظمة وقواعد صارمة تجعل من الصعب معالجة الطلبات الإلكترونية بشكل عام.

ج- عدم شعور المستفيد بالخصوصية وسرية المعلومات والخوف من اختراق المعلومات التي لا يريد أن يعرفها الآخرون.

د- قلة الوعي الاجتماعي والثقافي والسياسي بمفاهيم وتطبيقات الحكومة الإلكترونية ونقص خصائص مجتمع المعلومات.

---

[1] سمية حدي، حكيم بناولة ، التوجه نحو الحكومة الإلكترونية لتحسين جودة الخدمة العمومية التجربة السعودية نموذجا وإمكانية تطبيقها في الجزائر ، أبحاث الملتقى الوطني حول: جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات / تقييم الواقع واستشراف الواقع، الجزائر، ص6.

[2] فيصل عبد الله العتيبي، الحكومة الإلكترونية ودورها في حل المشكلات الإدارية بالتطبيق على الدوائر الحكومية بمحافظة الرياض، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، العدد الرابع (الجزء الثاني) ، أكتوبر 2023 ، ص813.

[3] فيصل عبد الله العتيبي، الحكومة الإلكترونية ودورها في حل المشكلات الإدارية بالتطبيق على الدوائر الحكومية بمحافظة الرياض، مصدر سبق ذكره، ص814 – 815.

هـ - عدم توفر الموارد المالية الكافية.

و- قلة تنمية الموارد البشرية بسبب عدم التدريب على تجهيز الطلبات الإلكترونية.

ز- انعدام الثقة والموضوعية والمصداقية في التعاملات الإلكترونية من كل النواحي.

ح- ضعف البنية التحتية لشبكة الاتصالات والتنسيق بين الإدارات، وعدم قدرتها على تغطية جميع المستفيدين في المناطق والمحافظات المختلفة، كما أن إمكانيات الوصول والوصول محدودة.

ي- عدم وجود خطط مستقبلية طويلة المدى للمعلومات على المستوى الحكومي.

4- التعليم الرقمي

كان للتطور التكنولوجي أثر كبير على العملية التعليمية بشكل عام وظهور التعليم الإلكتروني في المملكة العربية السعودية بشكل خاص، إن التعليم بشكله التقليدي المتمثل في نقل المعرفة إلى المتعلمين لم يعد لديه القدرة على مواكبة متطلبات العصر الحديث والتطورات الحاصلة في المجال التعليمي في الوقت الحاضر، إضافة إلى صعوبة استيعاب عدد كبير من الأفراد الراغبين في ذلك. للتعلم في جميع مراحل التعليم، وهو ما دفع العديد من المجتمعات والدول للبحث عن طرق جديدة لدعم هذه التطورات في المجال التعليمي والتي تضمن استمرارية التعليم لأكبر عدد وتلبية تطلعاتهم الأكاديمية والاحتياجات المهنية وان فكرة التعليم عن بعد الذي يُعدُّ أحد أنواع التعلم عبر الإنترنت، ولا يقتصر على مكان أو وقت محدد لفئة محددة من الأفراد، فهو يوفر المعلومات والمعرفة لجميع الأفراد بغض النظر عن أعمارهم ومستوى تعليمهم[1].

وتؤكد رؤية المملكة 2030 على أن تطوير التعليم يسهم في مواكبة التطورات الحديثة الناشئة في العملية التعليمية هي أساس التطور وروح التقدم وعبرَها تتشكل العقول وتولد الأفكار حتى يتمكن الأنسان من اكتشاف مهاراته وقدراته وبذلك يتمكن من تحديد أهدافه بشكل صحيح والدخول إلى سوق العمل يسأهم في تقدم بلاده عبرَ دفع التنمية الاقتصادية ويحدد أهداف رؤية 2030 في التعليم وأهمها[2]:

1- إزالة الفرق بين نتائج العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل.

---

[1] طارق العفيفي ، التعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية ، دراسة للاستشارات والدراسات والترجمة ، المملكة العربية السعودية ، 2023 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18-4-2024 ، خلال الرابط: https://drasah.com.

[2] طارق العفيفي ، خلال الرابط: https://drasah.com. ، المصدر نفسه .

2- الحرص على تطوير نظام التعليم بكل عناصره وتنمية المهارات والقدرات التي تساعد الطلاب على عيش المستقبل المهني الذي يناسبهم.

3- العمل على تطوير الجامعات السعودية لوضعها ضمن قائمة أفضل مائتي جامعة عالمية ليصل عددها إلى خمسة الجامعات التابعة للمملكة العربية السعودية في القائمة العالمية.

4- الارتقاء بنتائج المراحل التعليمية، وتطوير البرامج التعليمية، وتشجيع مواهب الطلاب، والاهتمام بالأنشطة فضلاً عن التعليم.

5- مراقبة ومراقبة الأداء عبرَ قياس مؤشر التطوير التعليمي والعمل على توفير فرص التدريب والتأهيل في المؤسسات والشركات التعليمية المختلفة.

6- الاهتمام بدور الموارد البشرية في القطاعات التعليمية المختلفة والعمل على إنشاء ملف كامل لكل طالب في قاعدة البيانات.

7- تشجيع البحث العلمي عبرَ العمل على إتاحة وتوفير كل الإمكانيات والأدوات التي تساعد في عملية البحث العلمي ودعم المبتكرين والمبدعين للاستفادة من مشاركتهم في التنمية.

ثالثاً: التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية

على الرغم من النمو الكبير الذي تشهده قطاعات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية، إلا أنها تواجه بعض التحديات، منها [1]:

1- نقص المهارات: يعد نقص المهارات من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية وذلك بسبب:

- قلة البرامج التعليمية المتخصصة في المجال الرقمي: لا يوجد عدد كافٍ من البرامج التعليمية في المملكة العربية السعودية التي تركز على المهارات اللازمة للعمل في قطاعات الاقتصاد الرقمي.

- هجرة المهارات: يغادر العديد من المواهب السعودية المملكة العربية السعودية للعمل في بلدان أخرى توفر فرص عمل أفضل في المجال الرقمي.

---

[1]-Aldhaban, Alalwan, Challenges facing e-government implementation in developing countries: The case of Saudi Arabia. In Proceedings of the International Conference on e-Commerce, e- Business and e-Service ,2019, p. 34.

2- البيئة التنظيمية: لا تزال البيئة التنظيمية في المملكة العربية السعودية قيد التطوير، مما يشكل تحدياً أمام نمو قطاعات الاقتصاد الرقمي وذلك بسبب:

- البيروقراطية: البيروقراطية تعيق عملية إنشاء أعمال جديدة في قطاعات الاقتصاد الرقمي.

- الضوابط التنظيمية: بعض الضوابط التنظيمية تعيق الابتكار في قطاعات الاقتصاد الرقمي.

3- البنية التحتية: على الرغم من أن المملكة العربية السعودية استثمرت بكثافة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أنه لا تزال هناك مجالات تحتاج إلى التحسين وذلك بسبب:

التفاوت في البنية التحتية: لا تزال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بعض المناطق الريفية متخلفة عن المناطق الحضرية.

- ارتفاع تكاليف الإنترنت: لا تزال تكاليف الإنترنت في المملكة العربية السعودية مرتفعة نسبياً.

4- الوعي والثقافة: لا يزال الوعي بأهمية الاقتصاد الرقمي وثقافة استخدامه منخفضاً لدى قطاعات معينة من المجتمع السعودي وذلك بسبب:

- قلة الوعي: لا يوجد عدد كافي من البرامج التوعوية بأهمية الاقتصاد الرقمي.

- مشكلات أمنية: يعاني بعض الأشخاص من مشكلات أمنية تتعلق بالاستخدام الرقمي.

5- التمويل: يعد التمويل أحد التحديات التي تواجه الشركات الرقمية الناشئة في المملكة العربية السعودية، وذلك بسبب :[1]

-نقص التمويل: لا يوجد عدد كاف من الصناديق الاستثمارية التي تركز على تمويل الشركات الرقمية الناشئة.

-الشروط الصعبة للحصول على التمويل: الظروف الصعبة للحصول على التمويل من البنوك والشركات المالية تعيق نمو الشركات الناشئة في المجال الرقمي.

[1]- Altamony, Alharbi, Alghamdi, Challenges Facing the Implementation of E-Government in Saudi Arabia: A Study Based on Citizens' Perspectives. International Journal of Computer Science and Network Security,2021,p 21

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية: تم اختيار هذه المؤشرات لتوفر البيانات وكثرة استخدامها.

الجدول (5) مؤشرات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية للمدة (2007 - 2022)

السنوات (1)	مؤشر رأس المال البشري للفرد الواحد (2)	معدل النمو السنوي% (3)	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت % من السكان (4)	معدل النمو السنوي% (5)	عدد براءات الاختراع (6)	معدل النمو السنوي% (7)	عدد البطاقات الإلكترونية (8)	معدل النمو السنوي % (9)	السحوبات النقدية الإلكترونية / مليار ريال سعودي (10)	معدل النمو السنوي % (11)
2007	2.425	-	30	-	770	-	11,104,901	-	308,734	-
2008	2.451	1.07	36	20	788	2.33	12,366,441	11.36	379,009	22.76
2009	2.478	1.10	38	5.55	895	13.57	13,712,905	10.88	411,285	8.51
2010	2.505	1.08	41	7.89	931	4.02	12,162,407	-11.30	468,389	13.88
2011	2.534	1.15	48	17.07	990	6.33	14,261,993	17.26	578,269	23.45
2012	2.562	1.10	54	12.5	993	0.30	16,440,258	15.27	625,754	8.21
2013	2.582	0.78	61	12.96	931	-6.24	17,810,653	8.33	668,141	6.77
2014	2.603	0.81	65	6.55	787	-15.46	20,550,274	15.38	731,403	9.46
2015	2.624	0.80	70	7.69	2406	-99.69	22,459,275	9.28	777,200	6.26
2016	2.646	0.83	75	7.14	3266	35.74	26,537,349	18.15	753,449	-3.05
2017	2.668	0.83	94	25.33	3191	-2.29	28,402,914	7.02	728,511	-3.30
2018	2.690	0.82	93	-1.06	3399	6.51	28,559,828	0.55	748,325	2.71
2019	2.713	0.85	96	3.22	3651	7.41	31,540,067	10.43	740,640	-1.02
2020	2.864	5.56	98	2.08	3578	-1.99	34,336,693	8.86	628,891	-15.08
2021	2.899	1.22	100	2.04	3979	11.20	39,373,810	14.66	581,926	-7.46
2022	2.866	-1.13	100	0	5837	46.69	42,563,445	8.10	554,743	-4.67
معدل النمو المركب	% 1.04		%7.81		%13.49		%8.76		%3.73	

المصادر: - العمود (2) من المصطفى بنتور، منهجيات بناء وحساب مؤشرات رأس المال البشري مع الإشارة إلى وضع الدول العربية، صندوق النقد الدولي، الأمارات العربية المتحدة ،2019، ص36.

- العمود (4 ، 6) من صندوق البنك الدولي ، المملكة العربية السعودية ، مؤشرات التنمية العالمية ، على الرابط: https://data.albankaldawli,org

- العمود (8، 10) من مؤسسة النقد العربي السعودي، التقارير السنوية خلال المدة (2007 - 2022).

- تم استخراج معدل النمو السنوي العمود (3، 5، 7، 9، 11) من قبل الباحثة.

- تم احتساب معدلات النمو السنوية المركبة بموجب الصيغة الآتية: $R= (q_1/q_0)^{1/n} - 1 * 100$.

-تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثة ، وبموجب الصيغة الآتية :- $R= (Yt - Yo) / Yo *100$.

1- مؤشر رأس المال البشري للفرد الواحد

من الجدول (5) نلاحظ ان مؤشر رأس المال البشري في عام (2007) بلغ حوالي (2.425) وفي عام (2008) بلغ حوالي (2.451) بمعدل نمو موجب (1.07%) واستمر بالنمو والارتفاع بمعدلات نمو متباينة خلال المدة (2009 - 2021) وفي عام (2021) بلغ حوالي (2.899) بمعدل نمو موجب (1.22%) وهي اعلى قيمة سجلت خلال مدة الدراسة ، الا أنه في عام (2022) انخفض مؤشر رأس المال البشري فبلغ (2.866) بمعدل نمو سالب (1.13- %) وذلك بسبب تحديات اقتصادية جراء العديد من العوامل ، ومنها توتر الأوضاع السياسية التي اثرت على تراجع الأنشطة الاقتصادية [1].

أما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (1.04)% والشكل البياني (1) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لمؤشر رأس المال البشري في المملكة العربية السعودية للمدة (2007 - 2022).

الشكل البياني (1) مؤشر رأس المال البشري في المملكة العربية السعودية للمدة (2007 -2022)

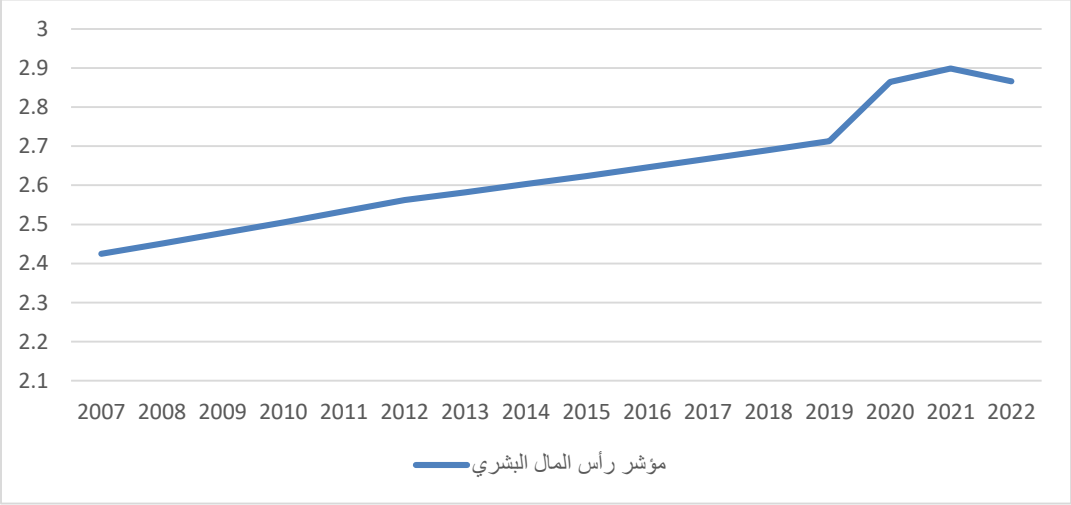

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (5).

2- الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)

من الجدول (5) نلاحظ ان نسبة مستخدمي الإنترنت في حالة تزايد مستمر إذ بلغت في عام (2007) حوالي (30%) ثم شهدت ارتفاعاً ملحوظاً للمدة (2008 - 2022) بمعدلات نمو متفاوتة وبلغت في عام (2008) حوالي (36%) إلى

[1] تقرير اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي – الوضع الاقتصادي للملكة خلال عام 2022 ، صندوق التنمية الصناعية السعودي ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21-4-2024 ، خلال الرابط: https://www.sidf.gov.sa

إجمالي عدد السكان بمعدل نمو موجب (20%) لتصبح في عام (2022) حوالي (100%) إلى إجمالي عدد السكان، وأنها شهدت انخفاضاً وأحداً بسيط في عام (2018) بلغت حوالي (93%) من إجمالي عدد السكان بمعدل نمو سنوي سالب (1.06-%) % بعد ما بلغت في العام الماضي (2017) حوالي(94%) من إجمالي عدد السكان بمعدل نمو سنوي (25.33%) ويعود ذلك إلى التقدم والتطور الذي شهدته البنى التحتية للاتصالات والمعلومات وقد حققت المملكة العربية السعودية التقدم في مجال شبكات الاتصالات والعمل على تحسين الخدمات الرقمية.

أما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (7.81%) والشكل البياني (2) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لعدد مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية للمدة (2007 - 2022).

الشكل البياني (2) نسبة مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2022)

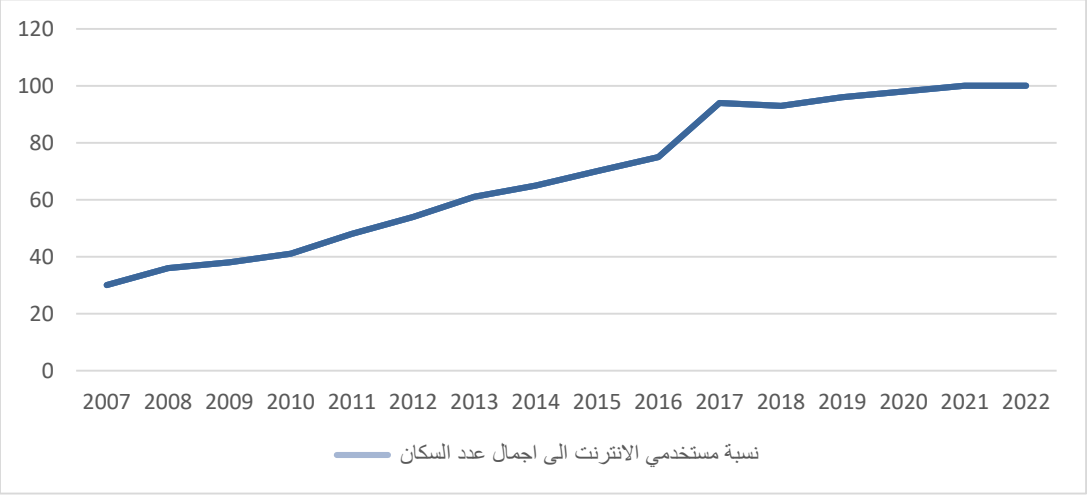

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (5).

3- عدد براءات الاختراع

من الجدول (5) نلاحظ ان عدد براءات الاختراع في عام (2007) بلغت حوالي (770) براءة اختراع ثم ارتفعت وسجلت ارتفاعاً ملحوظاً في المدة (2008 - 2011) ، ثم انخفضت في الاعوام (2013 ، 2014 ، 2015) فبلغ عددها حوالي (787 ، 240) براءة اختراع بمعدل نمو سالب (15.46- ، 69.50 -) وعلى التوالي وذلك بسبب بعض الاضطرابات السياسية والاقتصادية مما أدى إلى تراجع في إعداد براءات الاختراع ، وعاودت في العام التالي (2016) إلى الارتفاع فبلغ عددها حوالي (326) براءة اختراع بمعدل نمو موجب (35.83%) ، ثم شهدت في عام (2017) انخفاض بمعدل نمو سالب (2.14-%) وذلك بسبب الازمات الاقتصادية فأنها تؤدي إلى خفض الاستثمار في البحث والتطوير مما يؤدي إلى انخفاض عدد براءات الاختراع ، وسجلت بعدها معدلات نمو متباينة للمدة (2018 - 2022)

ما عدا انخفاض في عام (2020) فسجل عددها حوالي (356) براءة اختراع بمعدل نمو سالب (2.46-%) وذلك بسبب كوفيد-19 مما اثر على عدد براءات الاختراع.

أما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (13.49%) والشكل البياني (3) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لعدد براءات الاختراع في المملكة العربية السعودية للمدة (2007 - 2022).

الشكل البياني (3) عدد براءات الاختراع في المملكة العربية السعودية للمدة (2007 - 2022)

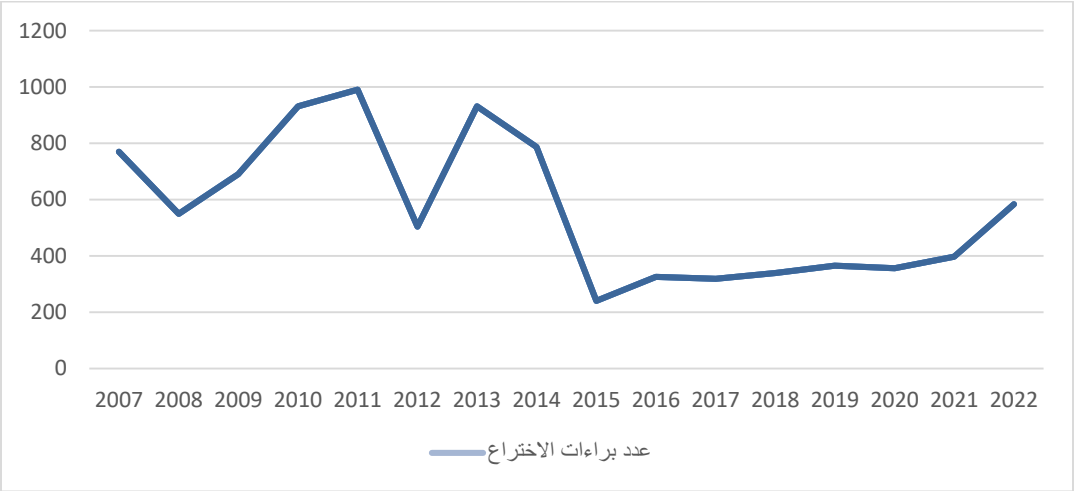

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (5).

4- عدد البطاقات الإلكترونية

من الجدول (5) نلاحظ ان عدد البطاقات الإلكترونية في عام (2007) بلغ عددها حوالي (11,104,901) بطاقة وفي عام (2008) بلغ حوالي (12,366,441) بمعدل نمو موجب (11.36%) ، حيث ازداد عدد البطاقات الإلكترونية في عام (2009) بلغ حوالي (13,712,905) بطاقة بمعدل نمو موجب (10.88%)، وفي عام (2010) حصل انخفاض في عدد البطاقات إذ اصبح عددها (12,162,407) بطاقة أي انخفضت بمعدل نمو سالب (11.30 -%) وذلك بسبب الازمة المالية العالمية التي القت بظلالها على كل القطاعات المصرفية وادت أيضاً إلى انخفاض أسعار النفط ، وفي العام التالي عادت إلى التعافي والنمو حتى بلغ عدد البطاقات الإلكترونية (14,261,993) بطاقة في عام (2011) بمعدل نمو موجب (17.26%) ويعود سبب هذه الزيادة إلى جهود المملكة في الإصلاحات التنظيمية والهيكلية بهدف تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي كما سعت البنوك إلى أداء دورها بفعالية من أجل تلبية احتياجات العملاء وتقديم أفضل الخدمات وقد حصل النظام المصرفي السعودي على شهادة الالتزام بالمعيار(PCI DSS)، وهو معيار عالمي لحماية البيانات في البطاقات الإلكترونية ، مما يجعل المملكة أول دولة في الشرق الأوسط تحصل على هذه الشهادة ، وقد ازداد عدد البطاقات الإلكترونية واستمر بالزيادة خلال المدة (2012 - 2021) بمعدلات نمو متباينة وسجل اعلى

معدل نمو موجب (18.15%) في عام (2016) وسجل اقل معدل نمو سالب (11.30-) في عام (2010) ، كما وسجل اكبر عدد بطاقات الإلكترونية بلغ عددها حوالي (42,563,445) بطاقة في عام (2022) بمعدل نمو موجب (8.10%) ويشير هذا العدد من البطاقات إلى زيادة الاعتماد على البطاقات الإلكترونية واستخدامها كبديل للعملة التقليدية، فضلا عن زيادة الثقة في استخدام التقنيات المصرفية الحديثة.

أما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (8.76%) والشكل البياني (4) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لتطور عدد البطاقات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية للمدة (2007 - 2022).

الشكل البياني (4) عدد البطاقات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2022)

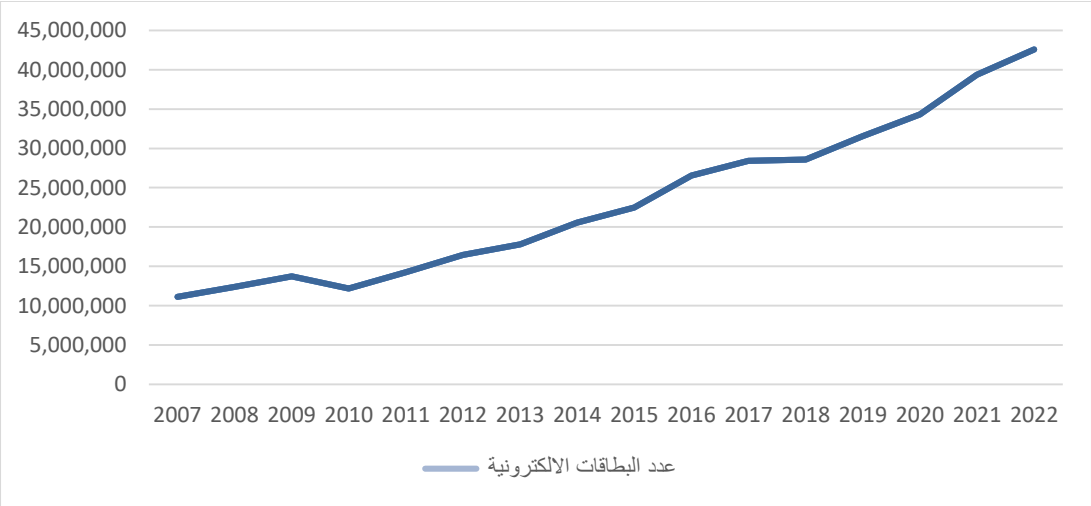

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (5).

5- السحوبات النقدية الإلكترونية

من الجدول (5) نلاحظ ان عدد السحوبات النقدية في عام (2007) سجلت قيمة إجمالية بلغت (308,734) مليار ريال سعودي وفي عام (2008) ارتفعت فسجلت قيمة إجمالية (379,009) مليار ريال سعودي بمعدل نمو موجب (22.76%) وهو اعلى معدل لها وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية وتطور القطاع المصرفي واستمرت بالارتفاع في المدة (2009 – 2015) إذ سجلت في عام (2009) حوالي (411,285) مليار ريال سعودي بمعدل نمو موجب (8.51%) لتصبح في عام (2015) حوالي (77,200) مليار ريال سعودي بمعدل نمو موجب (6.26%)، وفي المدة (2016 - 2022) نلاحظ تراجع في قيمة السحوبات النقدية حيث سجلت في عام (2016) حوالي (753,449) مليار ريال سعودي بمعدل نمو سالب (3.05-%) بسبب تعرض الاقتصاد السعودي إلى تحديات اقتصادية ومالية وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية ، وبلغت في عام (2022) حوالي (554,743) مليار ريال سعودي بمعدل نمو سالب (4.67-%) ،

أما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (3.73%) والشكل البياني (5) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لتطور قيمة السحوبات النقدية في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2022).

الشكل البياني (5) السحوبات النقدية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2022)

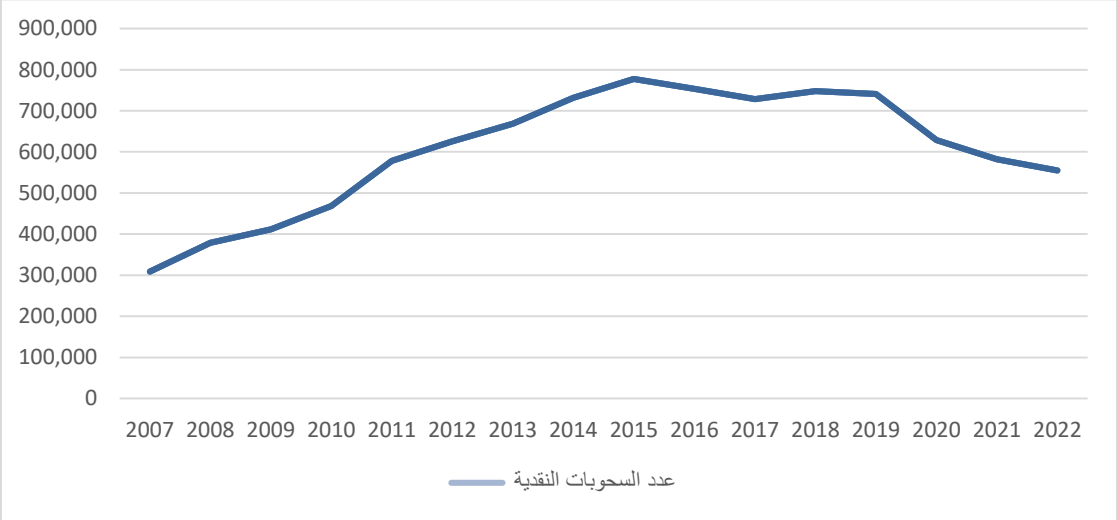

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (5).

المطلب الثالث: التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية

بدأ الاهتمام السعودي بالتنمية البشرية وقد اتخذ أشكالاً عديدة ، إذ اكتسب أهمية متزايدة ويتمثل ذلك بما تتضمنه الرؤية السعودية 2030 من أهداف ورؤى محددة للتنمية البشرية ترسم الإنسانية برؤية ثاقبة مستقبل التنمية البشرية في العقد الحالي حتى عام 2030، ويرتكز تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2022 على ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية : حياة صحية، والمعرفة، ومستوى معيشي لائق ، ووفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقدمت المملكة العربية السعودية خمسة مراكز على مؤشر التنمية البشرية، لتحتل المرتبة 35 من بين 191 دولة عالمياً ذات مؤشر تنمية بشرية مرتفع 2022 ، ويظهر التقرير أن المملكة تحسنت بعد أن احتلت المرتبة 40 عالمياً في عام 2021، واحتلت المرتبة العاشرة بين مجموعة دول العشرين، وحققت أعلى تحسن بين دول مجموعة العشرين بين نتائج عامي 2019 و2021 ، وتنقسم الدول بحسب قيمة مؤشرات التنمية البشرية إلى أربع مجموعات : مجموعة التنمية البشرية المنخفضة حيث قيمة المؤشر أقل من 0.550 ، ومجموعة التنمية البشرية المتوسطة، حيث تتراوح قيمة المؤشر بين 0.550 و0.699 ، ومجموعة التنمية البشرية المرتفعة حيث تتراوح قيمة المؤشر بين 0.700 و0.799 ، ومجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً حيث تبلغ قيمة المؤشر 0.800 فأكثر ، فقد سجلت المملكة العربية السعودية تحسناً ملحوظاً في مؤشر التنمية البشرية خلال سنوات المدة من عام 1990 حتى عام 2022 ، وقد ارتفع هذا المؤشر من 0.698 عام 1990، أي تنمية بشرية متوسطة، إلى 0.723 عام 1995، أي تنمية بشرية مرتفعة، ثم

إلى 0.744 عام 2000، وإلى 0.771 عام 2005، ليصل إلى 0.810 عام 2010، أي تنمية بشرية مرتفعة جداً، ثم إلى 0.857 في عام 2018، وارتفعت لتصل إلى 0.875 في عام 2022 ، كما تشير البيانات إلى أن المملكة العربية السعودية حققت تقدماً كبيراً في تصنيف مؤشر التنمية البشرية بين دول العالم[1].

وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة بين العشرين دولة عربية التي تنتمي إليها في التصنيف، بعد الأمارات العربية المتحدة (المرتبة الأولى) والبحرين (المرتبة الثانية)، والشكل (6) يوضح الترتيب العالمي للدول العربية وموقع المملكة العربية السعودية.

الشكل البياني (6) مؤشر التنمية البشرية للملكة العربية السعودية (الترتيب العالمي للدول العربية)

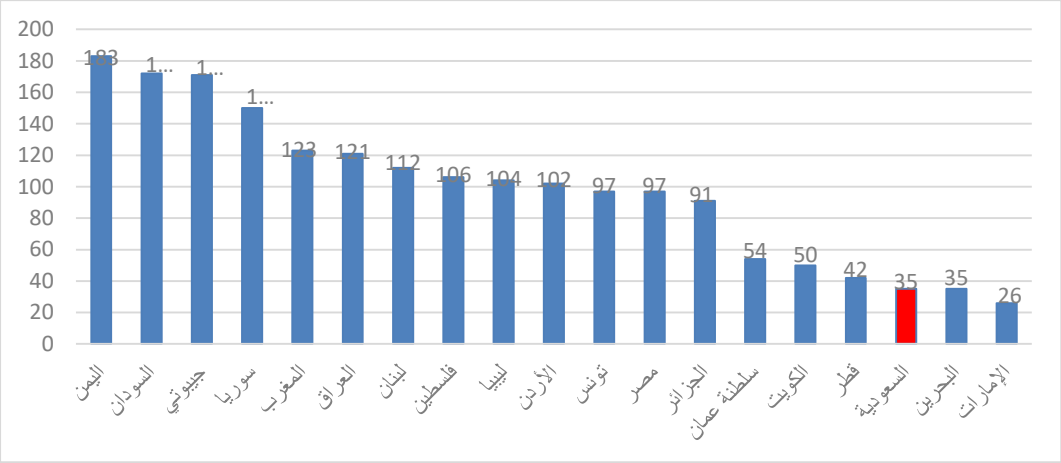

المصدر / من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (تقارير التنمية البشرية، عام 2021 / 2022).

[1] عبد الحي بن محمد مقداد ، تقرير التنمية البشرية في الدولة السعودية سيرة محورها الأنسان ، صحيفة مال ، 23 فبراير 2022 ، https://maaal.com/2022/02/%D8%A7%

المطلب الرابع: تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في السعودية

الجدول (6) مؤشرات التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية للمدة (2007 - 2022)

السنوات (1)	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) (2)	معدل النمو السنوي % (3)	معدلات الالتحاق بالتعليم (بالسنوات) (4)	معدل النمو السنوي % (5)	الأنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي % (6)	الأنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي % (7)	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي/ ريال سعودي (8)	معدل النمو السنوي % (9)	إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)(% من إجمالي القوى العاملة) (10)	معدل النمو السنوي % (11)	سعر الصرف (12)
2007	70.04	-	8.24	-	5.21	2.51	69680.7	-	5.73	-	3.75
2008	75.27	7.46	8.47	2.79	4.50	1.89	71538.5	2.66	5.09	-11.16	3.75
2009	75.43	0.21	8.71	2.83	6.25	2.79	67418.5	-5.75	5.38	5.69	3.75
2010	75.76	0.43	8.95	2.75	5.30	2.26	68244.1	1.22	5.55	3.15	3.75
2011	76.23	0.62	9.19	2.68	5.64	2.49	74081.5	8.55	5.77	3.96	3.75
2012	76.46	0.30	9.42	2.50	5.77	2.74	76443.8	3.18	5.62	-2.59	3.75
2013	76.62	0.20	9.66	2.54	6.66	3.37	77191.0	0.97	5.6	-0.35	3.75
2014	76.75	0.16	9.8	1.44	7.03	3.73	78891.2	2.20	5.88	5	3.75
2015	76.91	0.20	9.94	1.42	8.63	4.12	81011.8	2.68	5.6	-4.76	3.75
2016	77.06	0.19	10.08	1.40	7.83	3.37	81038.0	0.03	5.6	0	3.75
2017	77.16	0.12	10.22	1.38	7.49	3.16	78668.5	-2.92	5.89	5.17	3.75
2018	77.21	0.06	10.58	3.52	7.55	3.19	78578.9	-0.11	6.03	2.37	3.75
2019	77.30	0.11	10.95	3.49	6.79	3.64	77470.9	-1.41	5.64	-6.46	3.75
2020	76.23	-1.38	11.31	3.28	-	-	74277.4	-4.12	7.45	32.09	3.75
2021	76.93	0.91	11.31	0	-	-	77621.4	4.50	6.62	-11.14	3.75
2022	76.97	0.05	11.31	0	-	-	82788.0	6.65	5.59	-15.55	3.75
معدل النمو المركب	%1.00		%1.99		%2.05	%2.89	%4.12		%401.21		

المصدر : - العمود (2 ، 4 ، 8، 10 ، 12) من صندوق البنك الدولي ، المملكة العربية السعودية ، مؤشرات التنمية العالمية ،على الرابط: https://data.albankaldawli.org

- العمود (6 ، 7) من إبراهيم خليل سلطان ، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام تجارب مختارة مع إشارة للعراق ، أطروحة دكتوراه – كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية ، 2021 ، ص103 ، 110.

- تم استخراج معدل النمو السنوي العمود (3 ، 5 ، 7) من قبل الباحثة.

- تم احتساب معدلات النمو السنوية المركبة بموجب الصيغة الآتية: $R=(q_1/q_0)^{1/n} - 1 * 100$.

- تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثة ، وبموجب الصيغة الآتية: $R=(Yt - Yo) / Yo * 100$.

1- العمر المتوقع عند الولادة

من الجدول (6) نلاحظ ان معدل العمر المتوقع في عام (2007) قد بلغ (70.04) سنة ثم شهد سلسلة من الارتفاعات متتالية للمدة (2008 - 2022) وذلك نتيجة لتحسن الرعاية الصحية حيث ازداد الأنفاق الحكومي على الخدمات الصحية وتوسيع نطاق تغطية التأمن الصحي وأيضاً تطوير برامج الوقاية من الامراض[1] باستثناء عام (2020) حيث بلغ (76.23) بمعدل نمو سالب (1.38-%) وذلك بسبب جائحة كورونا حيث أدت إلى زيادة معدل الوفيات مما أدى إلى انخفاض العمر المتوقع.

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (1.00%) ، والشكل البياني (7) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية للعمر المتوقع عند الولادة في السعودية للمدة (2007 - 2022).

الشكل البياني (7) العمر المتوقع عند الولادة في المملكة العربية السعودية للمدة (2007 - 2022)

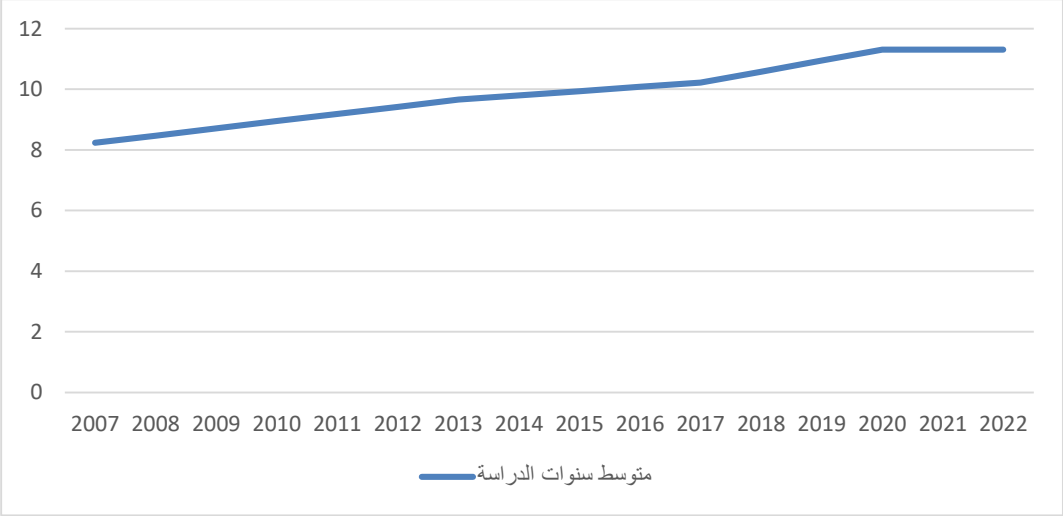

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (6).

2- معدلات الالتحاق بالتعليم

نلاحظ من الجدول (6) ان معدلات الالتحاق بالتعليم في عام (2007) قد بلغ (8.24) سنة وارتفع في عام (2008) فبلغ (8.47) سنة واستمر بالارتفاع بمعدلات نمو متباينة خلال مدة الدراسة للمدة (2009-2022) حتى بلغ في عام (2022) حوالي (11.31) سنة وذلك بسبب اهتمام الحكومة بالتعليم حيث خصصت ميزانية ضخمة للتعليم وارتفاع مستوى

[1] ملتقى الصحة العالمي ، نظرة عامة عن قطاع الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية ، 2019 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8-5-2024 ، عبرَ الرابط: https://www.globalhealthsaudi.com .

الوعي بأهمية التعليم حيث أصبح التعليم ينظر اليه كوسيلة لتحقيق النجاح والتميز في المجتمع بدلاً من مجرد وسيلة للحصول على وظيفة.

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (1.99%) ، والشكل البياني (8) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لمؤشر معدلات الالتحاق بالتعليم في السعودية للمدة (2007 - 2022).

الشكل البياني (8) معدلات الالتحاق بالتعليم في المملكة العربية السعودية للمدة (2007 - 2022)

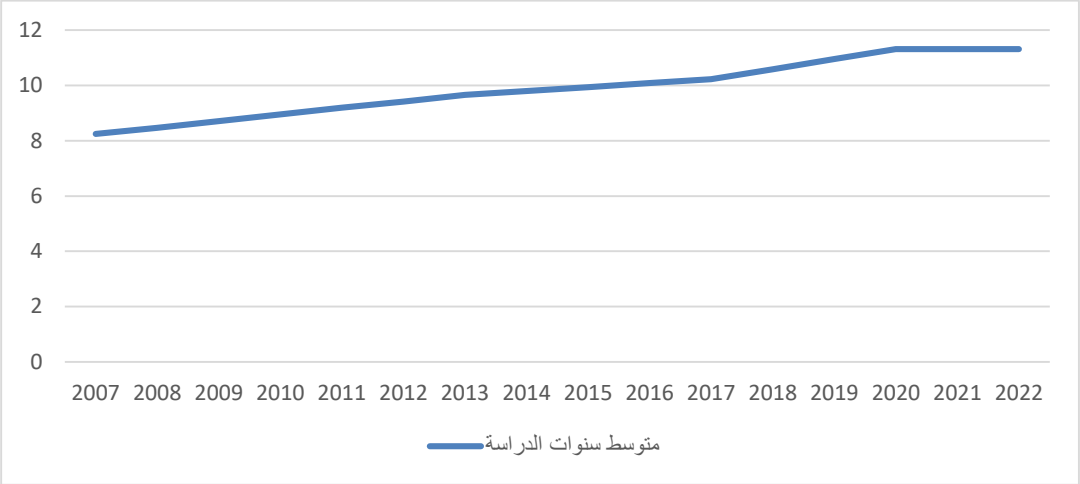

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (6).

3- مؤشر نسبة الأنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي

من الجدول (6) نلاحظ ان نسبة الأنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ في عام (2007) حوالي (5.21%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وانخفض في عام (2008) فبلغ (4.50%) من الناتج المحلي الإجمالي وهي تمثل ادنى نسبة خلال المدة (2007 - 2019) وذلك بسبب الازمة المالية العالمية ثم بدأ يحقق التعافي والنمو بشكل موجب حتى بلغ في عام (2015) حوالي (8.63%) من الناتج المحلي الإجمالي وهي تمثل اعلى نسبة وهذا التزايد ينسب إلى التحسن الملحوظ في نموها الاقتصادي[1] وهو كنتيجة حتمية للتوسع في مؤسسات التعليم وتخصصاتها وإعداد الطلبة المتنامي ، لتنخفض بعدها في عام (2019) إلى (6.79%) من الناتج المحلي الإجمالي.

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2019) فقد سجل (2.05-%)، والشكل البياني (9) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية للأنفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية للمدة (2007 - 2019).

[1] عبلة بنت الحميد بخاري ، اختبار فرضية علاقة السببية بين الأنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الاقتصاد والإدارة ، العلمية للاقتصاد والتجارة ، ص461.

الشكل البياني (9) مؤشر الأنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية للمدة (2007 - 2019)

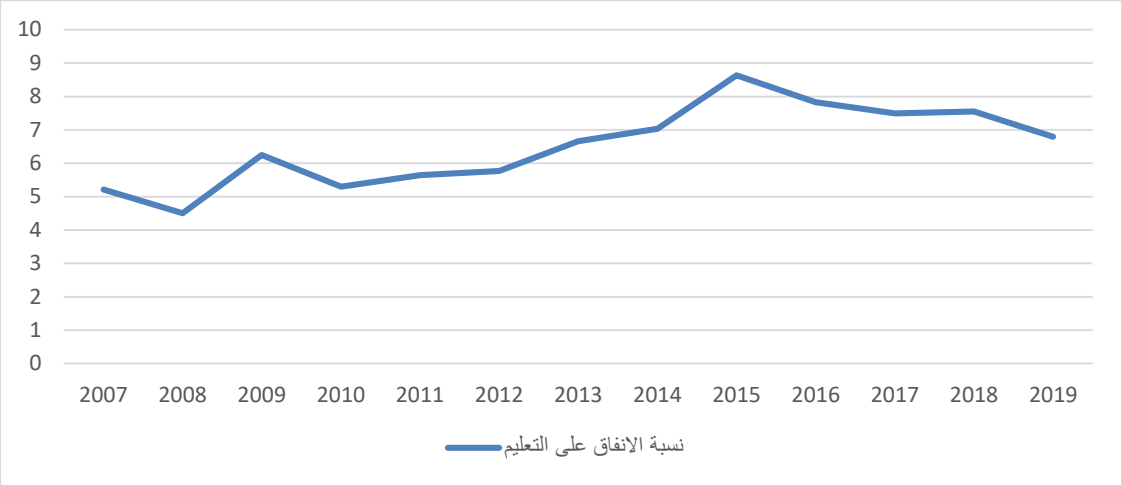

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (6) .

4- مؤشر نسبة الأنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي

من الجدول (6) نلاحظ ان نسبة الأنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت في عام (2007) حوالي (2.51%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وانخفضت في عام (2008) فبلغت (1.89%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب الازمة العالمية التي كانت لها اثار واضحة في انخفاض أسعار النفط العالمية ومن ثم انخفاض الإيرادات العامة من ثم انخفاض النفقات العامة ، الا أنه سرعان ما تعافى ذلك وبدأ الأنفاق على الصحة ينمو ويرتفع وفي عام (2009) بلغت (2.79%) من الناتج المحلي الإجمالي ، واستمرت بالارتفاع بشكل متباين حتى بلغت في عام (2015) حوالي (4.12%) من الناتج المحلي الإجمالي وهي اعلى نسبة سجلت خلال المدة (2007 - 2015) ، وبلغت في عام (2017) حوالي (3.19%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وبلغت في عام (2019) حوالي (3.64%) من الناتج المحلي الإجمالي وهذا الارتفاع يعود لتفشي جائحة كورونا (كوفيد- 19) في العالم والمملكة العربية السعودية.

أما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2019) فقد سجل (2.89%) والشكل البياني (10) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لمتوسط الأنفاق للصحة في المملكة العربية السعودية للمدة (2007 – 2019).

الشكل البياني (10) مؤشر الأنفاق على الصحة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية للمدة (2007 - 2019)

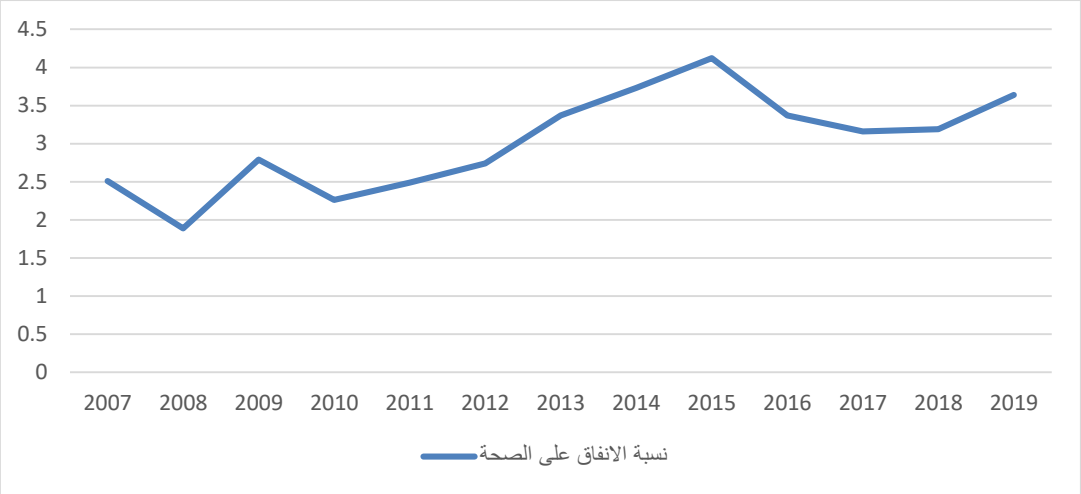

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (6).

5- مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

من الجدول (6) نلاحظ ان نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي لعام (2007) قد بلغ (69680.7) ريال سعودي ، وفي عام (2008) ارتفع فبلغ (71538.5) ريال سعودي بمعدل نمو موجب (2.66%) ، أما في عام (2009) انخفض فبلغ (67418.5) ريال سعودي بمعدل نمو سالب (-5.75%) فقد شهدت تراجع وذلك بسبب تأثر المملكة بأزمة الركود العالمي التي نجمت عن اندلاع الأزمة المالية العالمية عام (2008)[1] ، واستمر النمو في الأنفاق بمعدلات موجبة للمدة (2010 - 2016) ثم انخفض في عام (2017) فبلغ (78668.5) ريال سعودي بمعدل نمو سالب (-2.92 %) وذلك نتيجة العجز الحاصل في الموازنة العامة [2] واستمر بسلسلة انخفاضات متتالية للمدة (2018- 2020) فبلغ (78578.9 ، 77470.9 ، 74277.4) ريال سعودي بمعدل نمو سالب (-0.11 ، -1.41 ، -4.12 %) وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط وعاد للارتفاع حتى بلغ في عام (2022) حوالي (82788.0) ريال سعودي بمعدل نمو موجب (6.65) وهو اعلى نسبة سجلت خلال مدة الدراسة.

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (4.12%) ، والشكل البياني (11) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لنصيب الفرد من الدخل القومي في المملكة العربية السعودية للمدة (2007 – 2022).

---

[1] ندى شداد آل عبد الله ، ريم سعيد الغامدي ، أثر التنمية البشرية على اقتصاد المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 للمدة (1990–2016م) ، كلية إدارة أعمال ، جامعة الباحة ، المملكة العربية السعودية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، المجلد 4 ، العدد 7 ، 2020 ، ص74.

[2] صندوق النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الرابع والخمسون ، 2018 ، ص25.

الشكل البياني (11) مؤشر نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-2022)

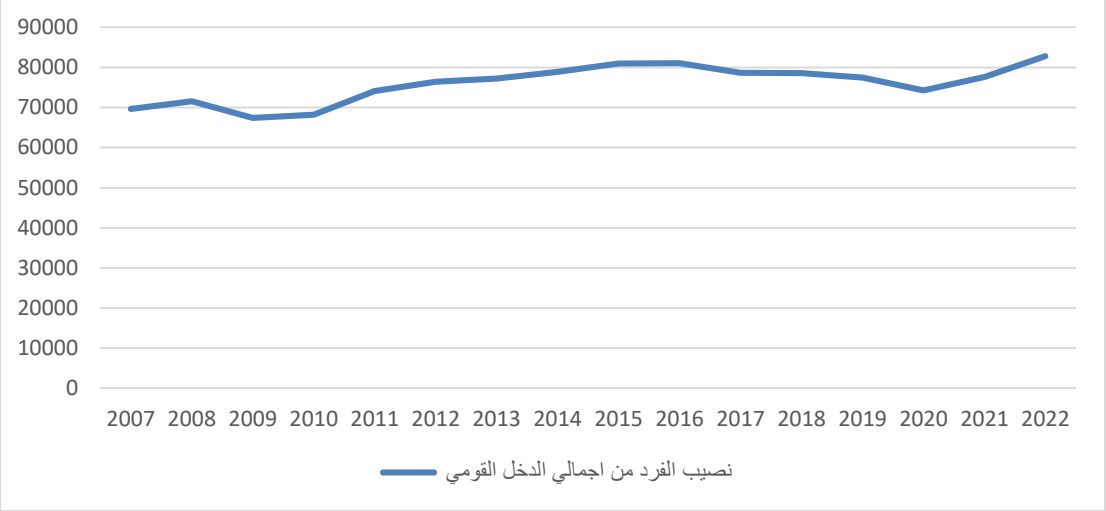

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (6).

6- مؤشر إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)

من الجدول (6) نلاحظ أن نسبة البطالة في عام (2007) بلغت (5.73%) من إجمالي القوى العاملة ، وانخفضت في عام (2008) وذلك لعدم قدرة الدولة على عدم توظيف العاملين ، ولكن في عام (2009) وصلاً إلى عام (2017) حيث انخفضت نسبتها بشكل كبير ويرجع ذلك إلى توظيف المزيد من السعوديين مع دعم القطاع الخاص وزيادة الإنفاق الحكومي[1] ،ثم بدأت بالارتفاع تدريجياً حتى بلغت ذروتها عام (2018) وهذا راجع لتبعيات تراجع أسعار النفط وكثرة العمالة الوافدة [2] ، واستمرت بالارتفاع حتى عام (2020) حيث بلغت نسبتها (7.45%)، وذلك بسبب جائحة كورونا فقد أثرت بشكل كبير وسلبي على معدلات البطالة ، وعاودت نسبة البطالة بعدها للانخفاض في عام (2022) حيث بلغت (5.59%) ويرجع ذلك إلى تحسن الوضع الاقتصادي.

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (401,21%) ، والشكل البياني (12) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لإجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) في المملكة العربية السعودية للمدة (2007 – 2022).

---

[1] طلحة نزر ، نظرة على الاقتصاد السعودي 2020 ، الجزيرة كابيتال ، 2019 ، ص8.

[2] وليد زيدان ، محمد عرفات زيدان ، اثر التنويع الاقتصادي على معدلات البطالة دراسة مقارنة لمجموعة من الدول العربية (تونس–الجزائر–السعودية–مصر) خلال المدة (1995–2020) ، جامعة الوادي (الجزائر) ، مجلة العلوم الإدارية والمالية ، المجلد7 ، العدد 2 ، 2023 ، ص95.

الشكل البياني (12) مؤشر إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) في المملكة العربية السعودية للمدة (2007 - 2022)

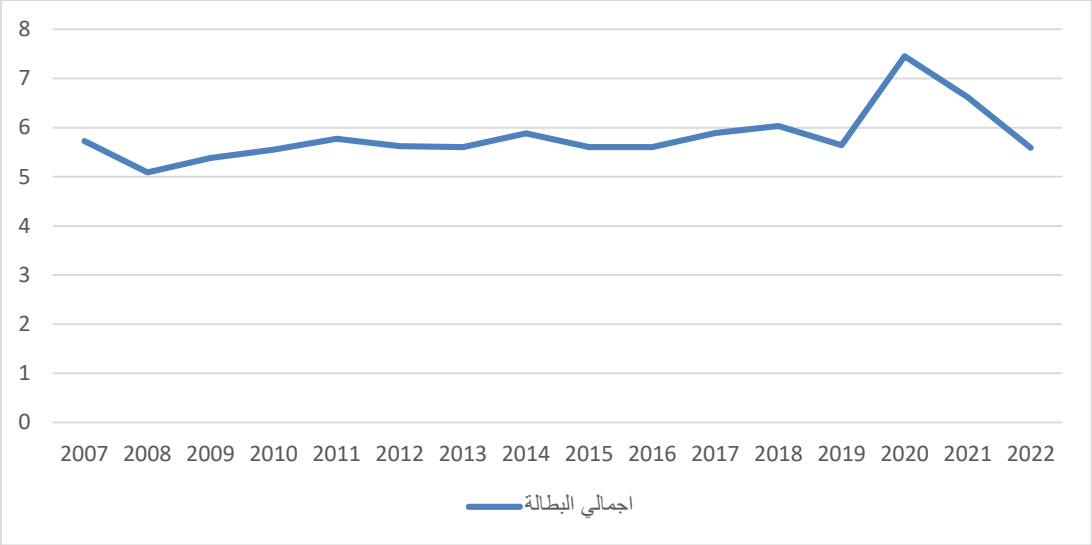

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (6).

المطلب الخامس: دور الاقتصاد الرقمي في بعض مؤشرات التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية

يلعب الاقتصاد الرقمي دوراً هاماً في تحسين بعض مؤشرات التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية عن طريق إبراز أهم النقاط وهي كالآتي[1]:

1. تعد المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة في تسخير الاقتصاد الرقمي لتحقيق التنمية البشرية. وقد اتخذت المملكة خطوات كبيرة لتعزيز دور هذا القطاع في مختلف المجالات ومع ذلك، لا تزال المملكة تواجه بعض التحديات التي يجب عليها التغلب عليها للاستفادة الكاملة من الاقتصاد الرقمي في التنمية البشرية.
2. استفادت المملكة العربية السعودية من دور الاقتصاد الرقمي في التنمية البشرية من خلال خلق فرص عمل جديدة وانخفاض معدل البطالة الى 5.59% لعام 2022 حسب بيانات الجدول (6) ويرجع ذلك الى التحسن في الوضع الاقتصادي والنمو في قطاعات التجارة الإلكترونية وتطوير البرمجيات والخدمات المالية والتعليم عن بعد، مثل منصات "أبشر" و"توكلنا" و"ساند" و"حساب المواطن".
3. كما أدى تحسين الوصول إلى الخدمات تسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية الخدمات الحكومية مثل منصات "صحة" و"نور" و"سرايا". وهذا أدى الى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي حيث بلغ 82788.0 لعام 2022 حسب بيانات الجدول (6).

[1] مسفر علي المقاطي، الاقتصاد الرقمي وأثره على رفاه المواطن/ الرقمنة كمحور في رؤية 2030، صحيفة مال، 13مارس/2024، على الرابط: https://maaal.com/2024/03 .

4. دعم ريادة الأعمال توفير منصات جديدة لرواد الأعمال لبدء مشاريعهم وتطويرها، مثل منصة "بادر" و"مسرع الأعمال". وتشجيع الابتكار من خلال توفير أدوات وتقنيات جديدة للشركات والأفراد، تم العمل على تطوير سياسات الاقتصاد الرقمي لتعزيز التنمية الرقمية داخل المملكة، ولعب دور أكثر فعالية في الاقتصاد الرقمي عالمياً ودعم التحول إلى اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة، بعيداً عن الاعتماد بشكل كبير على النفط وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق رؤية المملكة 2030 من خلال تطوير وتحسين البنية التحتية الرقمية، وتشجيع الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا، وتحسين نوعية الحياة في المجتمع كما تهدف إلى رفع كفاءة القطاع الحكومي وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة لضمان تقديم خدمات رقمية متقدمة وآمنة للمستخدمين.

المبحث الثاني

تجربة مصر في الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية

المطلب الأول: الاقتصاد الرقمي في مصر

أولاً ـ نشأة الاقتصاد الرقمي في مصر:

اعتمد نمو وتطور الاقتصاد المصري خلال النصف الأول من القرن العشرين على المبادرة الفردية والملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية، مما أدى إلى إنشاء شركات مساهمة ساعدت في إنشاء مشروعات اقتصادية برأس مال يفوق القدرات الفردية وكان لأنشاء بنك مصر عام 1920 دور كبير في تمويل هذه المشروعات ، وفي النصف الثاني من القرن العشرين ولا سيما في العقود الأولى زادت سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية بسبب موجات تأميم الشركات الأجنبية عام 1959، مما أدى إلى انخفاض مساهمة القطاع الخاص وتدهور اقتصاد سوق الأوراق المالية [1]، وخلال المدة (1960-1973) اتسم الاقتصاد المصري في الستينيات والسبعينيات بعدم كفاية السياسات المعتمدة لتلبية احتياجات التنمية وارتفعت معدلات الأنفاق العام وقد وصلت حصة القطاع العام في النشاط الاقتصادي إلى مستويات عالية وخلال المدة الانتقالية شكلت حصة القطاع العام أكثر من (18%) من الناتج المحلي الإجمالي و(74%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت وخلال المدة (1980-1981) شكل القطاع العام المصري (40%) من السكان العاملين في مصر ويمثل (54%) من القيمة المضافة للاقتصاد و(60%) من نفقات الموازنة و(70%) من النفقات الرأسمالية ، وفي أوائل التسعينيات ظل الاقتصاد المصري يعاني من تشوهات خطيرة في البنية الكلية حيث تمثلت في محدودية قاعدة الصادرات غير النفطية وعجز الموازنة الحكومية [2].

وفي سبعينات وثمانينات القرن الماضي ظهرت الموجه المعلوماتية والثورة المعرفية في مجال الاتصال والتواصل الإنساني، إذ سعت وزارة الاتصالات إلى تحقيق الاقتصاد الرقمي عبرَ استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان الرخاء والحرية والعدالة الاجتماعية للجميع وتتمثل مهمتها في تمكين تنمية مجتمع قائم على المعرفة واقتصاد رقمي قوي يعتمد على الوصول العادل إلى المعرفة بأسعار معقولة والتمتع بالحقوق الرقمية [3] وإن التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم زاد من أهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات مما أدى إلى ظهور مفاهيم حديثة لم تكن معروفة أهمها الاقتصاد والتكنولوجيا الرقمية التي أصبحت أيقونة التنمية لما له من أثر كبير في كل

---

[1] الاسكوا ، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا ، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999، ص42.

[2] الاسكوا ، دور الأسواق المالية في الخصخصة في منطقة الاسكوا ،الأمم المتحدة نيويورك، 2002، ص15.

[3] ياسر إبراهيم محمد داود واخرون، أثر الاستثمار في رأس المال البشري على تحسين أداء الاقتصاد الرقمي بالتطبيق على الاقتصاد المصري خلال المدة (2000 – 2020)، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد (8)، العدد (13)، مصر، 2022، ص (801).

المجالات كما وتسعى الدول جاهدة للنهوض به وقد أدركت مصر أهميته البالغة وتسارع في تنفيذه، وظهر الاقتصاد الرقمي في مصر في أوائل التسعينيات مع ظهور الإنترنت في البلاد وبدأت الشركات المصرية في استخدام الإنترنت لتقديم خدماتها لعملائها ، كما بدأت الحكومة المصرية في استخدام الإنترنت لتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، وفي مصر بدأ العمل على تنفيذ التحول الرقمي في خطة الدولة المصرية لعام 2030 في جميع القطاعات الحكومية وقد تبنت الدول المتقدمة هذا النهج على نطاق واسع خاصة بعد انتشار الإنترنت والاتصالات عن بعد في كل القطاعات، وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تعاني منها الدولة المصرية ومع ذلك تحاول الدولة تطبيق الأنظمة الذكية والتطورات التقنية للمضي قدماً [1] ، وان هدف التحول الرقمي هو بناء مجتمع واقتصاد رقمي متكامل وشامل في مصر يسعى إلى تحسين نوعية حياة المواطنين، وتعزيز القطاع الاقتصادي القائم، وتمكين تنوعه وتطويره، وتعزيز توافر فرص العمل[2]، ويواجه القرن الحالي تحديات كبيرة لقد أصبحت البلدان في مختلف أنحاء العالم أكثر اعتماداً من أي وقت مضى على اقتصاد يعتمد على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، كما أدى النمو الاقتصادي إلى زيادة اعتمادها على التقدم التكنولوجي سأهم ظهور الإنترنت وتطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال العقدين الماضيين في زيادة حجم التجارة الدولية، حيث أن استخدام الإنترنت يسهل عملية شراء وبيع المنتجات للبلدان والشركات والمستهلكين عبر الحدود الوطنية ولذلك فإن حجم تأثير استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على التجارة له انعكاسات واضحة على السياسات الوطنية المتعلقة بالاستثمار في هذا القطاع سواء تم هذا الاستثمار في الدول المتقدمة أو في الدول النامية [3].

وقد اعتمدت العديد من الدول ومن ضمنها مصر على التكنولوجيا والحلول الرقمية خلال أزمة كوفيد-19، وأثبتت التكنولوجيا أنها أداة مهمة وضرورية لضمان استمرار الحكومات في تقديم الخدمات العامة الأساسية ومواجهة الأزمات وحالات الطوارئ ، واعتمدت الدول العربية على مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لقياس مدى مواكبة الدول العربية للتغيرات العالمية في تكنولوجيا التحول الرقمي والمواضيع المرتبطة ومع انتشار جائحة كورونا واتخذت العديد من الدول إجراءات عديدة للتعامل مع انتشار الفيروس ليس فقط عبرَ تطبيق الحجر الصحي وإغلاق الحدود والأماكن العامة ولكن أيضاً عبرَ تعبئة الموارد للحفاظ على أنظمة البنية التحتية والخدمات الرقمية وإنشاء حلول رقمية جديدة ومبتكرة ، ومنذ منذ بداية عام 2020 عملت العديد من الدول تسريع عملية التحول إلى الاقتصاد الرقمي واعتماد الحلول الرقمية كما أكدت ردود أفعال الحكومات والمواطنين رغبتهم في التكيف مع أساليب الاتصال الجديدة وتنظيم الحياة بسبب

---

[1] تغريد محمد عاطف الغندور، التحول الرقمي ودوره في دعم النمو الاقتصادي في مصر (دراسة قياسية)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2023، مصر، ص839.

[2] تغريد محمد عاطف الغندور، مصدر سبق ذكره، ص837.

[3] لمياء احمد الطحان، علاقة الاقتصاد الرقمي بالصادرات المصرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (37)، العدد (3)، 2023، مصر، ص1001.

ظروف الوباء وبذلك أثبت الاقتصاد الرقمي مكانة تاريخية واستثنائية في مواجهة التحدي العالمي الذي يواجه ولم تكن الإنسانية مستعدة بما فيه الكفاية لذلك ونجد أن الدول التي تتمتع بقدرات رقمية أكبر كانت أكثر قدرة على التأقلم والإدارة والصمود على عكس الدول الأقل تقدما في التحول الرقمي وقد أدى هذا التحول السريع إلى خلق انقسامات بين الفئات الاجتماعية داخل البلاد مما يجعل بعض التركيبة السكانية قادرة على التحول الرقمي بينما بالنسبة للبعض الآخر تكون عملية اكتساب المعرفة الرقمية أبطأ أو أكثر صعوبة في التحقيق[1] .

ثانياً: مجالات الاقتصاد الرقمي في مصر

ويشمل الاقتصاد الرقمي في مصر مجموعة من القطاعات وهي:

1- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: تعد مصر من الدول الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية ، وفي الخمسينيات أنشأت مصر أول مركز لجمع البيانات الأولية عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسكانية وهو الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كما أنشأت مصر أول شبكة لربط المشتركين بشبكة الإنترنت العالمية فضلاً عن الاهتمام بمواصلة تطوير وتحديث الشبكات السلكية واللاسلكية [2]، وان الحكومة المصرية اهتمت بزيادة دور وفعالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبرَ زيادة سعة التبادلات وعدد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول وعدد مستخدمي الإنترنت الذين يستمتعون بأنواع مختلفة من الخدمات بسرعات عالية ومختلفة[3].

2- قطاع التجارة الإلكترونية: أصبحت التجارة الإلكترونية فرصة مناسبة لتلبية احتياجات السوق من حيث الأسعار التنافسية وجودة المنتج والتمكن من إتمام وإبرام المعاملات بسرعة وكفاءة عالية مما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ، كما يساهم في توفير فرص عمل جديدة في مختلف المجالات لتلبية الطلب على المنتجات المصرية المتميزة وفتح المجال أمام استثمارات جديدة وخلق كوادر بشرية قادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة[4].

---

[1] ياسمين فكرى ياسين الخضري، الاقتصاد الرقمي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر: دراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد (49)، العدد (2)، 2023، مصر، ص667.

[2] محمد محمد إبراهيم محمد عبد اللطيف، دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 75، مارس 2021، ص1605.

[3] محمد محمد إبراهيم محمد عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص 1564.

[4] بسمة محرم الحداد، نهال عبد العاطي الغواص، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، مصر ، يونيو 2020، ص7.

تولي مصر اهتماما كبيرا في قطاع التجارة الإلكترونية باعتبارها أحد التطورات العالمية الجديدة المرتبطة بالعولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد[1] ، وقد شهد سوق التجارة الإلكترونية في مصر مؤخراً إقبالاً من الشركات الكبرى وافتتحت أمازون مؤخرا مستودعها اللوجستي على مساحة 28 ألف متر مربع، باستثمارات تتجاوز مليار جنيه، مضيفة أن دخول الشركات العالمية للسوق المصري يعطي ثقلا وزخما للتجارة الإلكترونية لأنها تدعم المنافسة ، فضلاً عن توفر السلع وبلغ حجم التجارة الإلكترونية في السوق المصري 93 مليار جنيه مصري في عام 2022 ، وبحسب هيئة تنمية التجارة الداخلية حيث شهد هذا القطاع نمواً أيضاً في مصر بنسبة 30% تقريبًا خلال عام 2022، لتصل إلى ما يقرب من 121 مليار جنيه مصري، مضيفًا أن هذه التقديرات لا تعكس إلا حركة البيع والشراء المسجلة، أي ما يتم عبر المحافظ البنكية وبطاقات الدفع والائتمان وليس حجم السوق ككل، حيث تظل الأرقام معادلة تقريباً لتلك الخاصة بمعاملات التجارة الإلكترونية وفي مصر هذا غير دقيق، وأغلبه موجود في الاقتصاد الرسمي ، وشهدت مصر نموا ملحوظا في حجم التجارة الإلكترونية بنحو 50% خلال العامين الماضيين بسبب جائحة كورونا، لكن من المتوقع أن تستمر هذه الزيادة في المستقبل بمعدل زيادة طبيعي مفهوم بين 20 و25% [2].

3- قطاع التمويل الرقمي: يعد قطاع التمويل الرقمي أحد القطاعات الناشئة في الاقتصاد الرقمي المصري ويشمل هذا القطاع الأنشطة المتعلقة بالخدمات المالية عبر الإنترنت مثل الدفع الإلكتروني والتمويل الشخصي والتأمين كما ويشهد التمويل الرقمي نمواً سريعاً في مصر حيث سيرتفع عدد مستخدمي الخدمات المالية الرقمية.

4- قطاع الألعاب الإلكترونية: يعد قطاع الألعاب الإلكترونية أحد القطاعات الناشئة في الاقتصاد الرقمي المصري، ويشمل هذا القطاع الأنشطة المتعلقة بتطوير ونشر الألعاب الإلكترونية ، وان مصر وأحدة من أكبر أسواق الألعاب الإلكترونية الناشئة والتنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتشير إحصائيات شركة "ستا تيستا" الألمانية المتخصصة في بيانات السوق والمستهلكين إلى أن 30.9% من المصريين البالغ عددهم 104ملايين نسمة عام 2022 يستخدمون الألعاب الإلكترونية بأنواعها، أي نحو 32 مليون شخص ، وتتوقع (Statista) أن يصل عدد المستخدمين إلى 44.8 مليون مستخدم بحلول عام 2027 بنسبة 38.9%.

---

[1] أماني فوزي، واقع التجارة الإلكترونية في العالم في ظل قوانين تنظيم التعاملات الإلكترونية، المجلة الجنائية القومية، المجلد الثالث والستون، العدد الثاني، مصر، يوليو 2020، ص57.

[2] محمد احمد الشافعي عبد الحميد، قياس أثر التجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي في مصر خلال المدة (2000 – 2020)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة دمياط، المجلد الرابع، العدد الثاني، مصر ، يوليو 2023، ص538.

وعلى الرغم من العدد الكبير للمستخدمين إلا أن قيمة إيرادات ونفقات الألعاب الإلكترونية في مصر منخفضة، وبحسب دراسة (نيكو بارنترز) فإن إيرادات الألعاب الإلكترونية في مصر عام 2021 بلغت 172.5 مليون دولار، وهي نسبة لا تتجاوز 9.8% من إيرادات الألعاب والبالغة 1.76 مليار دولار[1].

ثالثاً: التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في مصر

لا يزال الاقتصاد الرقمي في مصر يواجه العديد من التحديات ومنها [2] :

1- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي: تعاني مصر من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الرقمي ونظراً لعدم الاستقرار فقد تعزف الشركات الأجنبية عن الاستثمار في مصر وتتراجع الثقة في الاقتصاد المصري مما يؤدي إلى تراجع الاستثمار المحلي.

2- ضعف التشريعات والقوانين: تعاني مصر من ضعف التشريعات والقوانين التي تنظم الاقتصاد الرقمي هناك العديد من الثغرات القانونية التي تستغلها بعض الشركات كما أن بعض التشريعات تعيق نمو وتطور هذا القطاع.

3- مقاومة التغيير: يعاني الاقتصاد الرقمي في مصر من مقاومة التغيير حيث لا يزال العديد من الشركات والأفراد يفضلون الطرق التقليدية في العمل ومزاولة الأعمال وتشكل هذه التحديات عائقاً أمام نمو الاقتصاد الرقمي، لأنها تجعل من الصعب على الشركات والأفراد التكيف مع التطورات السريعة في هذا المجال[3].

4- محدودية البنية التحتية الرقمية: تعاني مصر من محدودية البنية التحتية الرقمية حيث لا يزال معدل تغطية الإنترنت فائق السرعة (الفايبر) منخفضاً، ولا تزال خدمات الاتصالات الخلوية غير متاحة في بعض المناطق وتشكل هذه

---

[1] عبد الرحمن أحمد ، تقرير تكنولوجيا / مصر، مليار دولار ينفقها المصريون سنويا ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13 -2-2024 ، على الرابط: https://www.aljazeera.net/amp/tech/2022/11/2/%

[2] Elsayed, Omran ، The digital economy in Egypt: Opportunities and challenges. Information Technology for Development, 26(4) ، 2020 ، P743.

[3] Saleh., Elbeltagi, I. Challenges facing Egypt's digital economy: a SWOT analysis. Journal of Science and Sustainable Development, 7(2),2019,P 57.

التحديات عائقاً أمام نمو الاقتصاد الرقمي وهذا يجعل من الصعب على الشركات والأفراد الوصول إلى خدمات الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة ، ولمواجهة هذا التحدي يتعين على الحكومة المصرية أن تتخذ مجموعة من الإجراءات وهي: [1]

أ- زيادة الاستثمارات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: يجب على الحكومة المصرية زيادة الاستثمارات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أجل تطوير البنية التحتية الرقمية وتشمل هذه الاستثمارات إنشاء محطات اتصالات جديدة، وتطوير شبكات الألياف الضوئية، وتحسين خدمات الاتصالات الخلوية.

ب- جذب الاستثمار الأجنبي في مجال التكنولوجيا: يجب على الحكومة المصرية تشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال التكنولوجيا من أجل ضخ المزيد من الأموال في تطوير البنية التحتية الرقمية وتشمل هذه الإجراءات تسهيل إجراءات الاستثمار وتقديم حوافز ضريبية للشركات العاملة في مجال التكنولوجيا.

ج- التعاون بين القطاعين العام والخاص: يجب على الحكومة المصرية التعاون مع القطاع الخاص في مجال تطوير البنية التحتية الرقمية وسيساعد هذا التعاون في تسريع وتيرة التنمية والاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

5- نقص المهارات الرقمية : يعاني الاقتصاد الرقمي في مصر من نقص المهارات الرقمية حيث لا يمتلك الكثير من المواطنين المهارات اللازمة للاستفادة من الفرص التي يوفرها هذا القطاع وتشكل هذه التحديات عائقاً أمام نمو الاقتصاد الرقمي لأنها تمنع الشركات من العثور على العمال المهرة اللازمين للنمو وفي حالة التوسع، ونظراً لنقص المهارات الرقمية تلجأ الشركات إلى تدريب عمالها مما يكلفها المزيد من المال والوقت ولمواجهة هذا التحدي يجب على الحكومة المصرية ومؤسسات التعليم والتدريب العمل على تنمية مهارات المواطنين الرقمية عبرَ توفير برامج التدريب والتطوير في مجال التكنولوجيا وتشمل هذه البرامج تدريب الشباب على استخدام التكنولوجيا وتدريب العاملين في مجال الأعمال على المهارات الرقمية اللازمة لوظائفهم وتشمل هذه الإجراءات أيضاً تطوير البرامج التعليمية التي تركز على التكنولوجيا وتوفير فرص التدريب للطلاب في الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا [2] .

---

[1] Morsy, E-commerce development in Egypt: challenges and opportunities. International Journal of Advanced Computer Science and Applications, 9(11), 2018، 491-492.

[2] Arafa, Thabet Factors affecting the adoption of digital payments in Egypt: an empirical study. International Journal of Engineering Research and Applications, 9(3), 2019، p10-19.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي

الجدول (7) مؤشرات الاقتصاد الرقمي في مصر للمدة (2007 – 2022)

السنوات (1)	مؤشر رأس المال البشري للفرد الواحد (2)	معدل النمو السنوي % (3)	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان) (4)	معدل النمو السنوي % (5)	عدد براءات الاختراع (6)	معدل النمو السنوي% (7)	عدد البطاقات الإلكترونية (8)	معدل النمو السنوي % (9)	السحوبات النقدية الإلكترونية / مليون جنيه (10)	معدل النمو السنوي % (11)
2007	2.231	-	16	-	2105	-	7,860,304	-	2,280,198	-
2008	2.272	1.83	18	12.5	2130	1.18	8,733,672	11.11	3,092,401	35.61
2009	2.314	1.84	20	11.11	1942	- 8.82	9,366,449	7.24	5,294,357	71.20
2010	2.356	1.81	22	10	2230	14.83	11,289,324	20.52	13,274,676	150.73
2011	2.396	1.69	26	18.18	2209	- 0.94	12,931,992	14.55	15,879,701	19.62
2012	2.436	1.66	26	0	2211	0.09	13,083,010	1.16	9,402,300	- 40.79
2013	2.476	1.64	29	11.53	2057	- 6.96	14,777,746	12.95	12,293,779	30.75
2014	2.518	1.69	34	17.24	2136	3.84	16,243,701	9.92	16,421,216	33.57
2015	2.560	1.66	38	11.76	2055	- 3.79	18,817,952	15.84	22,587,000	37.54
2016	2.589	1.13	41	7.89	2178	5.98	25,320,896	34.55	29,709,000	31.53
2017	2.618	1.12	45	9.75	2279	4.63	33,472,281	32.19	33,349,000	12.25
2018	2.647	1.10	47	4.44	2255	-1.05	30,961,702	- 7.50	34,402,000	3.15
2019	2.676	1.09	57	21.27	2183	-3.19	32,076,639	3.60	42,597,000	23.82
2020	2.478	-7.39	72	26.31	2207	1.09	39,609,409	23.48	71,172,000	67.08
2021	3.180	28.32	72	0	2224	0.77	52,090,100	31.50	50,054,000	- 29.67
2022	4.400	38.36	72	0	2914	31.02	57,475,215	25	57,562,100	15
معدل النمو المركب	%4.33		%9.85		%2.05		%13.24		%22.35	

المصادر: - العمود (2) من المصطفى بنتور، مصدر سبق ذكره، ص34.

- العمود (4 ، 6) من صندوق البنك الدولي ، جمهورية مصر العربية ، مؤشرات التنمية العالمية ، على الرابط: https://data.albankaldawli,org .

- العمود (8 ، 10) من البنك المركزي المصري، التقارير السنوية خلال المدة (2007 - 2022) ،على الرابط : https://www.cbe.org.eg

- تم استخراج معدل النمو السنوي العمود (3، 5، 7، 9، 11) من قبل الباحثة.

- تم احتساب معدلات النمو السنوية المركبة بموجب الصيغة الآتية: $R= (q_1/q_0)^{1/n} - 1 * 100$

- تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثة ، وبموجب الصيغة الآتية: $R= (Yt - Yo) / Yo *100$

1- مؤشر رأس المال البشري للفرد الواحد

من الجدول (7) نلاحظ ان مؤشر رأس المال البشري في عام (2007) قد بلغ حوالي (2.231) ، وفي عام (2008) بلغ حوالي (2.272) بمعدل نمو إيجابي (1.83%) حيث ازداد مؤشر رأس المال البشري بمعدلات نمو متباينة واستمر بالارتفاع خلال المدة (2009-2019) حيث بلغ في عام (2019) حوالي (2.676) بمعدل نمو إيجابي (1.09%) وهو اعلى نسبة سجلت خلال مدة الدراسة ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى ان الحكومة المصرية خصصت ميزانيات كبيرة لتعزيز التعليم والصحة مما أدى إلى تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس وتخفيض معدلات الوفيات وتم اطلاق العديد من البرامج لدعم ريادة الاعمال وخلق فرص العمل مما أدى إلى زيادة مشاركة القوى العاملة ونتيجة لهذه العوامل تحسنت مؤشرات الصحة والتعليم والقدرة على التوظيف مما أدى ذلك إلى ارتفاع مؤشر رأس المال البشري[1]، وفي عام (2020) انخفض مؤشر رأس المال البشري فبلغ حوالي (2.478) بمعدل نمو سلبي (7.39- %) ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى جائحة كورونا حيث أدت إلى اغلاق المدارس والجامعات مما تسبب في انقطاع التعليم على الكثير من الطلاب كما أدت إلى فقدان الوظائف وتراجع النشاط الاقتصادي مما اثر ذلك سلبياً [2] ، وعاود بعدها إلى النمو والتعافي حتى بلغ في عام (2022) حوالي (4.400) بمعدل نمو موجب (38.36%) .

أما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (4.33%) والشكل البياني (13) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لمؤشر رأس المال البشري في مصر للمدة (2007 - 2022).

---

[1] اسراء عادل الحسيني ، الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في مصر: الواقع والتحديات والسياسات المستقبلية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر ، مجلد (2) ، العدد (1) ، مصر ، 2022 ، ص20.

[2] نهلة سيد أبو عليوة ، إدارة أزمة التعليم المصري في ظل جائحة كورونا باستخدام معايير ايني INEE – (نظرة تحليلية) ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، مجلة الإدارة التربوية ، العدد الواحد والثلاثون ، يوليو 2021 ، ص25.

الشكل البياني (13) مؤشر رأس المال البشري في مصر للمدة (2007 - 2022)

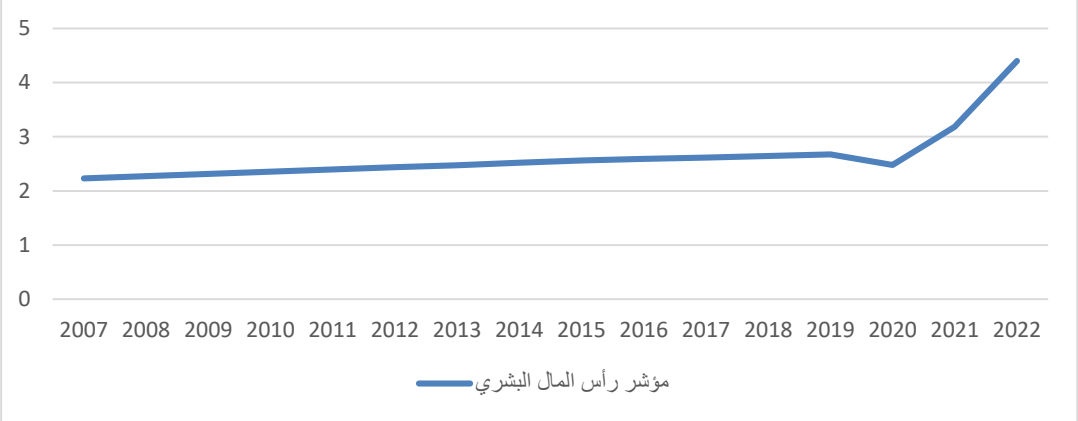

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (7).

2- الافراد اللذين يستخدمون الانترنت (% من السكان)

من الجدول (7) نلاحظ ان نسبة عدد مستخدمي الإنترنت في عام (2007) قد بلغ حوالي (16%) من السكان واستمر بالارتفاع وبمعدلات نمو متفاوتة ويعود ذلك إلى التقدم والتطور الذي شهدته البنى التحتية للاتصالات والمعلومات ، حيث بلغ عدد مستخدمين الإنترنت حوالي (18%) في عام (2008) وبمعدل نمو موجب (12.5%) وارتفع ليصل (72%) في الأعوام الثلاث على التوالي (2020 -2021- 2022) وهذا الارتفاع المستمر يعود إلى استخدام التجارة الإلكترونية خاصة بعد الأزمة العالمية (كوفيد-19) ، وقد نجح قطاع الاتصالات المصري في التفوق رغم الظروف الصعبة التي مرت بها وفي عام (2022) حقق القطاع إنجازات ملحوظة بفضل جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الهادفة إلى تحقيق مصر الرقمية ، كما وتشير التقارير الأخيرة إلى أن مصر تتصدر قائمة الدول العشر الأولى في القارة الأفريقية فيما يتعلق بالمعلومات الرقمية وخدمات الإنترنت، كما وحققت مصر التقدم في مجال شبكات الاتصالات والعمل الهادف إلى تحسين الخدمات الرقمية في مختلف المناطق مع زيادة عدد المستخدمين وإجمالي عدد سكان البلاد[1].

أما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (9.85%) والشكل البياني (14) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لعدد مستخدمي الإنترنت في مصر للمدة (2007 - 2022).

[1] تقرير دولي : مصر تتصدر الترتيب الأول أفريقيا في شمول خدمات الإنترنت ب2022 ، 21 يناير / 2023 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-3-2024 ،على الرابط: https://youm7.com

الشكل البياني (14) نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت % من السكان في مصر للمدة (2007 - 2022)

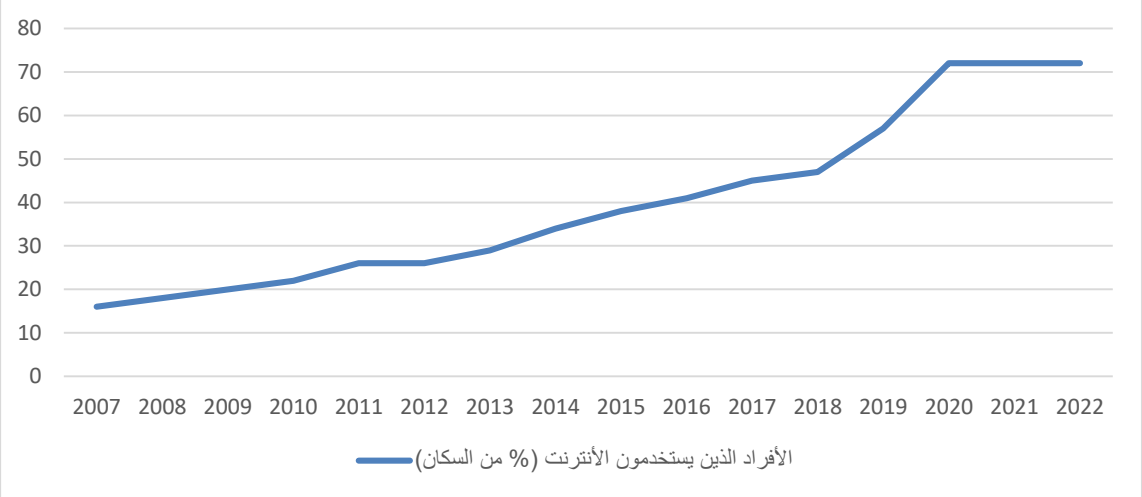

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (7).

3- عدد براءات الاختراع

ومن الجدول (7) نلاحظ ان عدد براءات الاختراع في عام (2007) بلغ حوالي (2105) ، وارتفعت فبلغت في عام (2008) حوالي (2130) بمعدل نمو موجب (1.18%) ، وفي عام (2009) انخفض عدد براءات الاختراع فبلغ (1942) بمعدل نمو سالب (8.82-%) ويعود هذا التراجع إلى تراجع أسعار النفط وما يتعلق بتخصيص مبالغ مالية للقيام ببحوث متقدمة بغية تحقيق تطورات تكنولوجية ، وارتفعت في عام (2010) فبلغت حوالي (2230) بمعدل نمو موجب (14.83%)، وفي عام (2011) انخفض عدد براءات الاختراع فبلغ (2209) بمعدل نمو سالب (0.94-%) وذلك بسبب الاضطرابات السياسية التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي واثرت على العديد من القطاعات بما في ذلك قطاع البحث والابتكار مما أدى إلى انخفاض عدد براءات الاختراع المسجلة [1] ، وارتفع في عام (2012) فبلغ حوالي (2211) بمعدل نمو موجب (0.09 %) ، أما في عام (2013) عاود عدد براءات الاختراع إلى الانخفاض فبلغ حوالي (2057) بمعدل نمو سالب (6.96-%) وذلك يعود إلى نقص الدعم الحكومي لم يكن كافياً وادى إلى قلة الفرص للباحثين والمخترعين لتطوير أفكارهم والحصول على براءات اختراع لها ، واستمر النمو بمعدلات نمو متباينة للمدة (2016-2022) باستثناء عامي (2018 ، 2019) حيث بلغ عددها حوالي (2255، 2183) بمعدل نمو سالب (1.05-% ، 3.19 -%) على التوالي وذلك بسبب ضعف ثقافة الابتكار حيث لا تولي المؤسسات التعليمية والبحثية

[1] صبرى بديع عبد المطلب ، ثورة يناير وتداعياتها على الشخصية المصرية "دراسة ميدانية" ، مجلة كلية الآداب ، العدد الستون ، مصر ، يناير 2017 ، ص1112.

اهتماما كافيا بتعزيز مهارات الابتكار، وارتفعت عدد براءات الاختراع حتى بلغت في عام (2022) حوالي (2914) بمعدل نمو موجب (31.02%).

أما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (2.05%) والشكل البياني (15) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لعدد براءات الاختراع في مصر للمدة (2007 - 2022).

الشكل البياني (15) عدد براءات الاختراع في مصر للمدة (2007 - 2022)

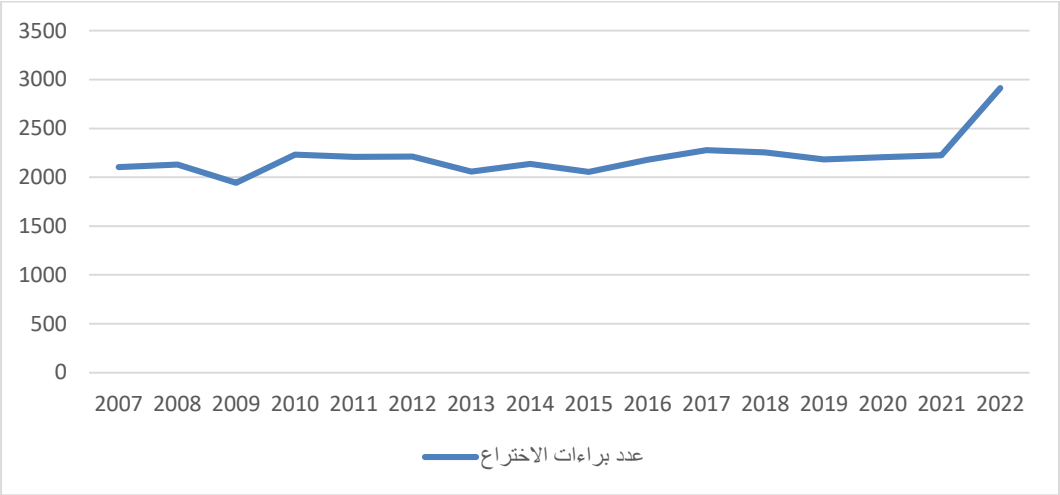

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (7).

4- عدد البطاقات الإلكترونية

من الجدول (7) نلاحظ ان عدد البطاقات الإلكترونية في عام (2007) بلغ عددها حوالي (7,860,304) بطاقة و في عام (2008) بلغ حوالي (8,733,672) بمعدل نمو موجب (11,11%) حيث ازداد عدد البطاقات الإلكترونية واستمر عدد البطاقات الإلكترونية بالزيادة خلال المدة (2008- 2016) بمعدلات نمو متباينة ، كما نلاحظ ان عدد البطاقات الإلكترونية في عام (2017) قد بلغ عدد البطاقات(33,472,281) بطاقة بمعدل نمو موجب (32.19%) و في عام (2018) حصل انخفاض في عدد البطاقات إذ أصبح عددها (30,961,702) بطاقة بمعدل نمو سالب (7.50 - %) وذلك بسبب قرار البنك المركزي بدمج البنوك إجبارياً وطوعياً، مما أدى بعد ذلك إلى انخفاض عدد البطاقات بعد إعادة هيكلة القطاع المصرفي، وفي العام التالي عادة إلى التعافي و النمو حتى بلغ عدد البطاقات الإلكترونية (57,475,215) بطاقة في عام (2022) بمعدل نمو موجب (25%) وذلك نتيجة للقرار الذي اتخذه المجلس الوطني بشأن استخدام نظام

الدفع الوطني ومنح بطاقات التقاعد للاستفادة من الخدمات التي يقدمها لحامليها وبما يسمح بتحقيق أهداف الشمول المالي والحصول على فوائد في الأمن الكامل بسرعة وسهولة [1] .

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (13.24%)، والشكل البياني (16) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لمؤشر عدد البطاقات الإلكترونية في مصر للمدة (2007 – 2022).

الشكل البياني (16) عدد البطاقات الإلكترونية في مصر للمدة (2007 - 2022)

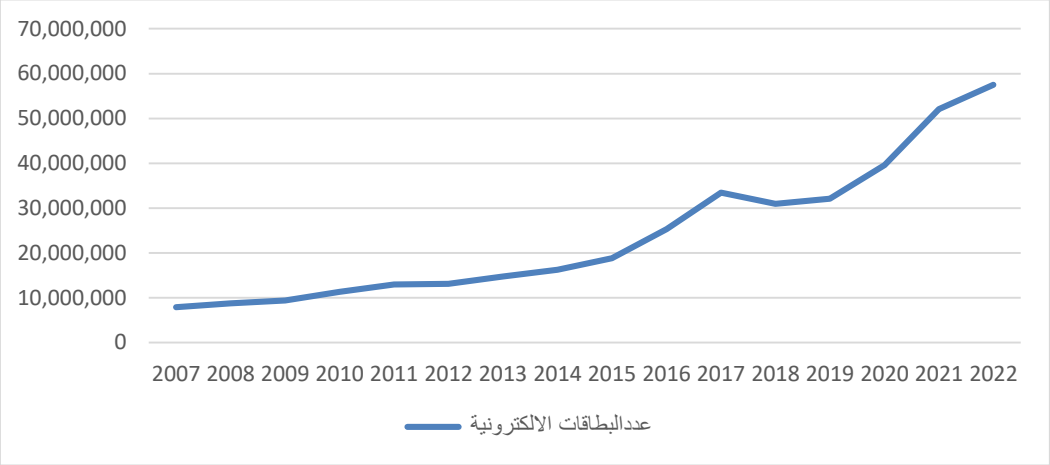

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (7).

5- السحوبات النقدية الإلكترونية

من الجدول (7) نلاحظ ان قيمة السحوبات النقدية الإلكترونية بلغت في عام (2,280,198) مليون جنيه وهي في حالة من التأرجح بنسب مختلفة من عام (2008) حتى عام (2010) إذ انخفضت في عام (2012) وبلغت (9,402,300) مليون جنيه بمعدل نمو سالب (40.79 - %) وذلك بسبب قيام البنك المركزي تطبيق مقررات بازل التي تنص على الزام البنوك العاملة في مصر باستثناء فروع البنوك الأجنبية بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى (10 %)[2] ، وقد عادت إلى الارتفاع في عام (2013) فبلغت (12,293,779) مليون جنيه وبمعدل نمو موجب (30.75 %) وذلك نتيجة قرار تحرير سعر الصرف ، واستمرت بالارتفاع لتبلغ اعلى معدل نمو لها في عام (2020) إذ بلغ عددها (71,172,000) مليون جنيه و بمعدل نمو موجب (67.08 %) ، و جاء هذا الارتفاع نتيجة قيام البنك المركزي بمبادرة

[1]) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2020 – 2021 ، قطاع البحوث الاقتصادية ، ص23 .

[1] البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ،2012 – 2013 ، قطاع البحوث الاقتصادية ص17 .

اعفاء المواطنين من عمولات السحب النقدي و تحمل البنك المركزي رسوم تنفيذ هذه المعاملات [1] ، وبحسب بيانات البنك المركزي قد عاودت إلى الانخفاض في عام (2021) حيث بلغت قيمة السحوبات النقدية حوالي(50,562,100) بمعدل نمو سالب (29.67%) وذلك بسبب ظهور جائحة كوفيد – 19 ، وبلغت في عام (2022) حوالي (57,562,100) بمعدل نمو سنوي (15%) .

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (22.35%)، والشكل البياني (17) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لمؤشر السحوبات النقدية الإلكترونية في مصر للمدة (2007 – 2022).

الشكل البياني (17) السحوبات النقدية الإلكترونية في مصر للمدة (2007 - 2022)

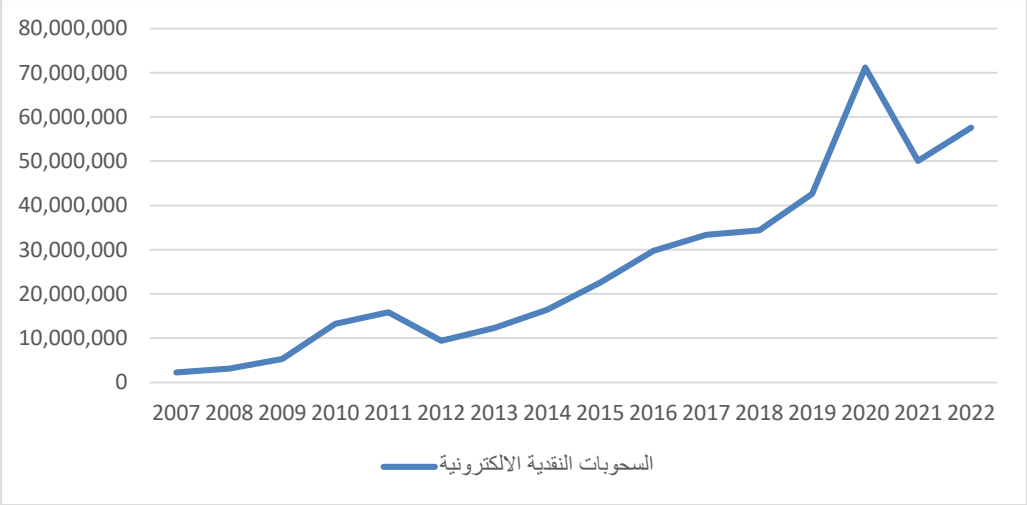

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (7).

المطلب الثالث: التنمية البشرية في مصر

قد أولت مصر أهمية متزايدة للتنمية البشرية ، إذ تعد عملية بناءة متكاملة وجهد متواصل يشمل التخطيط والاختيار والتدريب والتوجيه والتقييم، تقوم به الأطراف المعنية - وربما هم أنفسهم - عبرَ مجموعة من البرامج المخططة بهدف تنمية وهندسة الشخصية عبرَ تحسين القدرات الإدارية والفنية الحالية والمستقبلية وتطوير الأداء الإداري للمنظمات

[1] البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2020 – 2021 ، قطاع البحوث الاقتصادية ، ص23 .

الحضرية [1]، ومن المعروف أن التنمية البشرية مفهوم يصعب قياسه، إذ تشمل عدداً من الجوانب غير المادية مثل الصحة والتعليم وحصة الفرد من الدخل القومي[2].

وبسبب أهمية التنمية البشرية تغير مسار التنمية البشرية في مصر بشكل كبير خاصة مع تبني مصر لرؤية 2030، وانعكس هذا الاهتمام على ترتيب مصر ضمن مؤشر التنمية البشرية العالمي، وفيما يتعلق بواقع موقف مصر في التنمية البشرية فقد اتبع أداء مصر اتجاهاً تصاعدياً نسبياً منذ عام 1990 وحتى اليوم ، وبلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية 0.734 في عام 2020 ، وتقدمت مصر بنحو 19 مركزاً في مؤشر التنمية البشرية لتحتل المركز 116، وان قيمة مؤشر التنمية البشرية لمصر بلغت 0.731 في عام 2021 ، وهو ما يثبت مكانة البلاد في فئة التنمية البشرية المرتفعة، مما يضعها في المركز 97 من بين 191 دولة وإقليم ، وانخفضت انخفاضاً ملحوظاً فسجلت قيمة 0.728 في عام 2022 [3].

وتحتل مصر المركز الثامن بين العشرين دول عربية، بينما تأتي اليمن في ذيل قائمة الدول العربية في المرتبة 183 عالمياً، بينما تتصدر الأمارات العربية قائمة الدول العربية لتحتل المركز 26 بين دول العالم، والشكل البياني (18) يوضح الترتيب العالمي للدول العربية:

الشكل البياني (18) مؤشر التنمية البشرية لمصر (الترتيب العالمي للدول العربية)

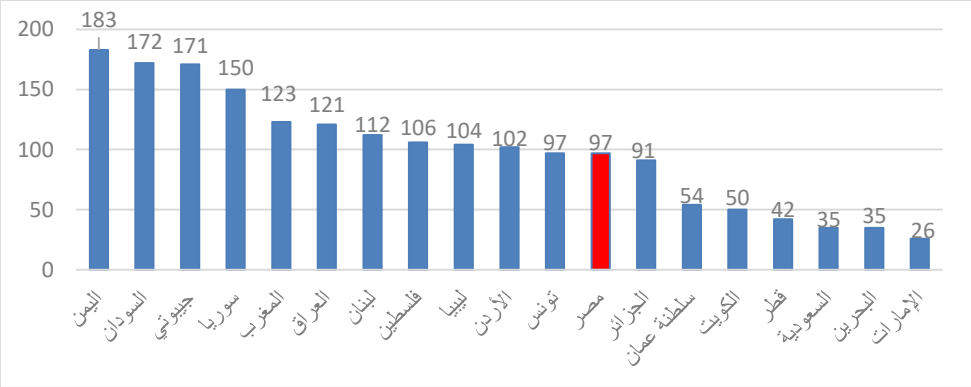

المصدر / من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (تقارير التنمية البشرية، عام 2021 / 2022).

---

[1] محمد رمضان بخيت، التنمية البشرية والشخصية الوظيفية بالحضر " دراسة ميدانية " ، المجلة العلمية بكلية الآداب ، العدد السادس والثلاثون، مصر ، يوليو 2019 ، ص978 .

[2] بشرى أحمد السيد العراقي، أشراف لطفي السيد واخرون، قياس أثر التنمية البشرية على الفقر في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة دمياط، المجلد الرابع – العدد الأول – الجزء الرابع، مصر، يناير 2023 ، ص434 .

[3] هبة زين ، جمهورية مصر العربية ، قراءة تفصيلية لوضع مصر في تقرير التنمية البشرية 2022 / 2021 ، المرصد المصري ، 6 اكتوبر 2022 ، تم الاطلاع بتاريخ 1 / 4 / 2024 ، على الرابط: https://marsad.ecss.com.eg/73339/

وفي المدة من 1990 إلى 2021 بلغ متوسط نمو مؤشر التنمية البشرية في مصر حوالي 0.79% وبمقارنة تطور أداء مصر خلال العقدين الماضيين، يتبين أن متوسط النمو السنوي لمؤشر التنمية البشرية في مصر خلال المدة (2010-2021) ارتفع بنحو 14% مقارنة بالعقد السابق (2000-2010).

الشكل البياني (19) الترتيب العالمي لعدد من الدول

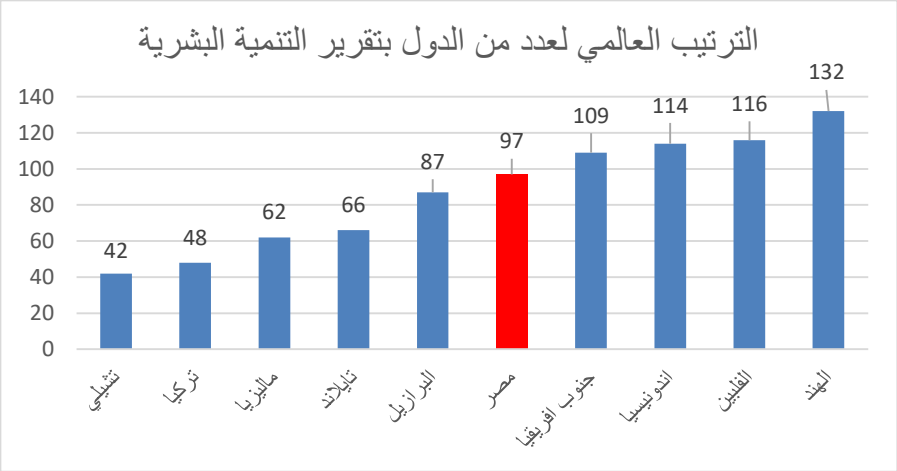

المصدر/ من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (تقارير التنمية البشرية، 2021 / 2022).

وبحسب بيان وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية فإن تقدم مصر في المؤشر يرجع إلى تحسن أدائها في مؤشرات بعدي المعرفة، وقد حققت مصر تقدما كبيرا في مجالات التنمية البشرية خلال العقود الماضية، ومع ذلك لا تزال هناك تحديات كبيرة بما في ذلك ارتفاع معدلات الخصوبة، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد عدم المساواة، وضخامة القطاع غير الرسمي، وانخفاض مشاركة الأناث في القوى العاملة ويتطلب التصدي لهذه التحديات جهودا كبيرة من صناع السياسات والمؤسسات وعبرَ تنفيذ سياسات استراتيجية واسعة النطاق.

المطلب الرابع: تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في مصر

الجدول (8) مؤشرات التنمية البشرية في مصر للمدة (2007 – 2022)

السنوات (1)	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) (2)	معدل النمو السنوي% (3)	معدلات الالتحاق بالتعليم (بالسنوات) (4)	معدل النمو السنوي % (5)	الأنفاق على التعليم كنسة من الناتج المحلي الإجمالي % (6)	الأنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي % (7)	حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي/ جنيه (8)	معدل النمو السنوي% (9)	إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) (10)	معدل النمو السنوي% (11)	سعر الصرف (12)
2007	69.12	-	6.66	-	11.60	4.44	51878.2	-	8.8	-	5.64
2008	69.31	0.27	6.9	3.60	11.00	4.47	54471.5	4.99	8.52	-3.18	5.43
2009	69.48	0.24	7.13	3.33	11.20	4.38	55488.9	1.86	9.09	6.69	5.54
2010	69.66	0.25	7.37	3.36	11.30	4.15	55997.5	0.91	8.76	-3.63	5.62
2011	69.88	0.31	7.61	3.25	11.00	4.36	55370.8	-1.11	11.85	35.27	5.93
2012	70.08	0.28	7.85	3.15	10.90	4.71	55476.4	0.19	12.6	6.32	6.06
2013	70.05	-0.04	8.09	3.05	12.00	4.92	55238.0	-0.42	13.15	4.36	6.87
2014	70.41	0.51	8.33	2.96	12.00	5.03	55653.8	0.75	13.1	-0.38	7.08
2015	71.48	1.51	8.57	2.88	12.00	5.34	57209.3	2.79	13.05	-0.38	7.69
2016	71.84	0.50	8.81	2.80	-	5.36	58697.2	2.60	12.45	-4.59	10.03
2017	71.30	-0.75	9.05	2.72	-	5.63	59660.0	1.64	11.77	-5.46	17.78
2018	71.36	0.08	9.31	2.87	-	4.99	61312.5	2.76	9.86	-16.22	17.77
2019	71.35	-0.01	9.57	2.79	-	4.84	62870.8	2.54	7.85	-20.38	16.77
2020	70.99	-0.50	9.85	2.92	-	4.37	64326.2	2.31	7.97	1.52	15.76
2021	70.22	-1.08	9.85	0	-	-	65376.6	1.63	7.44	-6.64	15.64
2022	70.27	0.07	9.85	0	-	-	68323.1	4.50	6.39	-14.11	19.16
معدل النمو المركب	%0.10		%2.47		%54.68	-%0.11	%1.73		-1.98 %		

المصدر : -العمود (2 ، 4 ، 8 ، 10 ، 12) من صندوق البنك الدولي ،جمهورية مصر العربية ، مؤشرات التنمية العالمية ، على الرابط https://data.albankaldawli,org

.

– العمود (6) ، الأنفاق على التعليم ، جمهورية مصر العربية، على الرابط:https://www.macrotrends.net/countries/EGY/egypt/education-spending

- العمود (7) ، الأنفاق على الصحة ، جمهورية مصر العربية ، على الرابط: https://www.macrotrends.net/countries/EGY/egypt/healthcare-spending

- تم استخراج معدل النمو السنوي العمود (3 ، 5 ،7 ، 9 ،11) من قبل الباحثة. - (-) عدم توفر البيانات. - تم احتساب معدلات النمو السنوية المركبة بموجب الصيغة الآتية :

$$R=(q_1/q_0)^{1/n} - 1 * 100$$

- تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثة ، وبموجب الصيغة الآتية : R=(Yt - Yo) / Yo *100

1- العمر المتوقع عند الولادة

من الجدول (8) نلاحظ ان العمر المتوقع عند الولادة للذكور والأناث قد بلغ في عام (2007) حوالي (69.12) سنة، وبلغ في عام (2008) حوالي (69.31) سنة بمعدل نمو موجب (0.27%) واستمر بالنمو والارتفاع بمعدلات نمو متباينة حتى عام (2016) فبلغ حوالي (71.84) بمعدل نمو موجب (0.50%) الا أنه قد انخفض في عام (2013) فبلغ (70.05) بمعدل نمو سالب (0.04-%) ويعود ذلك إلى نقص الرعاية والخدمات الصحية [1] وعاود بعدها للارتفاع والنمو حتى عام (2017) فقد انخفض إلى (71.30) بمعدل نمو سالب (0.75-%) ويعود ذلك بسبب ارتفاع معدلات الوفيات خاصة بين كبار السن وانتشار بعض الامراض المعدية مما سأهم في انخفاض متوسط العمر المتوقع ، وارتفع في عام (2018) فبلغ حوالي (71.36) سنة بمعدل نمو موجب (0.08%) ، وفي الأعوام (2019 ، 2020 ، 2021) شهد سلسلة من الانخفاضات المستمرة فبلغ (71.35 ، 70.99 ، 70.22) سنة وعلى التوالي بمعدلات نمو سالبة (0.01- ، 0.50 - ، 1.08- %) على التوالي ويعود ذلك بسبب جائحة كورونا حيث أدت إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع وزيادة عدد الوفيات بشكل كبير[2] ، الا أنه عاد إلى الارتفاع في عام (2022) فبلغ (70.27) سنة بمعدل نمو موجب (0.07%) وذلك بسبب تحسن الرعاية الصحية.

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (0.10%)، والشكل البياني (20) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية للعمر المتوقع عند الولادة في مصر للمدة (2007 - 2022).

---

[1] عزيزة عبد الخالق هاشم ، العوامل المؤثرة على متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال المدة (2000–2016) ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد 41 ، العدد 3 ، جمهورية مصر العربية ، سبتمبر (ايلول)2021 ، ص118.

[2] مدحت عادل ، تقرير العمر المتوقع عند الميلاد ، مصر ، 2022 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13–4–2024 ،على الرابط: https://youm7.com.

الشكل البياني (20) العمر المتوقع عند الولادة في مصر للمدة (2007-2022)

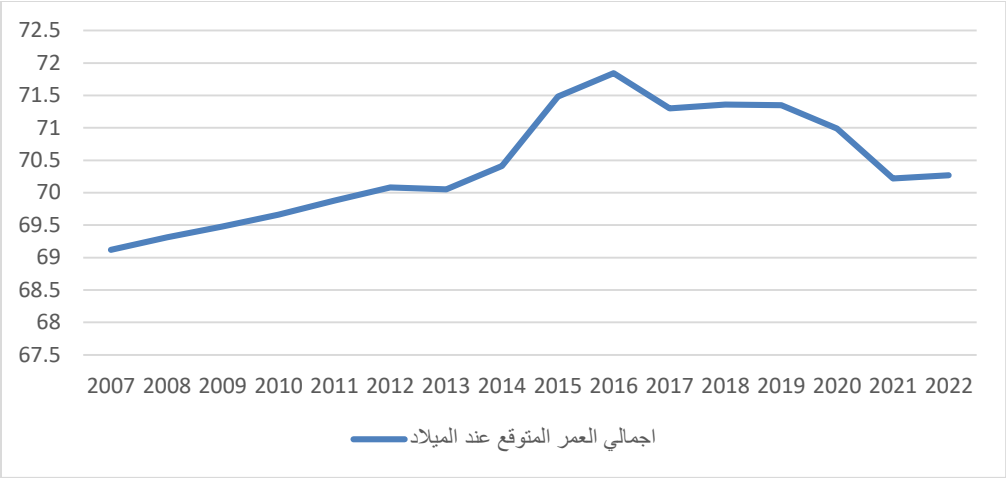

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (8).

2- مؤشر معدلات الالتحاق بالتعليم

من الجدول (8) نلاحظ ان معدلات الالتحاق بالتعليم في عام (2007) قد بلغ (6.66) سنة وارتفع في عام (2008) فبلغ (6.9) سنة واستمر بالارتفاع بمعدلات نمو متباينة خلال مدة الدراسة للمدة (2009-2022) حتى بلغ في عام (2022) حوالي (9.85) سنة وهي اعلى نسبة سجلت خلال مدة الدراسة ويعود ذلك بسبب ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم واهتمام الدولة بتطوير التعليم وتحسينه كما وساهمت جائحة كورونا في زيادة الاعتماد على التعليم عن بعد مما أتاح للطلاب فرصة الاستمرار في الدراسة حتى في ظل الظروف الصعبة[1].

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (2.47%) ، والشكل البياني (21) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لمؤشر معدلات الالتحاق بالتعليم في مصر للمدة (2007 - 2022).

[1] ألطاف حسن سيد إسماعيل السيد حسن ،" تحولات التعليم في زمن ما بعد جائحة كورونا: دراسة تحليلية " ، المجلة العربية للنشر العلمي ، الإصدار السادس ، العدد 55 ، 2023 ، ص218.

الشكل البياني (21) معدلات الالتحاق بالتعليم في مصر للمدة (2007-2022)

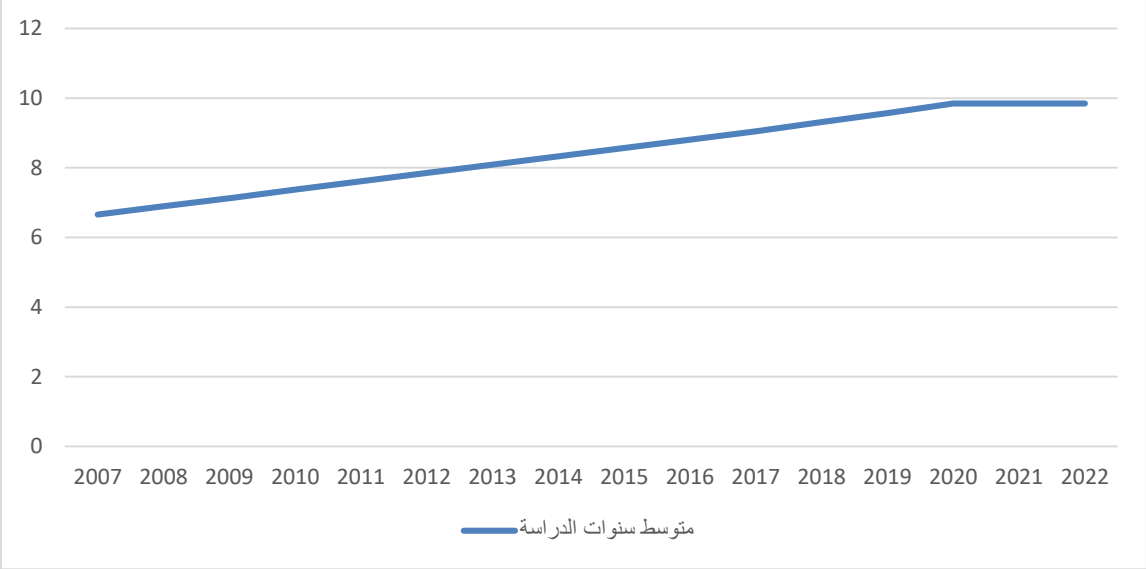

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (8).

3- مؤشر نسبة الأنفاق على التعليم من الناتج المحلي

من الجدول (8) نلاحظ ان الأنفاق على التعليم قد بلغ في عام (2007) حوالي (11.60%) من الناتج المحلي الإجمالي وانخفض في عام (2008) ليصبح (11%) من الناتج المحلي الإجمالي بسبب وجود الازمة المالية في مصر وعدم توافر الموارد اللازمة لتمويل هذا الأنفاق [1]، ثم شهد في عام (2009) ارتفاعاً ليصل إلى (11.20%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وفي عام (2011) شهد انخفاض ليصل إلى (11%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب انطلاق بعض الحركات الاحتجاجية السلمية عام2011 ، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت أواخر عام 2010 ،وكانت هذه الحركات نتيجة لتظافر عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية داخلية، كان انتشارها من الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأوضاع المعيشية، فضلاً عن القيود السياسية الأمن وعدم نزاهة العملية الانتخابية في معظم الدول العربية تميزت السنوات التي سبقت الثورة بتفاقم وتدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين، وكان المستوى المعيشي هو الأكثر انخفاضا، وتفاقمت الفوارق الطبقية فضلاً عن ضعف الخدمات الحكومية، وتدهور معدلات البطالة والنمو الاقتصادي والفجوة بين الريف والحضر، ولذلك كانت ثورة 25 يناير 2011 هي الملجأ الوحيد لجماهير المواطنين للتخلص من هذه الأوضاع في ظل الشعارات التي أطلقتها الثورة وهي (عيش الحرية والعدالة الاجتماعية) مما يعني أنه حدث من

[1] جمال صالح متولي الزناتي ، التنمية البشرية في مصر قبل و بعد ثورة 25 يناير 2011 م ، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية ، المجلد الأول ، مصر ، 2019 ، ص254 .

أجل تحسين حياة الأفراد[1] ، وكان قد بلغ في الأعوام (2013 – 2014 - 2015) نسبة حوالي (12%) من الناتج المحلي الإجمالي وهذا بسبب عدم وجود سياسة واضحة للأنفاق على التعليم في مصر، فضلاً عن ارتباك مراحل إصلاح التعليم والتي تظهر كمبادرات جزئية ومؤقتة، أي أنها ليست طويلة المدى ولا تدوم مع مرور الوقت[2].

أما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2015) فقد سجل (54.68%) ، والشكل البياني (22) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لمؤشر الأنفاق على التعليم في مصر للمدة (2007 – 2015) .

الشكل (22) مؤشر نسبة الأنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في مصر للمدة (2007 - 2015)

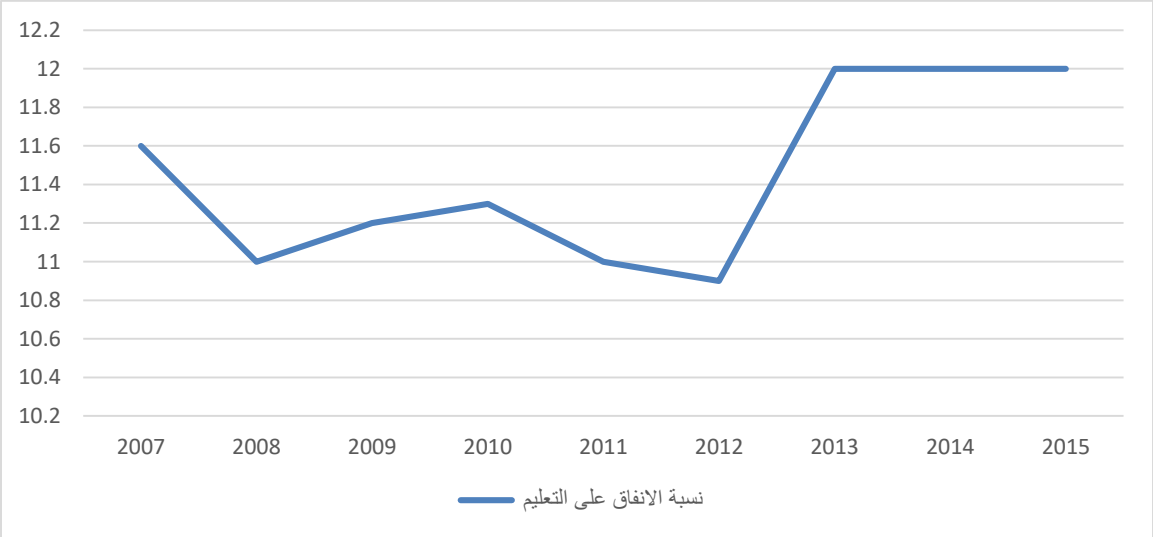

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (8).

4- مؤشر نسبة الأنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي

من الجدول (8) نلاحظ ان الأنفاق على الصحة في مصر قد بلغ في عام (2007) حوالي (4.44 %) من الناتج المحلي الإجمالي ، وقد سجل نسب متباينة للمدة (2008 - 2017) حيث بلغ في عام (2010) حوالي (4.15 %) وهي اقل نسبة سجلت خلال مدة الدراسة ، وسجل اعلى قيمة في عام (2017) حوالي (5.63 %) حيث سعت الدولة المصرية لتعزيز الأنفاق على الصحة ورفع كفاءة الخدمات الصحية وافتتاح مستشفيات جديدة على مستوى الجمهورية [3]، وسجل انخفاض في عام (2018) فبلغ (4.99 %) ويعود السبب ان مصر لا تتمتع بالحيز المالي الذي يسمح لها بأنفاق المزيد

---

[1] جمال صالح متولي الزناتي ، مصدر سبق ذكره ، ص217 .

[2] غادة سيد شعبان ، العائد الاقتصادي من الأنفاق العام على التعليم العالي ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة –جامعة الأزهر ، العدد 20 يوليو ، 2018 ، ص29 .

[3] مدحت عادل ، اعرف كيف تطور حجم الأنفاق الحكومي على الصحة في 10 سنوات ، مصر ، 2023 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-4-2024 ،على الرابط: https://youm7.com .

على قطاع الصحة [1] ، واستمر الانخفاض للأعوام (2019 - 2020) وذلك بسبب جائحة كورونا حيث هزت كل الأنظمة الصحية وتسببت في حدوث ركود اقتصادي مما دفع الى إعادة تعبئة الموارد وتعزيز الأنفاق الصحي لدعم النظام الصحي في مواجهة الفيروس ومنع انتشاره وتوفير اللقاحات بعد ذلك [2].

أما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2020) فقد سجل (0.11-%) والشكل البياني (23) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية للأنفاق على الصحة في مصر للمدة (2007 – 2020).

الشكل البياني (23) مؤشر نسبة الأنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر للمدة (2007 - 2020)

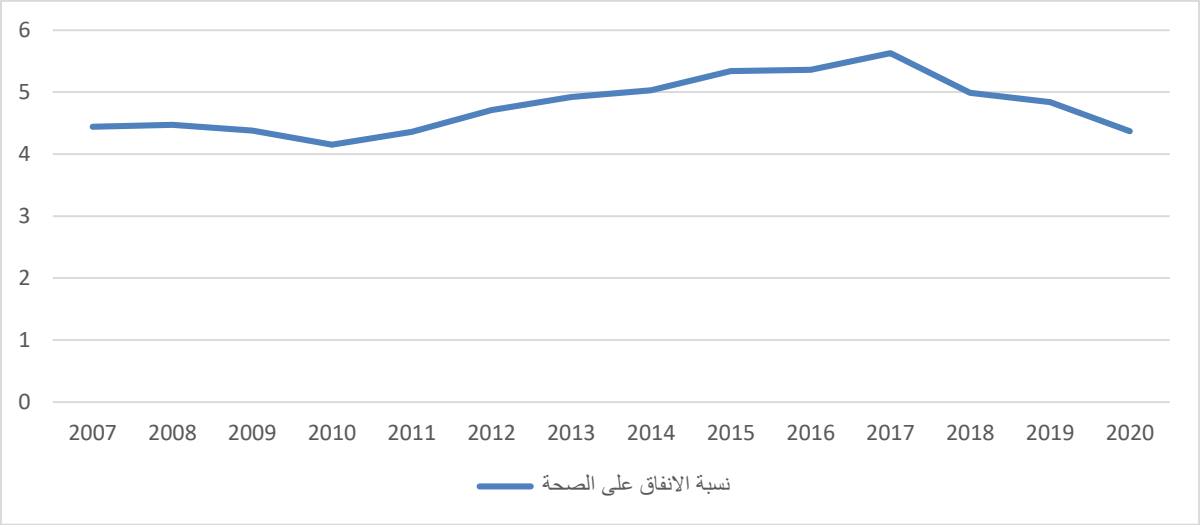

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (8).

5- نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

من الجدول (8) نلاحظ ان نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي قد بلغت في عام (2007) حوالي (51878.2) جنيه مصري واستمرت بالارتفاع باستثناء انخفاض في عام (2011) فبلغت (55370.8) جنيه مصري بمعدل نمو سالب (1.11- %) وذلك نتيجة للاضطراب السياسي والاجتماعي الذي اعقب سقوط النظام فكان هذا العام الأصعب على الاقتصاد المصري [3]، وفي عام (2013) أيضاً سجل انخفاضاً فبلغ حوالي (55238.0) جنيه بمعدل نمو سالب (0.42-

---

[1] إسحاق ديوان ، نديم حوري ، واخرون ، مصر بعد فيروس كورونا: العودة إلى المربع الأول ، مبادرة الإصلاح العربي ، مصر، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-4-2024 ،على الرابط: https://www.arab-reform.net/ar/publication .

[2] سحر عبود ، الأنفاق الصحي في مصر وتعزيز الصمود في مواجهة الأزمات ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، العدد 17 ، يناير 2023 ، ص311.

[3] تقرير 2011 كان الأصعب على الاقتصاد المصري ، مصر ، 2011 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-4-2024 ،على الرابط: https://bbc.com .

%) وذلك بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي تعيشها مصر منذ ثورة يناير 2011، والأزمة الاقتصادية المصرية عام 2013[1]، وزيادة الدين العام المصري ويعود هذا التراجع إلى الوضع السياسي والأمني غير المستقر، كما ان أداء مصر بعد عامين من الثورة بين صعوبات شديدة ونمو متعثر وزيادة الفقر، ثم عاودت الارتفاع بعد ذلك حتى وصلت في عام (2022) حوالي(68323.1) جنيه بمعدل نمو سنوي (4.50%).

أما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (1.73%) ، والشكل البياني (24) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في مصر للمدة (2007 – 2022) .

الشكل البياني (24) نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في مصر للمدة (2007 – 2022)

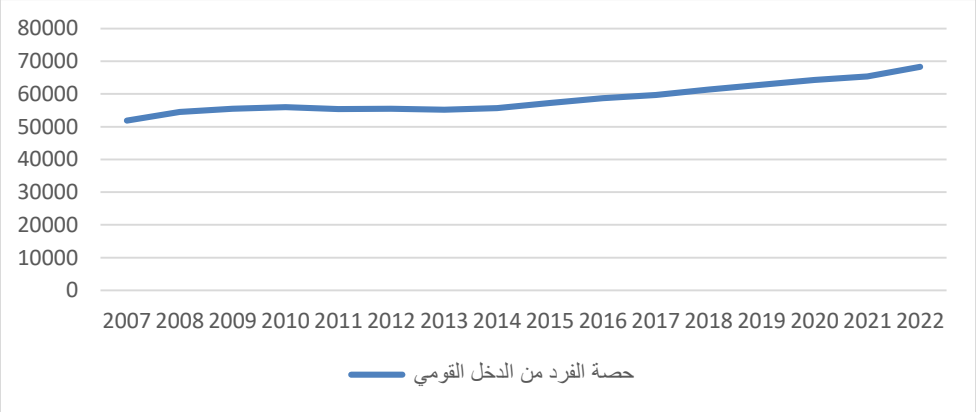

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (8).

6- مؤشر إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)

عبرَ بيانات الجدول (8) نلاحظ ان مؤشر إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) في عام (2007) قد بلغت (8.8 %) من إجمالي القوى العاملة ، وفي عام (2008) انخفضت فبلغت (8.52) بمعدل نمو سالب (3.18- %) وذلك بالرغم من حدوث الأزمة العالمية والتي تأثرت بها الكثير من دول العالم ، الا ان معدلات التوظيف في السوق المصري استمرت بالارتفاع ، وان تأثيرات الازمة تركزت على جودة فرص العمل وإنشاء مصانع معينة من بينها مصانع الأسمنت واستصلاح العديد من الأراضي وتنفيذ المشروعات مما كان له أثر إيجابي على معدلات البطالة [2] ، وقد شهد

[1] تقرير الاقتصاد المصري خلال عام : 2013 أزمات في الحقبتين، مصر ، 2013 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-4-2024 ، على الرابط: https://arabic.rt.com.

[2] احمد عادل كمال محمد امبابي ، ريم حشمت حسين ، واخرون ، علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد المصري (1990 – 2020) ، الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، المركز الديمقراطي العربي ، 2022 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-4-2024 ، خلال الرابط: https://democraticac.de.

انخفاضات متتالية في المدة (2014 -2022) بسبب تنوع اليد لعاملة[1] ، باستثناء عام (2020) الذي ارتفع فيها معدل نمو البطالة بمقدار(1.52%) عن عام (2019) بسبب تداعيات جائحة كورونا التي ضربت العالم خلال هذه المدة فأدت إلى توقف نشاط التصنيع وارتفاع معدل البطالة وتراجع مستويات الأجور[2].

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (1.98-%) ، والشكل البياني (25) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لمؤشر إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)في مصر للمدة (2007 – 2022) .

الشكل البياني (25) مؤشر إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) في مصر للمدة (2007 - 2022)

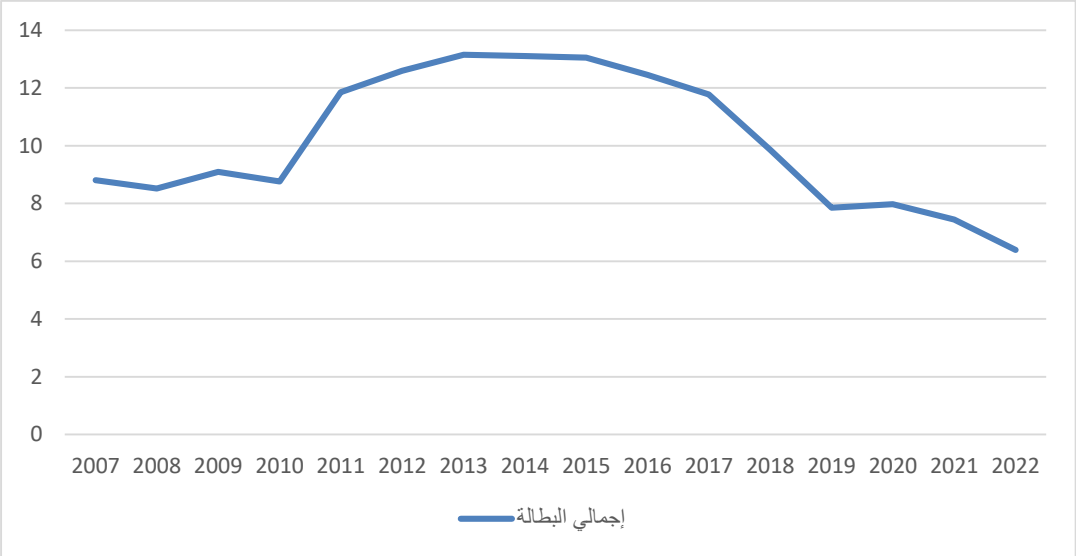

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (8).

المطلب الخامس: دور الاقتصاد الرقمي في بعض مؤشرات التنمية البشرية في مصر

ان للاقتصاد الرقمي دوراً هاماً في تحسين بعض مؤشرات التنمية البشرية، ويمكن استعراض تجربة مصر وعوامل نجاحها عن طريق إبراز أهم النقاط التي أدت إلى ذلك وهي كالآتي[3]:

---

[1] وليد زيدان ، محمد عرفات زيدان ، أثر التنوع الاقتصادي على معدلات البطالة دراسة مقارنة لمجموعة من الدول العربي (تونس–الجزائر–السعودية) خلال المدة 1995 – 2020 ، مجلة العلوم الإدارية والمالية ، المجلد 7 ، العدد 2 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2023 ، ص96 .

[2] أميرة عمارة ، تأثير جائحة كورونا على البطالة في مصر ، جامعة حلوان ، المجلد 22 ، العدد 4 ، 2021 ، ص43.

[3] رضوى محمد ، مكتسبات اقتصادية. ما انعكاسات تفعيل آليات التحول الرقمي في مصر، القاهرة الإخبارية، 22 أغسطس/2023، من خلال الرابط: https://alqaheranews.net/news .

1- من خلال بيانات الجدول (8) نلاحظ أن مستويات البطالة قد شهدت انخفاضات متتالية للمدة (2014_2022) بسبب تنوع اليد العاملة باستثناء عام 2020 بسبب جائحة كورونا، وحيث انعكس تزايد اتجاه الشركات المختلفة نحو منح التمويل متناهي الصغر، وبإجراءات مبسطة وممكنة من خلال الحلول الرقمية المختلفة، على انخفاض معدلات البطالة في مصر، إذ تنامي حجم التمويل متناهي الصغر خارج القطاعات المصرفية بشكل كبير، وهو ما تسبب في انخفاض معدلات البطالة.

2- إن إجراءات التحول الرقمي لها العديد من الانعكاسات الإيجابية على الاقتصاد المصري، حيث ارتفعت حصة الفرد من الدخل القومي لعام 2022 حتى بلغت 553708 جنيه مصري حسب بيانات الجدول (8) ومن الانعكاسات ايضاً سرعة المعاملات، وتقليل التكاليف، ومن ناحية أخرى فإن تنامي دور القطاع الخاص المُتمثل في شركات المدفوعات الإلكترونية تسبب في تطور إجراءات التحول الرقمي بالدولة، وتنامي الإيرادات داخل الاقتصاد المصري.

3- أن تأثيرات الاقتصاد الرقمي تنمو بسرعة، حيث أدي الانتشار السريع للاقتصاد الرقمي إلى تغيرات في العمليات والأنظمة داخل القطاعات الاقتصادية الحالية، من خلال إعادة تشكيل سلوك المستهلك الحالي، وظهور عمليات وأنظمة وقطاعات اقتصادية جديدة داخل القطاعات الفردية، ويساهم الاقتصاد الرقمي في خلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات، خاصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الرقمية.

4- ان استخدام البطاقات الإلكترونية قد سهلت عملية دفع الرسوم الدراسية والخدمات التعليمية الأخرى، وساهمت في الحد من مخاطر التعامل مع النقود، كما وفرت بيانات قيمة حول سلوكيات الإنفاق التعليمي، وازداد عدد البطاقات الإلكترونية الصادرة من البنوك المصرية بشكل كبير، حتى بلغ عدد البطاقات الالكترونية (57,475,215) بطاقة في عام 2022 حسب بيانات الجدول (7) ،مما سهل على الأفراد إجراء المعاملات المالية وتقليل الاعتماد على النقد.

5- ازداد استخدام السحوبات النقدية وفرت للأفراد سهولة الوصول إلى أموالهم دون الحاجة إلى حمل مبالغ كبيرة من النقود، واهمت في تقليل الاعتماد على النقود الورقية. ومن بيانات الجدول (7) حيث بلغت قيمة السحوبات النقدية لعام 2022) حوالي (50,562,100)

6-تحسين كفاءة الخدمات الحكومية: تسهل الوصول إلى الخدمات وتوفير منصات إلكترونية حكومية مثل "مصر الرقمية" و"بوابة مصر الرقمية" تتيح للمواطنين إجراء معاملاتهم إلكترونيا دون الحاجة للحضور الشخصي، مما يوفر الوقت والجهد، كما وتحسن جودة الخدمات المقدمة من خلال أتمته العمليات وزيادة الدقة والسرعة، ومع انتشار الانترنيت استفاد اكثر من 12 مليون طالب في مصر من منصات التعليم عبر الأنترنيت أثناء جائحة كورونا وفقاً لبيانات وزارة التربية والتعليم .اما في مجال الرعاية الصحية الرقمية قدمت الحكومة المصرية مبادرات منها مبادرة الرعاية الصحية عن بُعد قدمت خدمات الى اكثر من 30 مواطن في المناطق النائية خلال عام 2022 مما ساهم في تحسين الوصول الى الخدمات الطبية وتحسين جودة الحياة.

المبحث الثالث

تجربة العراق في الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية

المطلب الأول: الاقتصاد الرقمي في العراق

أولاً: نشأة الاقتصاد الرقمي في العراق

يمتلك العراق رابع أكبر احتياطي نفطي في العالم، والاستكشاف المستمر يضعه في المرتبة الأولى، قبل المملكة العربية السعودية وتشكل عائدات صادرات النفط مصدراً لجميع الإيرادات الحكومية وأكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، لكن صناعة النفط في العراق لا تمثل سوى جزء صغير من القوى العاملة محلياً، يمثل التعامل مع تقلبات أسعار النفط تحدياً مستمراً للحكومة العراقية وفضلاً عن وجود النفط فإن العراق غني بموارد كثيرة منها الأراضي والمواقع السياحية وغيرها [1]، إذ يمثل الاقتصاد العراقي نموذجاً للاقتصاد النامي الذي يعتمد على النفط كمصدر رئيسي لدخله القومي وهو لذلك يُعدُّ اقتصاداً ريعياً اعتمدت الدولة نظام التخطيط المركزي منذ عدة عقود، وخلال هذه الفترات حدثت عدة أحداث أثرت آثارها على الاقتصاد العراقي، أهمها زيادة عائدات النفط في السبعينيات، والحروب والعقوبات الاقتصادية في الثمانينيات والتسعينيات أيضاً، ثم التحول الاقتصادي بعد عام 2003[2].

تعتبر الدولة العراقية من الدول المتخلفة في استخدام التقنيات الاقتصادية ولا سيما تلك المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والتقنيات الرقمية والمحاسبية والسبب في ذلك هو الأحداث الدموية التي مرت بها الدولة العراقية بسبب ظروف استثنائية معروفة للجميع ، وفي الوقت الذي شهدت فيه معظم دول العالم تقدما كبيرا في اقتصاد الإنترنت وثورة هائلة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، خاصة في العقود الاخيرة، تمزقت الدولة العراقية بسبب الصراعات الداخلية والخارجية على السواء، ولا شك في ذلك الأمر الذي أثر وسأهم في تغيير ظروف العمل في المؤسسات الاقتصادية العراق في الوقت الذي أصبحت فيه معظم دول العالم ولا سيما الدول المتقدمة تعتمد بشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات والإنترنت في الإنتاج والتوزيع والتسويق، مما سأهم في ظهور مفهوم جديد للإنتاجية وحلت محل الآلة الفرد في سوق العمل، وهذا ما نسميه الاقتصاد الجديد، ولذلك نأمل أن تكون هناك ثورة في استخدام التقنيات الرقمية لمعالجة الخلل والأخطاء التي واجهها الاقتصاد العراقي بداية الألفية الثالثة وحتى يومنا هذا ، ولا تزال الدولة العراقية تعاني من وجود كوادر بشرية متقدمة على مختلف المستويات العلمية والفنية، إلا أنها تعاني من تدني الوعي بالقضايا

---

[1] فرانك كنتر ، الاقتصاد السياسي للعراق إعادة التوازن في مجتمع مرحلة ما بعد الصراع ، ترجمة مهند طالب الحمدي ، الطبعة الأولى ، دار ادوارد ، 2015 ، ص21.

[2] اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين؟ ، الطبعة الأولى ، دار المواهب ، النجف الاشرف ، 2011،ص21.

الفنية ذات الصلة إلى البنية التحتية ، وإن التقدم الكبير في التكنولوجيا الإلكترونية الرقمية هو الذي يقف وراء الاقتصاد الرقمي الذي يحتل مساحة واسعة من النشاط والكفاءة والحركة الاقتصادية في السوق العالمية الواحدة، عولمة الاقتصاد ما نعنيه بـ "الاقتصاد الرقمي أو الرقمي" أو "الاقتصاد الإلكتروني" هو تفكيك أو تقسيم الصورة المرئية والصوت والمعلومات وما إلى ذلك، وقد أدى هذا الاقتصاد إلى تزايد الطلب على السلع الجديدة والمتنوعة صغيرة الحجم وساعدت في تسريع عملية اتخاذ القرار وتسريع التحركات عبرَ زيادة نفوذ وصلاحيات شركات الاتصالات الإلكترونية، وتوسيع وتطوير شبكات الاتصالات، وزيادة الحاجة الملحة لأنشاء شبكات جديدة [1].

ثانياً: مجالات الاقتصاد الرقمي في العراق

1- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

على الرغم من الاضطرابات السياسية والأمنية والاقتصادية التي شهدها، تمكن العراق من تحسين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخلق بيئة تنظيمية تشجع مشاركة القطاع الخاص، وإعادة هيكلة القطاع، عبرَ تخطيط سياساته وإقرار مجموعة من الإجراءات التشريعات واللوائح الحكومية ونفذت وزارة الاتصالات العديد من المشاريع الاستراتيجية التي أدخلت التقنيات الحديثة وخدمات الاتصالات المحلية والعالمية، فضلاً عن المزيد من خدمات الإنترنت والبنية التحتية للتطبيقات الإلكترونية ،وقد تم منح تراخيص الهاتف المحمول لعدد من الشركات التي كانت تعتمد إلى حد كبير على موظفي قطاع الاتصالات التابع للحكومة نفسها، والتي لا تزال تستخدم البنية التحتية لوزارة الاتصالات، وفي عام 2008 بلغ إجمالي التخصيصات الحكومية لمشاريع وزارة الاتصالات الاستثمارية 378 مليار دينار عراقي، بحسب التقديرات الأولية لهذه الموازنة، وتجاوزت 250 مليار دينار في عام 2009. وبلغت الاستثمارات في شبكات الاتصالات مبالغ كبيرة حوالي 3.75 مليار دولار تم استثمارها في تراخيص الهاتف المحمول وما يقارب 80 مليون دولار في تراخيص الهاتف الثابت اللاسلكي، فضلاً عن النسبة المقررة من إيرادات هذه الشركات والتي تتراوح بين (15-18%) لشركات الهاتف المحمول و(10-33%) لشركات الهاتف اللاسلكي الثابت من إجمالي حجم الأعمال وقد شجع هذا الاستثمار المنافسة في سوق الاتصالات ، وفي العراق وبفضل الخدمة الأفضل بتكلفة أقل وبفضل سياسة الحوافز الاستثمارية التي تنتهجها الدولة، احتل العراق المرتبة الثالثة بين الدول العربية من حيث تطور

[1] ياسر رضا الحجار ، الاقتصاد الرقمي في العراق: الواقع وإمكانيات التطبيق ، وقائع المؤتمر العلمي الدولي لكلية الإدارة والاقتصاد ، الثورة الرقمية كأداة للتنمية المستدامة واداة للتخطيط الاقتصادي والإداري في العراق ، المحور الاقتصادي 17 تشرين الثاني (نوفمبر) ، 2022 ، ص309 .

حجم الاستثمارات في مجال الاتصالات للمدة 2003-2013، وبلغ حجم الاستثمارات في قطاع الاتصالات (661) مليون دولار عام 2013[1].

2-التجارة الإلكترونية

ظهر هذا النوع من التجارة في العراق منذ عام 2007، إلا أن ظهوره كان ضعيفاً نظراً لظروف ذلك الوقت وعاد هذا النشاط التجاري إلى الظهور بقوة بعد ظهور المواقع الإعلانية العراقية بيع السلع الشخصية والاحتياجات الصغيرة حتى وصل إلى مرحلة التخصص وتوجد مواقع لبيع العقارات والسيارات وغيرها، إن نمو شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت وتأثيرها المتزايد على قرارات الشراء هو نتيجة للتفاعل المتزايد بين مستخدمي هذه الشبكات ودورها في توسيع هذه التجارة خارج إطارها المحلي نحو الأطر الإقليمية والدولية، ولتنشيط هذه التجارة لا بد من تطوير وسائل الدفع الإلكتروني لتلبية متطلبات المستهلكين في المنطقة بما يضمن جلب الأموال إلى العراق من أصولهم في الخارج، لكن إدخال الأموال إلى البلاد أصعب من سحبها وتحويلها بسبب الإجراءات الصارمة التي تهدف إلى منع عمليات غسيل الأموال، ولا بد من الأخذ في الاعتبار أهمية فتح الاعتمادات الإلكترونية في البنوك للتحويلات إلى الخارج، ولا سيما لمستخدمي حسابات الفيزا والماستر كارد، حيث أنها منتشرة ومستخدمة على نطاق واسع في جميع دول العالم، ويتمثل الإطار العام للتجارة الإلكترونية في القيام بالأنشطة الاقتصادية التجارية المختلفة باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة (الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر وغيرها)، مثل العمليات المصرفية وخدمة العملاء والإعلان وكل ما يتعلق بشراء وبيع الخدمات عبر وسائل تقنية والكترونية حديثة ومتطورة مما يتطلب قدرات عقلية تتميز بمستويات عالية تعتمد على المعرفة، وان معظم المصارف العراقية الحكومية والخاصة ومنها (البنك المركزي العراقي، المصرف العراقي للتجارة ، المصرف العقاري، المصرف الصناعي، مصرف بغداد ، ومصرف الاستثمار وغيرها) لقد أنشأت بغداد ومصرف الاستثمار مواقع إلكترونية، ولكن المطلوب فعلاً هو حلول مريحة وسريعة مثل الدفع المباشر عبر الإنترنت وبطاقات مصرفية للدفع والسحب ، كما أنه من المستحيل الحديث عن التجارة الإلكترونية الحقيقية دون وجود قطاع مصرفي متطور وهذا يفرض ديناميكية أكبر على النظام المصرفي العراقي في تقديم الخدمات، ويعاني النظام المصرفي العراقي من تراكم مشاكل عديدة تعيق تطوره وتشكل عائقاً أمام هذا الاستثمار، ولعل أهمها ضعف المعلومات الاقتصادية، وعدم اكتمال البنية التحتية في مجال تكنولوجيات المعلومات لمواكبة العصر الحالي التحولات وغياب القوى العاملة المؤهلة وغياب الإطار القانوني الذي يصف التجارة الإلكترونية ويضع

[1] لقاء شاكر عبود، عمران عباس يوسف عبد الله، قياس اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نمو الاستثمار في العراق دراسة تحليلية للمدة (2004-2017)، الجامعة المستنصرية، مجلد الإدارة والاقتصاد ، العدد 128/ حزيران/ 2021 ،ص(ص103-104).

ضوابط قانونية تسهل انسيابها وتمنع أعمال أو جرائم القرصنة وتنظم عملها، حيث أن هناك ضعف في الرقابة سلامة وأمن المعلومات، وكذلك عملية الدفع لتسهيل التجارة أو المعاملات التجارية [1].

3- الحكومة الإلكترونية

تبنت الحكومة العراقية نهجاً متكاملاً للحكومة الإلكترونية في تنمية العراق على المستويين الوطني والمحلي، بما يتماشى مع استراتيجية التنمية الوطنية العراقية وأهداف التنمية العراقية وخطة التنمية الوطنية[2].

وقد بذلت الجهود لأنشاء مشروع الحكومة الإلكترونية في العراق منذ عام 2004، ومنذ ذلك الحين يستعد العراق للدخول في حقبة جديدة تنتشر فيها استخدامات تقنيات المعلومات والمعرفة في مختلف جوانب الحياة وأوكلت مهمة تنفيذ المشروع إلى وزارة العلوم والتكنولوجيا العراقية، وأكدت الوزارة أن هذا المشروع يمثل مشروعاً كبيراً ومهماً، وأن نجاحه يتطلب وجود مكونات واعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية وقد وضعت الوزارة خطة بحثية محكمة تهدف إلى إنشاء وزارة إلكترونية ضمن وزارة العلوم والتكنولوجيا لتشكل جوهر مشروع الحكومة الإلكترونية[3].

ويُعدُّ برنامج الحكومة الإلكترونية عنصرا أساسيا لإصلاح وتحديث القطاع العام في العراق، وتبنت الحكومة العراقية نهجاً متكاملاً للحكومة الإلكترونية لتطوير العراق على المستويين الوطني والمحلي، بما يتماشى مع استراتيجية التنمية الوطنية العراقية، والأهداف الإنمائية للألفية في العراق وخطة التنمية الوطنية ، ونظمت الحكومة العراقية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعا رفيع المستوى حول الحكومة الإلكترونية في عمان خلال المدة من 13 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 ، وكان الهدف من الاجتماع وضع مؤشرات الأداء لرصد وتقييم الحكومة الإلكترونية وجاهزية الحكومة الإلكترونية في مختلف المؤسسات العراقية تعد خطة عمل الحكومة الإلكترونية مبادرة مهمة جدًا للحكومة العراقية تهدف إلى تنفيذ الحكومة الإلكترونية في البلاد وقد تمت مراجعة خطة العمل الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية بناءً على نتائج التقييم، قامت الحكومة العراقية بصياغة خطة عمل استراتيجية للحكومة الإلكترونية تهدف إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة من أجل تحسين الحكم الرشيد ومشاركة

---

[1] هناء عدالت حسن المختار ، أثر تكنولوجيا المعلومات على تطور التجارة الدولية في العراق ومصر ، جامعة الموصل ،المجلد الرابع عشر ،العدد الثالث –يوليو 2023 ، ص(420–421).

[2] سعود جايد مشكور ، عقيل حميد جابر واخرون ، إمكانيات تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق (تجارب دولية وعربية مختارة) ، 2018 ، ص10، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11–5–2024 ، عبرَ الرابط:
https://www.researchgate.net/publication/329454069

[3] زينة صاحب كوزان ، الحكومة الإلكترونية وانعكاسها على حق الفرد في الحصول على المعلومات ، كلية الأمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة / النجف الاشرف ، مجلة المعهد / العدد (3) ، 2020 ، ص227.

المواطنين، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، والتأكيد على الشفافية والمساءلة وكفاءة وفعالية الحكومة العمل على تحقيق اقتصاد مستدام. متنوعة وتنافسية وقائمة على المعرفة [1].

4- التعليم الرقمي

ان واقع التعليم في العراق يبين الافتقار إلى الجوانب الواقعية في عملية التعلم المباشر عبر الإنترنت ، من أهم عيوب هذا الأسلوب التعليمي الذي يتطلب في بعض الأحيان التواصل البشري بين المتعلم والمعلم ،و أنه يستهدف بشكل رئيسي طلاب المدارس الثانوية ثم طلاب الجامعات والمهن الأخرى مثل الأطباء والمهندسين، أي بشكل أو بآخر، التدريب المؤسسي الذي يتلقاه العمال والفنيون في المؤسسات والشركات الكبرى على فعالية مجالاتهم المختلفة ، وهناك مواد تعليمية مناسبة للتعلم الإلكتروني المباشر وهي ناجحة جداً، مما يعني أن مادة التعلم الإلكتروني المباشر يجب أن تتكيف معه ومع أسلوبه لذلك أنه يمكن اعتماد التدريب المباشر عبر الإنترنت بنجاح كمكمل لطرق التدريس الأساسية من أجل توسيع الموارد المتاحة للطلاب لتدريبهم على استخدام التكنولوجيا لتحسين التعلم ،وأن المعلومات المترجمة إلى ما يسمى بالإنترنت تشكل أهم إنجاز تكنولوجي تم تحقيقه، لأن الأنسان استطاع أن يقطع المسافات ويختصر الزمن ويجعل العالم إلى شاشة إلكترونية صغيرة في عصر الاختلاط بين تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والثقافة والتكنولوجيا، لقد أصبح التواصل الإلكتروني وتبادل الأخبار والمعلومات بين شبكات الكمبيوتر أمراً واقعاً الملموس الذي أتاح الوصول إلى مراكز العلم والمعرفة والمكتبات وما هو جديد في كل لحظة، فضلا عن زيادة تفاعل أولياء أمور الطلاب في العملية التعليمية لزيادة الوصول وإتاحة تكنولوجيا التعليم للطلاب وتوسيع فرص التطوير المهني للمعلمين ويمكن للتكنولوجيا أن تعزز قدرات الطلاب والمعلمين، ويرى بعض التربويين والخبراء أن التعلم المباشر عبر الإنترنت أو الحاسوبي سيواجه مقاومة من شأنها أن تعيق نجاحه إذا ما عطل سير العملية التعليمية الحالية، أو يهدد أطرافه الحالية لأنه يعتمد أحيانا على حلول جذرية في تنفيذه [2]

وقد أدخلت بعض الدول التعلم الإلكتروني في التعليم، وذلك باستخدام أجهزة الكمبيوتر والإنترنت، وشملت بعض هذه التجارب بلدان ومنها العراق فتقوم جامعة بغداد بتنفيذ بعض التجارب ضمن إطار تجربة التعلم عبر الإنترنت، ومن بينها تجربة إدارة التكنولوجيا التعليم بهدف توفير الإمكانيات التقنية والعلمية اللازمة للبدء في تطوير تقنيات التعلم الإلكتروني والاستفادة من تطور العلم والعالم في هذا المجال ، أبرمت اتفاقية تعاون علمي وتعليمي وفني بين جامعة

[1] مريم خالص حسين ، الحكومة الإلكترونية ، وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسة الضريبية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، 2013 ، ص455.

[2] سالم محمد عبود ، جان سيريل فضل الله واخرون ، واقع التعليم الإلكتروني ونظم الحاسبات وأثره في التعليم في العراق ، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (17) ، 2008 ، ص290.

بغداد والمؤسسة الدولية لتقنيات التعليم والتدريب الإلكتروني في كندا مطلع عام 2005 وعبرَ هذه الاتفاقية أنشأت جامعة بغداد بوابة إلكترونية متخصصة إلكترونية بوابة التعلم[1].

ثالثاً: التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في العراق

يواجه الاقتصاد الرقمي في العراق من وجود مجموعة من التحديات والقضايا ذات الطبيعة الاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية التي تحد من فعاليته وقدرته على تلبية متطلبات التحول الرقمي والتطوير على المستويين العالمي والإقليمي ، ومن أبرز التحديات هي كالآتي[2]:

1- العوائق التقنية التي متمثلة بالمعوقات التي تواجه الحواجز الهيكلية في البنية التحتية للتكنولوجيا والاتصالات، والافتقار إلى المعرفة التقنية المؤسسية، وعدم كفاية القدرات التقنية، وخدمات الإنترنت التي من الواضح أنها ضعيفة ويصعب الاعتماد عليها ومواصلة تطويرها.

2- عدم الاستقرار الذي عانى منه العراق طويلاً من أجل التمتع بموارده، فإن هذه العقبات تتفاقم بسبب الاستثمار بما يؤهله للمشاركة الفعالة في المسار الاقتصادي الرقمي، فضلاً عن سوء إدارة الموارد تستمر عملية الرقمنة في الصناعة والتجارة الإلكترونية وغيرها من المجالات في التسارع، مما يثبت أن الوكالات الحكومية غير مستعدة بشكل كافٍ للرقمنة في عصر المعلومات، لا تزال المؤسسات الحكومية تنقل البيانات بأشكال ورقية تقليدية والبحث عن الفرص الرقمية لتنشيط الاقتصاد.

3- التحدي الأبرز الذي يواجه العراق على صعيد الرقمنة هو (الأمن السيبراني) وكيفية الحفاظ على خصوصية البيانات الخاصة والعامة للبلاد، و تتأثر عملية التحول الرقمي في العراق بالمخاوف الأمنية وخصوصية البيانات، ومع تزايد الهجمات السيبرانية وظهور (الإرهاب الإلكتروني)، فإن ضمان أمن وحماية البيانات الوطنية سيصبح مسؤولية الجهات الرسمية مواصلة التحول الرقمي وضمان الأمن الوطني للعراق [3].

---

[1] زينب هادي خلف ، هاجر محمود علي ، جوانب من التعليم الإلكتروني ، جامعة بغداد – مركز التطوير والتعليم المستمر، المجلد (2) ، العدد الأول ،2010 ، ص36.

[2] ياسر رضا الحجار ، الاقتصاد الرقمي في العراق:الواقع وإمكانيات التطبيق ، وقائع المؤتمر العلمي الدولي لكلية الإدارة والاقتصاد ، الثورة الرقمية كأداة للتنمية المستدامة واداة للتخطيط الاقتصادي والإداري في العراق ، المحور الاقتصادي 17 تشرين الثاني (نوفمبر) ، 2022 ، ص309 .

[3] احمد محمود القيسي ، الحكومة الرقمية في العراق: التحديات والفرص ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة بغداد ، كلية الاعلام ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9-5-2024 ، على الرابط: https://Kerbalacss.uokerbala.edu.iq/iq/wp/blog/

4- سرعات الاتصال بالإنترنت أقل بكثير وتكاليف الإنترنت أخذة في الارتفاع في السنوات الأخيرة، كان لدى العديد من أسواق الإنترنت احتكارات أو حواجز تمنع المنافسين من الدخول، مما يجعل هذه المنطقة وأحدة من المناطق ذات التركيز الأعلى ومع ذلك إذا زاد مستوى الاتصال بالإنترنت، فإن هذه الحواجز القائمة ستحد من تطوير البنية التحتية للأنترنت وإذا تم اتخاذ تدابير تنظيمية داعمة، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مراكز البيانات، وتحرير الأعمال التجارية كثيفة البيانات، وبالتالي مساعدة المنطقة على التحول إلى اقتصاد يعتمد على البيانات.

5- الافتقار إلى الثقافة والمهارات الرقمية ومن التحديات الأخرى التي تواجه الحكومة وقادة الأعمال في السوق كيفية الاستجابة للتغيرات التي أحدثها العمل الرقمي تظهر الأبحاث أن التقنيات (الرقمية) أدت إلى استقطاب في سوق العمل، مما أدى بدوره إلى استقطاب مماثل في توزيع الأجور وأن فجوة الأجور أوسع مما كانت عليه في الماضي لأن الدخل في سوق العمل زاد بشكل كبير انخفض عدد العاملين في الوظائف التي تتطلب مهارات عالية أو منخفضة المهارات، في حين انخفض عدد الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة بشكل ملحوظ فضلاً عن ذلك، فإن التغيرات الجذرية التي أحدثها التغير التكنولوجي تسرع من تقادم مهارات الناس الموجودة [1].

6- الازمات المتتالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، ارتبط بعضها بانخفاض أسعار النفط العالمية وتداعياته، نظرا لكون الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل منفرد على عائدات النفط كمورد أساسي ولا يستثمرها ولم تتمكن هذه الإيرادات من إنعاش القطاعات الاقتصادية الأخرى وزيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، كما حدث خلال الأزمة العالمية لانهيار أسعار النفط عام 2008، مروراً بالأزمة المزدوجة عام 2014، والتي كان منها انخفاض أسعار النفط إثر إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة ودفعت الولايات المتحدة أسعار النفط إلى الانخفاض، وبالتالي انخفضت صادرات العراق النفطية، وشهد حتى عام 2019 الوضع السياسي في العراق وموجة الاحتجاجات الشعبية التي خرجت بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والمطالبة بإصلاحات جذرية، إصلاحات لتحقيق الحياة الكريمة وإصلاح ما خلفته الأزمات المتتالية، إلا أن العالم سرعان ما واجه أزمة عالمية كبرى تمثلت في انتشار وباء كوفيد-19، صاحبه تراجع قوي في أسعار النفط العالمية وتدهور الإيرادات العامة وفي العراق، وفي أعقاب تراجع صادرات النفط إغلاق وتعطيل جميع المؤسسات الحكومية والتعليمية، وإعلان فرض الحظر الشامل لاحتواء الأزمة، ما أدى إلى توقف معظم الأنشطة الاقتصادية، مما سأهم في تفاقم الأزمة انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدلات البطالة.

[1] هند عبد المجيد حمادي ، سوق العمل العراقي من التقليدية الى الرقمية – تحديات ومعالجات ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد التاسع والستون لشهر حزيران ،2021 ، ص124–125.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي في العراق

الجدول (9) مؤشرات الاقتصاد الرقمي في العراق للمدة (2007 - 2022)

السنوات (1)	مؤشر رأس المال البشري للفرد الواحد (2)	معدل النمو السنوي% (3)	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان) (4)	عدد براءات الاختراع (5)	معدل النمو السنوي% (6)	عدد البطاقات الإلكترونية (7)	معدل النمو السنوي% (8)	السحوبات النقدية الإلكترونية/مليون دينار (9)	معدل النمو السنوي% (10)
2007	2.104	-	1	16	-	-		-	
2008	2.127	1.09	1	29	81.25	-		-	
2009	2.150	1.08	1	29	0	-		-	
2010	2.174	1.11	3	14	-51.72	-		-	
2011	2.186	0.55	5	57	307.14	-		-	
2012	2.199	0.59	7	52	-8.77	-		-	
2013	2.212	0.59	9	100	92.30	-		-	
2014	2.224	0.54	13	130	30	-		-	
2015	2.237	0.58	15	169	30	-		-	
2016	2.250	0.58	20	264	56.21	-		-	
2017	2.263	0.57	26	323	22.34	6,377,305	-	204,583	-
2018	2.272	0.39	34	398	23.21	8,810,030	38.14	693,145	238.80
2019	2.281	0.39	44	446	12.06	10,506,725	19.25	2,307,355	232.88
2020	2.285	0.17	46	379	-15.02	11,749,408	11.82	5,357,120	132.17
2021	2.291	0.26	49	478	26.12	14,906,294	26.86	4,136,463	-22.78
2022	2.297	0.26	79	517	8.15	16,202,771	8.69	5,156,160	24.65
معدل النمو المركب	0.55 %		% 31.40	%24.26		% 6.00		% 71.91	

المصادر:- العمود (2) من المصطفى بنتور، مصدر سبق ذكره، ص36.

- العمود (4 ، 5) من صندوق البنك الدولي ، العراق ، مؤشرات التنمية العالمية ، على الرابط: https://data.albankaldawli,org .

- العمود (7 ، 9) من البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية خلال المدة (2007 - 2022) ،على الرابط : https://cbi.iq/

- تم استخراج معدل النمو السنوي العمود (3 ، 6 ، 8 ، 10) من قبل الباحثة. - تشير (-) إلى عدم توفر البيانات.

- تم احتساب معدلات النمو السنوية المركبة بموجب الصيغة الآتية : $R= (q_1/q_0)^{1/n} - 1 * 100$

- تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثة ، وبموجب الصيغة الآتية : $R= (Yt - Yo) / Yo *100$

1- مؤشر رأس المال البشري للفرد الواحد

من الجدول (9) نلاحظ ان مؤشر رأس المال البشري في عام (2007) بلغ حوالي (2.104) وفي عام (2008) بلغ حوالي (2.127) بمعدل نمو موجب (1.09%) واستمر بالنمو والارتفاع بمعدلات نمو متباينة خلال المدة (2009 - 2022) وفي عام (2022) بلغ حوالي (2.297) بمعدل نمو موجب (0.26%) وهي اعلى قيمة سجلت خلال مدة الدراسة وهذه الزيادة المستمرة نتيجة للتحسن في التعليم وانتشار الإنترنت أدى إلى تحسين فرص الوصول إلى التعليم مما سأهم في تنمية مهارات القوى العاملة.

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (0.55%) ، والشكل البياني (26) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لمؤشر رأس المال البشري في العراق للمدة (2007 – 2022).

الشكل البياني (26) مؤشر رأس المال البشري في العراق للمدة (2007 - 2022)

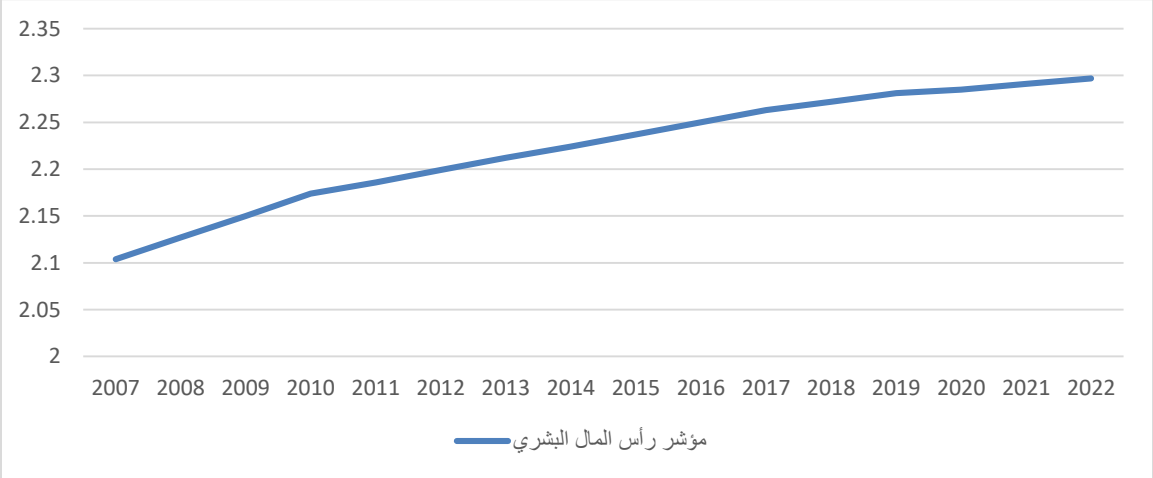

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (9).

2- نسبة مستخدمي الانترنت %إلى إجمالي عدد السكان

من الجدول (9) نلاحظ ان نسبة مستخدمي الانترنت %إلى إجمالي عدد السكان في عام (2007) بلغ حوالي (1%) من إجمالي عدد السكان وأخذ بالتزايد طيلة مدة الدراسة وبمعدلات نمو متفاوتة في حين بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت عام (2022) حوالي (79%) من إجمالي عدد السكان وهو اعلى معدل سجل خلال المدة (2008 - 2022) ويعود هذا الارتفاع المستمر إلى الاتجاه العالمي للاعتماد على المعاملات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية خاصة بعد ازمة كوفيد-19.

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (31.40%) ، والشكل البياني (27) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لمؤشر نسبة مستخدمي الإنترنت في العراق للمدة (2007 – 2022).

الشكل البياني (27) مؤشر نسبة مستخدمي الإنترنت في العراق للمدة (2007 - 2022)

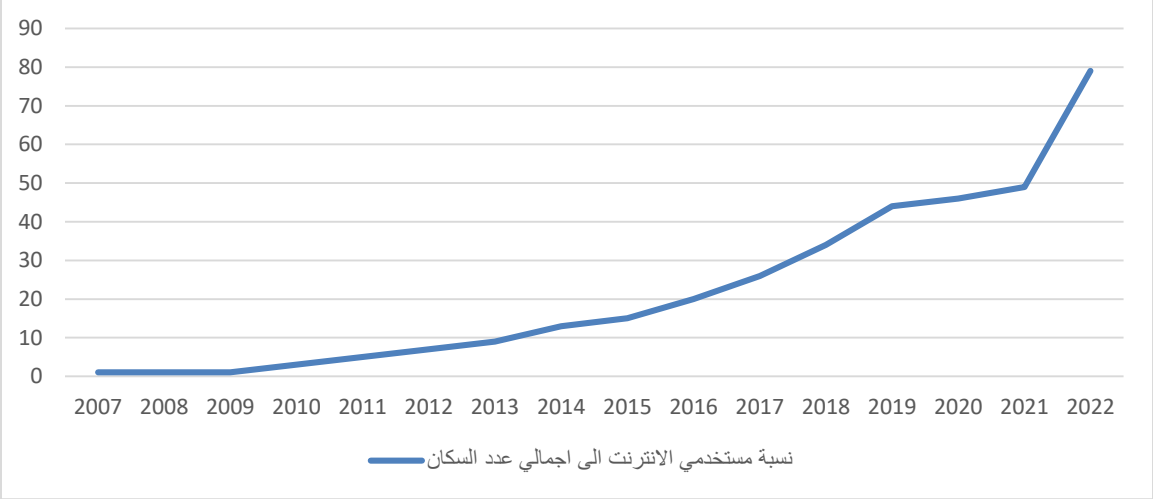

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول(9).

3- عدد براءات الاختراع

من الجدول (9) نلاحظ ان عدد براءات الاختراع في عام (2007) قد بلغت (16) براءة اختراع وازدادت في عامي (2008 ، 2009) فبلغت (29) براءة اختراع ثم انخفضت في عام (2010) فبلغت (14) براءة اختراع وذلك بسبب قلة الاستثمار في البحث والتطوير وهو اقل مستوى لبراءات الاختراع خلال مدة الدراسة ، كما وانخفضت في عام (2012) فبلغت (52) براءة اختراع بمعدل نمو سالب (8.77-%) مما يدل على عدم وصول العراق إلى المستوى المطلوب من الابتكار والاختراع بسبب ضعف الأنفاق على هذا القطاع إذ لم تستطيع الموازنة العراقية تحديد حجم الأنفاق على البحث والتطوير ، وفي المدة (2013 - 2022) شهدت سلسلة ارتفاع متتالية باستثناء عام (2020) انخفضت عدد براءات الاختراع فبلغت (379) براءة اختراع بمعدل نمو سالب (15.02-%) وذلك بسبب الازمة الاقتصادية والسياسية مثل جائحة كوفيد-19 مما أدى إلى انخفاض الاستثمار في البحث والتطوير، وبلغت في عام (2022) وبلغت (517) براءة اختراع وهي اعلى نسبة سجلت خلال مدة الدراسة.

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (24.26%)، والشكل البياني (28) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لمؤشر عدد براءات الاختراع في العراق للمدة (2007 – 2022).

الشكل البياني (28) مؤشر عدد براءات الاختراع في العراق للمدة (2007 - 2022)

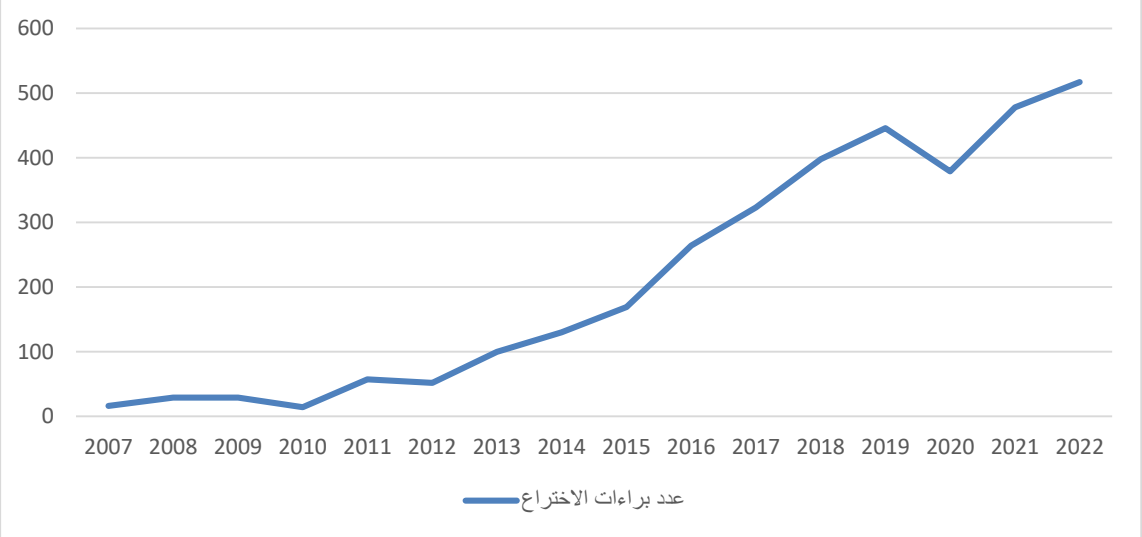

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (9).

4- عدد البطاقات الإلكترونية

نلاحظ من الجدول (9) ان عدد البطاقات الإلكترونية في حالة تزايد مستمر ، إذ بلغ في عام (2017) حوالي (6,377,305) بطاقة ، وازداد في عام (2018) ليصل إلى (10,506,725) بطاقة بمعدل نمو موجب بلغ (38.14%) ، واستمر عدد البطاقات الإلكترونية بالارتفاع حتى بلغ في عام (2022) حوالي (16,202,771) بطاقة بمعدل نمو موجب (8.69%) ، ومن أسباب ارتفاع عدد البطاقات توطين مرتبات موظفي الدولة مع سداد الأموال إلى الدفع الإلكتروني لمستحقات ورواتب الموظفين، وذلك عن طريق فتح حساب مصر في كل موظف وإعطاء بطاقة خاصة ، وتدل على زيادة وعي الأفراد وثقتهم في استخدامها لمزيد من السهولة والسرعة في عمليات النجاح[1].

وأما معدل النمو المركب للمدة (2017 - 2022) فقد سجل (6.00%) ، والشكل البياني (29) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لعدد براءات الاختراع في العراق للمدة (2017 – 2022).

[1] البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، 2021 ، ص67.

الشكل البياني (29) مؤشر البطاقات الإلكترونية في العراق للمدة (2017 - 2022)

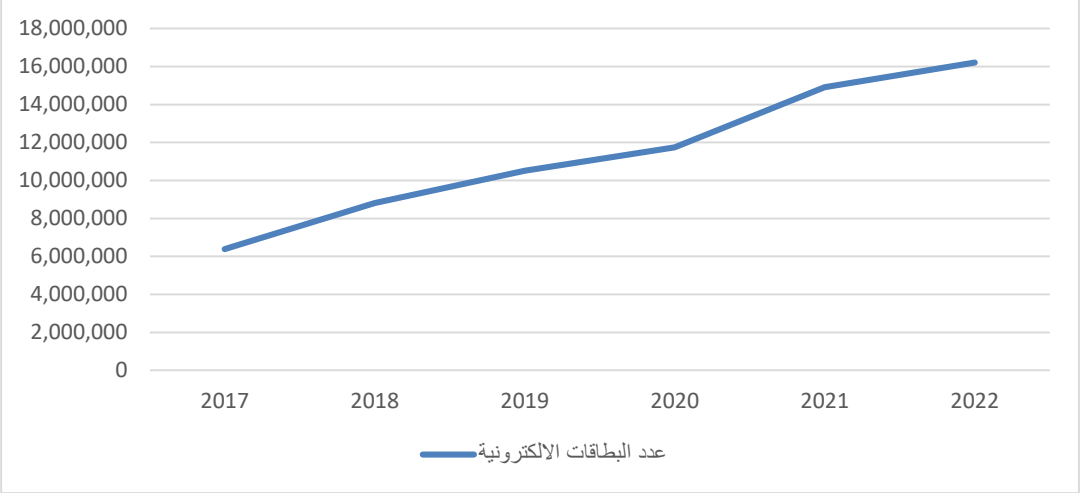

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (9).

5- السحوبات النقدية الإلكترونية

نلاحظ من الجدول (9) ان السحوبات النقدية الإلكترونية بلغت في عام (2017) حوالي (204,583) مليون دينار، وفي عام (2018) بلغت (693,145) مليون دينار بمعدل نمو موجب (238.80%) وتأتي هذه الزيادة نتيجة من تقييم مدى مطابقة نظام الدفع الإلكتروني في العراق مع المبادئ الدولية وتحليل أنظمة الدفع العراقية وفق المعايير الدولية [1] وقد أخذت بالتزايد خلال المدة بمعدلات نمو متباينة (2019 - 2022)، باستثناء عام (2021) شهدت تراجع وانخفاض فبلغت (4,136,463) مليون دينار بمعدل نمو سالب (22.78-%) ويعود هذا التراجع نتيجة الأزمة التي سببتها جائحة كورونا وعدم ثقة المواطنين في النظام المصرفي، وبعدها عاودت إلى الارتفاع فبلغت في عام (2022) حوالي (5,156,160) مليون دينار بمعدل نمو موجب (24.65%).

وأما معدل النمو المركب للمدة (2017 - 2022) فقد سجل (71.19%) ، والشكل البياني (30) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية للسحوبات النقدية الإلكترونية في العراق للمدة (2017 – 2022).

[1] البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، 2018 ، ص55.

الشكل البياني (30) مؤشر السحوبات النقدية الإلكترونية في العراق للمدة (2017 - 2022)

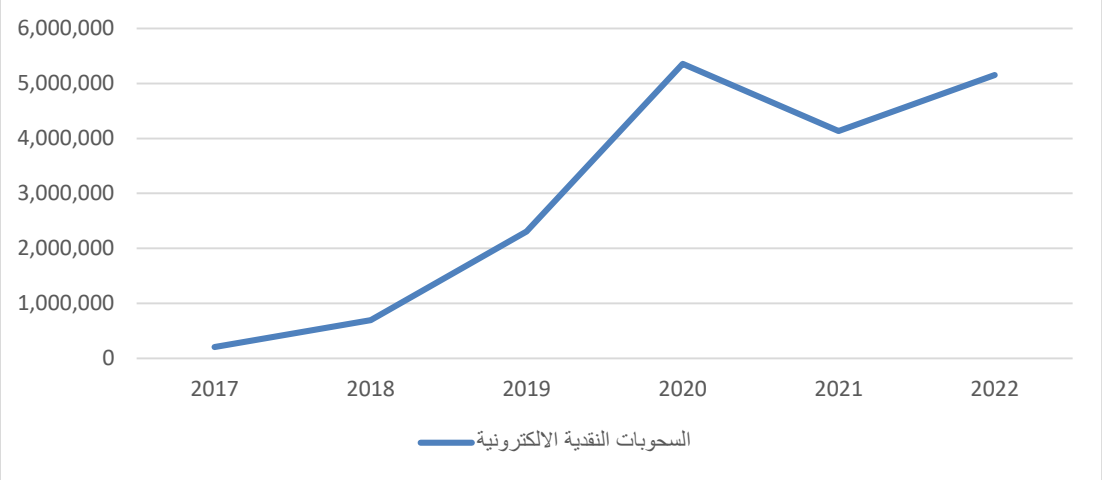

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (9).

المطلب الثالث: التنمية البشرية في العراق

العراق بلد يتميز بتراكم تاريخي طويل الأمد وموارد طبيعية هائلة وهرم سكاني فتي ومن المفترض أن تكون عمليتها التنموية متقدمة، إلا أن التجربة التنموية المعاصرة فيه تتميز بعدم وضوح الملامح والرؤى، ولذلك احتلت مكانة متأخرة في تقارير التنمية البشرية خلال مدة التسعينات، ان حال التنمية البشرية في العراق مصدر قلق بالغ، لأن المعطيات المتوفرة، رغم ندرتها وعدم كفايتها، تشير إلى تدهور الأوضاع التنموية واتساع نطاق الفقر رغم الإمكانات المادية والبشرية الموجودة في العقود الأخيرة، ورغم الثروات الأرضية التي وضعتها ودول أخرى في طليعة التنمية، إن دراسة مؤشرات التنمية البشرية في العراق تكشف عن تدهور كمي ونوعي ونظراً للدمار الذي لحق بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة الحروب الداخلية والخارجية وسنوات الحصار الطويلة، فإن تأثير هذه الأوضاع أعمق من أن يمكن قياسه بمؤشرات وأرقام تتسم بدرجة عالية من التجريد والغموض عمومية، كما سيكون لهذه الظروف آثار وانعكاسات سلبية على عملية التنمية المستقبلية والمستوى الذي يمكن أن تصل إليه التنمية البشرية وهذا يعني أن البيانات لا تعكس حقيقة وحجم التراجع الذي حدث في بنية وجوهر التنمية البشرية، ووفقاً لتقرير التنمية البشرية في العراق لعام 1994، أدت عواقب العقوبات الدولية على التنمية البشرية إلى انخفاض النمو الاقتصادي لمدة أربع سنوات تقريبا عن كل عام من فرض العقوبات وهذا يعني تراجعا في التنمية الاقتصادية لنحو نصف قرن ، وتشير الدراسات إلى أن العراق حقق ارتفاعاً قدره (0.235) في مؤشر التنمية البشرية بين مدة الستينيات وعام 1998، من (0.348) إلى (0.580)، وهي زيادة أقل من نصف مثيلتها في دول الخليج العربي المجاورة للعراق وصل ، ورغم أن جميع دول العالم حققت تحسناً كبيراً في هذا المؤشر إلا أن أداء العراق كان من بين الدول المتواضعة مقارنة بإمكانياته، ومعظم

هذا التدهور يمكن أن يكون بسبب تراجع كبير، ويعود متوسط نصيب الفرد من تعادل القوة الشرائية إلى تدهور قيمة الدينار العراقي وانخفاض دخل الدولة مع توقف صادرات النفط العراقي[1].

ويحتل العراق المرتبة الرابعة عشر بين العشرين دولة عربية التي تنتمي إليها في التصنيف، والشكل (31) يوضح الترتيب العالمي للدول العربية وموقع العراق.

الشكل البياني (31) مؤشر التنمية البشرية للعراق (الترتيب العالمي للدول العربية)

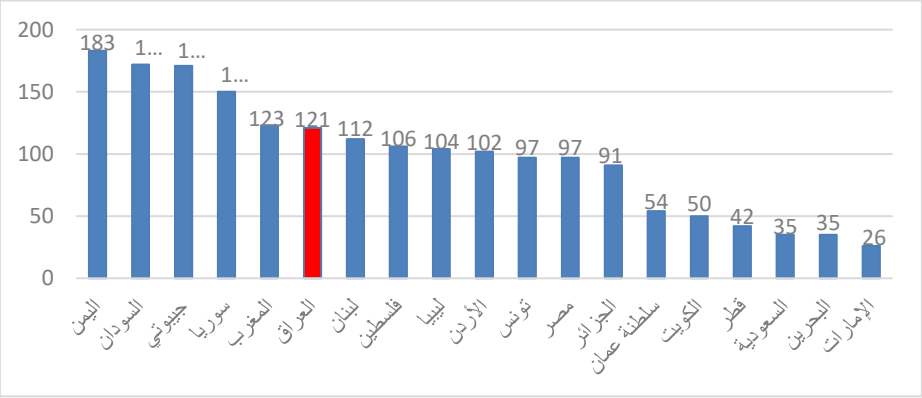

المصدر / من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (تقارير التنمية البشرية، عام 2021 / 2022).

[1] نور ساطع أمين، الأنفاق العام على التعليم العالي في العراق وأثره في التنمية البشرية دراسة تحليلية قياسية للمدة (1990 – 2013) ، جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (8) ، العدد (2)، (2018) ، ص450.

المطلب الرابع: تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق

الجدول (10) مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2007 - 2022)

السنوات (1)	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) (2)	معدل النمو السنوي% (3)	معدلات الالتحاق بالتعليم (بالسنوات) (4)	معدل النمو السنوي% (5)	الأنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي % (6)	الأنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي % (7)	حصة الفرد من الدخل القومي/ دينار عراقي (8)	معدل النمو السنوي% (9)	إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) (10)	معدل النمو السنوي% (11)	سعر الصرف (12)
2007	63.55	-	6.23	-	1.06	1.55	3754527.6	-	8.65	-	1254
2008	64.94	2.18	6.30	1..12	1.34	2.49	4250730.5	13.21	8.47	-2.08	1193
2009	66.44	2.30	6.38	1.26	1.76	3.31	4216888.7	-0.79	8.40	-0.82	1170
2010	67.06	0.93	6.46	1.25	1.77	4.34	4291904.6	1.77	8.25	-1.78	1170
2011	67.65	0.87	6.54	1.23	1.90	3.83	4401017.6	2.54	8.17	-0.96	1170
2012	68.02	0.54	6.56	0.30	1.47	3.49	4826666.6	9.67	7.96	-2.57	1166
2013	68.25	0.33	6.58	0.30	1.54	4.18	4907991.1	1.68	9.21	15.70	1166
2014	68.91	0.96	6.60	0.30	1.58	2.78	4743119.4	-3.35	10.59	14.98	1166
2015	69.44	0.76	6.62	0.30	2.00	2.94	4827129.5	1.77	10.82	2.17	1167
2016	68.98	-0.66	6.64	0.30	2.13	2.41	5363777.2	11.11	10.82	0	1182
2017	70.41	2.07	6.67	0.45	1.99	1.90	5146244.0	-4.05	13.02	20.33	1184
2018	71.51	1.56	6.69	0.29	1.77	2.12	5151216.9	0.09	13.44	3.22	1182
2019	71.57	0.08	6.75	0.89	2.15	2.97	5321179.7	3.29	14	4.16	1182
2020	69.12	-3.42	6.81	0.88	-	-	4557458.7	-14.35	15.74	12.42	1192
2021	70.37	1.80	6.81	0	-	-	4516761.8	-0.89	16.17	2.73	1450
2022	71.43	1.50	6.81	0	-	-	7688930	70.23	15.32	-5.25	1450
معدل النمو المركب	%0.73		%507.42		%5.58	%5.12	%4.58		%3.63		

المصادر : -العمود (2 ، 4 ،8 ، 10 ، 12) من صندوق البنك الدولي ، العراق ، مؤشرات التنمية العالمية ،على الرابط:

. https://data.albankaldawli,org

- العمود (7،6) من إبراهيم خليل سلطان ، مصدر سبق ذكره ، ص200 ، 205.

- معدل النمو السنوي العمود (3 ، 5 ، 9 ، 11) من قبل الباحثة. - (-) تشير إلى عدم توفر البيانات.

- تم احتساب معدلات النمو السنوية المركبة بموجب الصيغة الآتية: $R=(q_1/q_0)^{1/n} - 1 * 100$

- تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثة من طرح السنة الحالية من السنة السابقة و قسمة الناتج على السنة السابقة ومن ثم ضرب الناتج في 100 ، وبموجب الصيغة الآتية: $R=(Yt - Yo) / Yo * 100$

1- العمر المتوقع عند الولادة

من الجدول (10) نلاحظ ان معدل العمر المتوقع عند الميلاد الذي يشير إلى متوسط العمر المحتمل للفرد في بلد ما في ظل الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية السائدة وعبرَ الجدول (9) فان معدل العمر المتوقع في العراق عام (2007) قد بلغ (63.55) سنة ثم استمر بالارتفاع حتى عام (2015) فبلغ (69.44) سنة بمعدل نمو موجب (0.76%) وهذا يدل على استقرار الأوضاع الأمنية وانخفاض مظاهر العنف والقتل وتحسن المستويات المعيشية للعراقيين ، الا أنه انخفض في عام (2016) فبلغ (68.98) سنة بمعدل نمو سالب (0.66- %) بسبب تدهور البنية التحتية وتعاني المنظومة الصحية من نقص في الموار البشرية والمعدات مما يحد من قدرتها على تقديم رعاية صحية جيدة للمرضى [1] وثم ارتفع بعدها فبلغ في عام (2019) حوالي (71.57) سنة بمعدل نمو موجب (0.08%) وهذا يدل على التحسن في الوضع الصحي ، ومن ثم انخفض في عام (2020) فبلغ (69.12) سنة بمعدل نمو سالب (3.42- %) بسبب ازمة جائحة كورونا وبعدها عاد ليرتفع فبلغ في عام (2022) حوالي (71.43) سنة بمعدل نمو موجب (1.50%).

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (0.73%) ، والشكل البياني(32) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية العمر المتوقع عند الولادة في العراق للمدة (2007 – 2022).

الشكل البياني (32) العمر المتوقع عند الولادة في العراق للمدة (2007 - 2022)

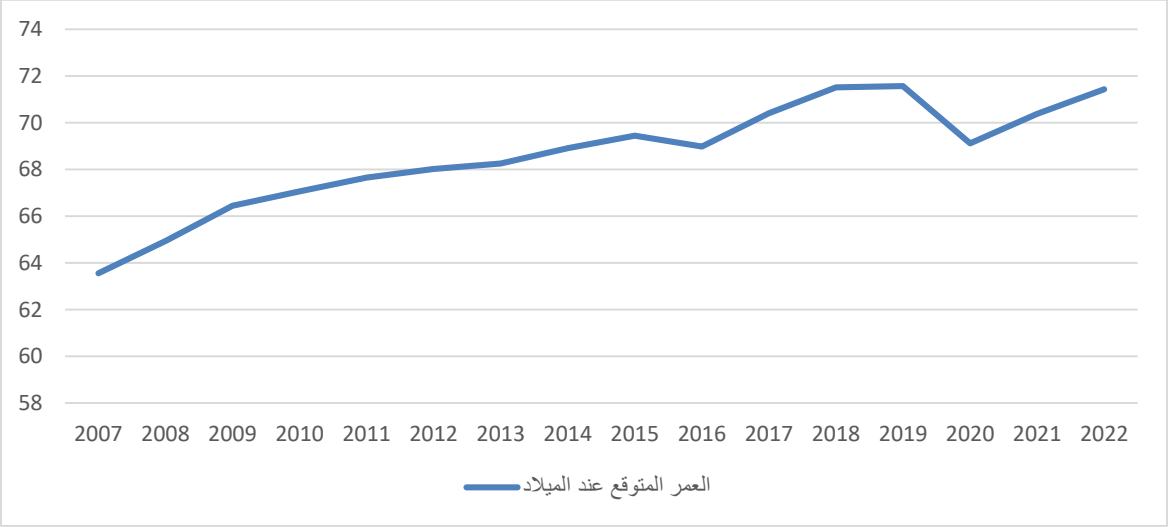

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (10).

[1] عزيزه عبد الخالق هاشم ، مصدر سبق ذكره ، ص118.

2- مؤشر معدلات الالتحاق بالتعليم

نلاحظ من الجدول (10) ان معدلات الالتحاق بالتعليم في عام (2007) قد بلغ (6.23) سنة وارتفع في عام (2008) فبلغ (6.30) سنة واستمر بالارتفاع بمعدلات نمو متباينة خلال مدة الدراسة للمدة (2009-2022) حتى بلغ في عام (2022) حوالي (6.81) سنة وذلك بسبب تطلب سوق العمل مهارات أكثر تخصصاً مما دفع الشباب إلى مواصلة الدراسة للحصول على مؤهلات أكاديمية اعلى تزيد من فرصهم في الحصول على وظائف جديدة.

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (507.42%) ، والشكل البياني (33) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لمؤشر معدلات الالتحاق بالتعليم في العراق للمدة (2007 – 2022) .

الشكل البياني (33) مؤشر معدلات الالتحاق بالتعليم في العراق للمدة (2007 - 2022)

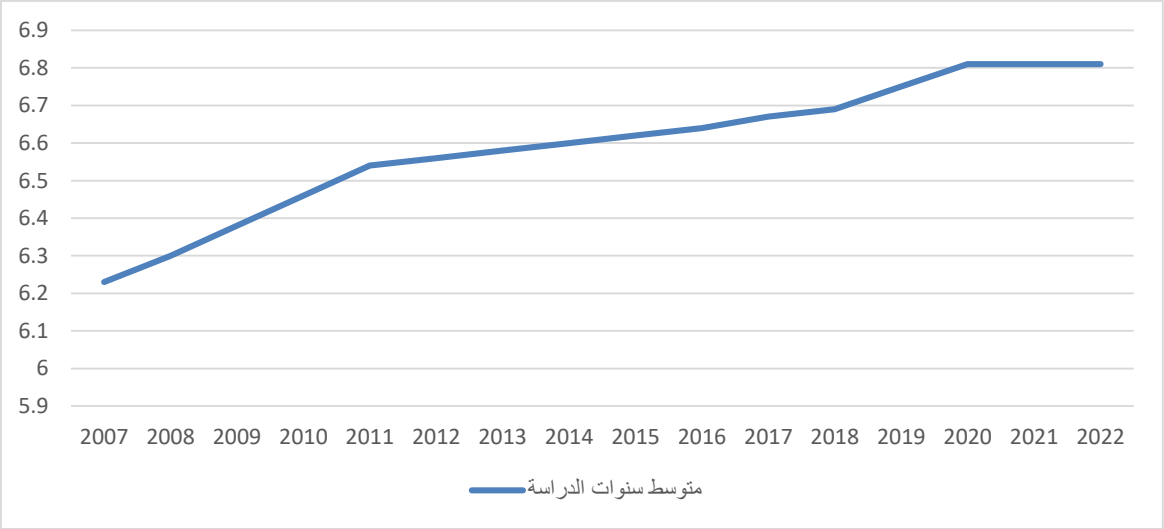

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (10).

3- مؤشر نسبة الأنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي

نلاحظ من الجدول (10) ان نسبة الأنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ في عام (2007) حوالي (1.06%) من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع في عام (2008) فبلغ (1.34%) من الناتج المحلي الإجمالي جاء ذلك بسبب زيادة الأنفاق الجاري نتيجة سلم الرواتب الجديد الذي حسن من رواتب الموظفين والعاملين في القطاع، واستمر بالارتفاع بمعدلات نمو متباينة حتى عام (2011) فبلغ (1.90%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب ارتفاع حجم الناتج المحلي الناجم عن ارتفاع أسعار النفط ، ثم انخفض في عام (2012) فبلغ (1.47%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وادت إلى تراجع كبير في ايراداته من النفط مما أدى على انخفاض الأنفاق على التعليم وأخذت بالتذبذب والارتفاع حتى عام (2016) فبلغ (2.13%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم انخفض في عامي (2017 ، 2018) فبلغ (1.99 ، 1.77%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب تراجع الناتج المحلي والناجم عن

تراجع أسعار النفط العالمية وعاد للارتفاع في عام (2019) فبلغ (2.15%) من الناتج المحلي الإجمالي وهي اعلى نسبة سجلت خلال مدة الدراسة.

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (5.58%) ، والشكل البياني (34) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لمؤشر الأنفاق على التعليم في العراق للمدة (2007 – 2019).

الشكل البياني (34) مؤشر الأنفاق على التعليم في العراق للمدة (2007 -2019)

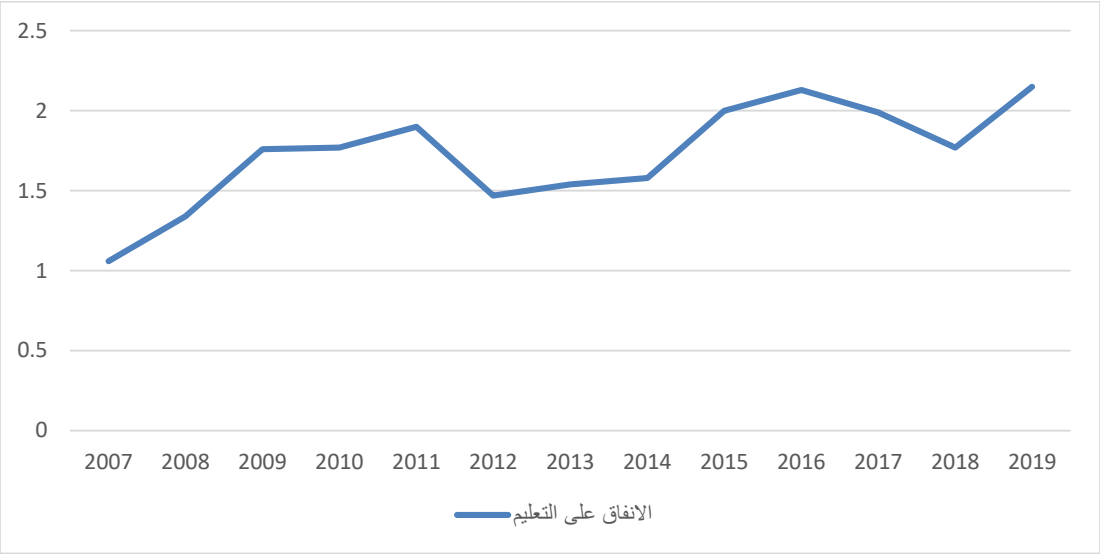

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (10).

4- مؤشر نسبة الأنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي

نلاحظ من الجدول (10) إن نسبة الأنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2007 – 2019) لا تتوافق مع متطلبات المؤسسات الصحية في العراق لأن الأنفاق الصحي منخفض مقارنة باحتياجات إعداده بناء قطاع الصحة وهذا في حد ذاته مشكلة وقد بلغت في عام (2007) حوالي (1.55%) من الناتج المحلي الإجمالي واستمرت بالارتفاع بمعدلات نمو متباينة حتى بلغت في عام (2010) حوالي (4.34%) من الناتج المحلي الإجمالي وهي اعلى نسبة سجلت خلال مدة الدراسة وذلك بسبب الانفتاح الاقتصادي العراقي وزيادة حجم الصادرات النفطية مما شارك في تحسين الواقع الصحي بعد عام 2003 ، ثم انخفض في عام (2011 ، 2012) فبلغ (3.83 ، 3.49%) من الناتج المحلي الإجمالي وعادت إلى الارتفاع في عام (2013) فبلغت (4.18%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وانخفضت في عام (2014) فبلغت (2.78%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب وجود الازمة المالية وتراجع عائدات النفط والأوضاع السياسية والأمنية التي مرة بها البلد في هذه المدة ثم أخذت نسبة الأنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2015 - 2019) حالة تذبذب وهذا يعكس مدى تقلب الاقتصاد العراقي بسبب اعتماده على مصدر وأحد لتمويل أنشطته

الإنتاجية والخدمية وهو النفط ، ويتميز هذا المورد بالتقلبات الاقتصادية الناتجة عن التغيرات في الظروف الاقتصادية [1].

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (5.12%) ، والشكل البياني (35) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لمؤشر الأنفاق على الصحة في العراق للمدة (2007 – 2019).

الشكل البياني (35) مؤشر نسبة الأنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2007 - 2019)

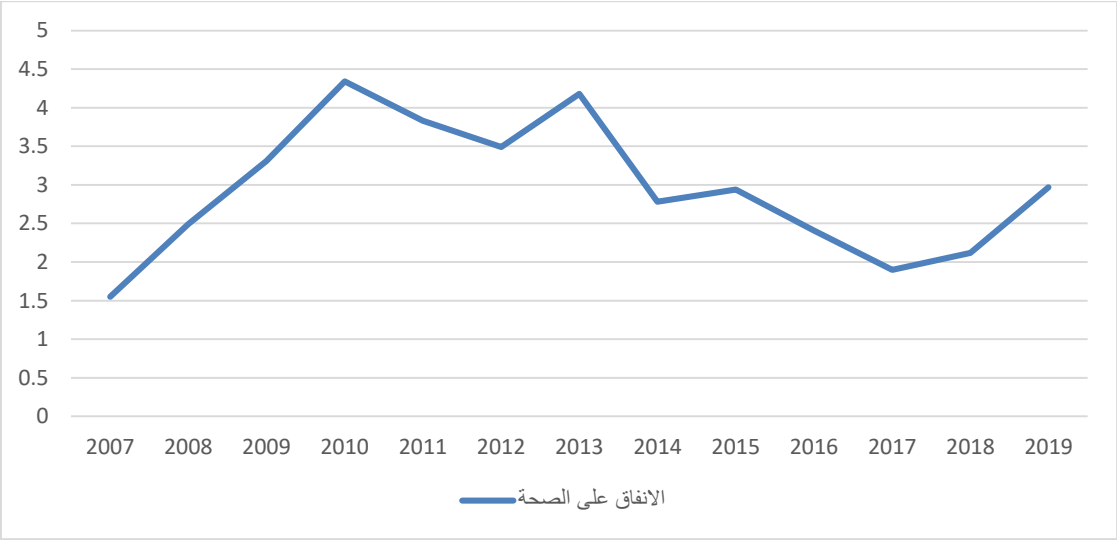

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (10) .

5- مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

من الجدول (10) نلاحظ ان نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي قد بلغت في عام (2007) حوالي (3754527.6) دينار وارتفع فبلغ في عام (2008) حوالي (4250730.5) دينار بمعدل نمو موجب (13.21%)، أما في عام (2009) حصل انخفاض فبلغ (4216888.7) دينار بمعدل نمو سالب (0.79-%) وذلك نتيجة اثار الازمة المالية العالمية عام 2008 حيث حملت بعض الاثار السلبية للاقتصاد العراقي ، وعاد إلى الارتفاع خلال المدة (2010 - 2013) بمعدلات نمو متباينة فقد بلغ في عام (2013) حوالي (4907991.1) دينار بمعدل نمو موجب (1.68%) بسبب زيادة الإيرادات النفطية وتبني الحكومة كسياسات اطلاق الأنفاق العام ورفع مرتبات واجور العاملين في القطاعات الحكومية، وفي عام (2014) انخفض فبلغ (4743119.4) دينار بمعدل نمو سالب (3.35- %) وذلك بسبب تراجع أسعار النفط والعراق يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي وأيضاً بسبب الأوضاع السياسية والأمنية التي مر بها البلد في

[1] إبراهيم خليل سلطان القيصر ، مصدر سبق ذكره ، ص253.

هذه المدة [1] ، ثم ارتفع في الأعوام (2015 ، 2016) فبلغ حوالي (4827129.5 ، 5363777.2) دينار بمعدل نمو موجب (1.77 ، 11.11%) ، أما في عام (2017) انخفض فبلغ حوالي (5146244.0) دينار بمعدل نمو سالب (4.05- %) بسبب سوق النفط البطيء[2] ، وارتفع في عام (2018 ، 2019) فبلغ حوالي (5151216.9 ، 5321179.7) دينار على التوالي بمعدل نمو موجب (0.09 ، 3.29 %) على التوالي بسبب التحسن النسبي في الوضع الأمني والاستقرار في البلد والذي تزامن مع ارتفاع أسعار النفط العالمية [3] ، وانخفض في الأعوام (2020 ، 2021) فبلغ حوالي (4557458.7 ، 4516761.8) دينار على التوالي بمعدل نمو سالب (14.35- ، 0.89-%) وهذا الانخفاض نتيجة الازمة الاقتصادية بسبب فايروس كوفيد-19 [4] وما رافقها من توقف بالأنشطة الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط العالمية [5] ، وثم ارتفع في عام (2022) فبلغ حوالي (7688930) دينار بمعدل نمو موجب (70.23%) وذلك بسبب ارتفاع كميات الإنتاج المحلي وأسعار النفط العالمية [6].

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (4.58%) ، والشكل البياني (36) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في العراق للمدة (2007 – 2022) .

---

[1] همسة قصي عبد اللطيف ، تقلبات أسعار النفط العالمية واثرها على واقع الاقتصاد العراقي ، جامعة النهرين، بغداد ، العراق ، مجلة الريادة للمال والأعمال ، المجلد4 ، العدد 2 ، نيسان 2023 ، ص13.

[2] جمعية رجال الاعمال الأردنيين ، مقال مجلس الاعمال الأردني العراقي ، 2018 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20-6-2024 ، على الرابط: https://jor-irq.net/iraq.html .

[3] وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2019 ، العراق ، 2021 ، ص 4.

[4] وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2021 ، العراق ، 2023 ، ص3.

[5] وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2020 ، العراق ، 2021 ، ص2.

[6] وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2022 ، العراق ، 2023 ، ص2.

الشكل البياني (36) نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في العراق للمدة (2007 - 2022)

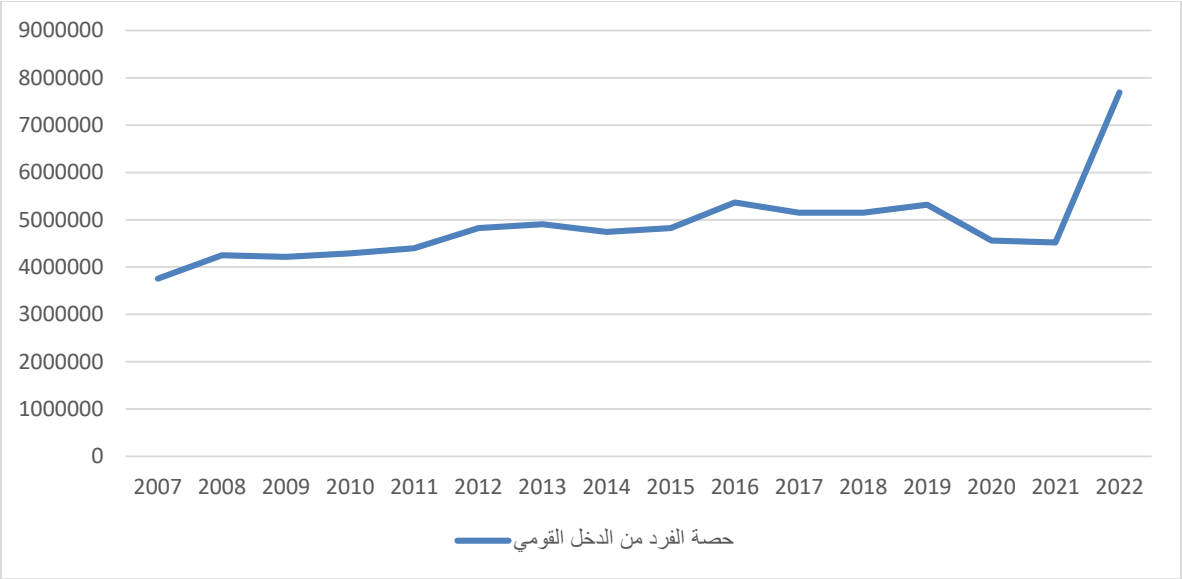

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (10).

6- إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)

من الجدول (10) نلاحظ ان نسبة البطالة في عام (2007) بلغت (8.65%) من إجمالي القوى العاملة ، وشهدت انخفاضات متتالية للمدة (2008-2012) ويعود سبب هذا الانخفاض في نسبة البطالة إلى طبيعة سياسة التشغيل التي اعتمدتها الحكومة وبرامج الإصلاح بعد عام (2005) والتي تهدف إلى زيادة نسبة العاملين في أجهزة ودوائر الدولة بشكل عام وفي الأجهزة الأمنية بشكل خاص إضافة إلى ارتفاع عدد العمال المهاجرين الراغبين في العمل خارج العراق[1] ، وارتفعت في عام (2013) حيث بلغت (9.21%) من إجمالي القوى العاملة بمعدل نمو موجب (15.70) واستمرت بالارتفاع بمعدلات نمو متباينة للمدة (2014-2021) وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى قيام الحكومة باعتماد سياسة ترشيد وتقشف في الأنفاق العام وتسببت في توقف مئات المشاريع [2] ، كما واثرت جائحة كورونا على ارتفاع نسبة البطالة التي منعت العديد من الأشخاص من العمل بسبب فرض حظر التجوال وتعطيل المشاريع الاقتصادية المخطط لها مسبقاً [3] ، وفي عام (2022) انخفضت فبلغت (15.32%) من

---

[1] اسراء سعيد صالح ، قياس وتحليل اثر الصدمات الاقتصادية في سوق العمل في العراق للمدة (2004–2017) ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 128 / حزيران / 2021 ، ص88.

[2] علي جواد ، تقرير العراق .. أسعار النفط ترفع معدلات الفقر والبطالة خلال عام 2016 ، العراق ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15–5–2024، عبرَ الرابط: https://www.aa.com.tr.

[3] دعاء قاسم مكي الزهيري ، شيماء فاضل محمد ، قياس محددات البطالة في العراق للمدة (2004 – 2021) باستخدام نموذج VAR، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية ، المجلد 16 ، العدد 50، 2024 ، ص320.

إجمالي القوى العاملة بمعدل نمو سالب (5.25-%) وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية ففكان لها دوراً هاما في تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة فرص العمل.

وأما معدل النمو المركب للمدة (2007 - 2022) فقد سجل (3.63%) ، والشكل البياني (37) الآتي يوضح معدلات النمو السنوية لإجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) في العراق للمدة (2007 – 2022) .

الشكل البياني (37) مؤشر إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) في العراق للمدة (2007 - 2022)

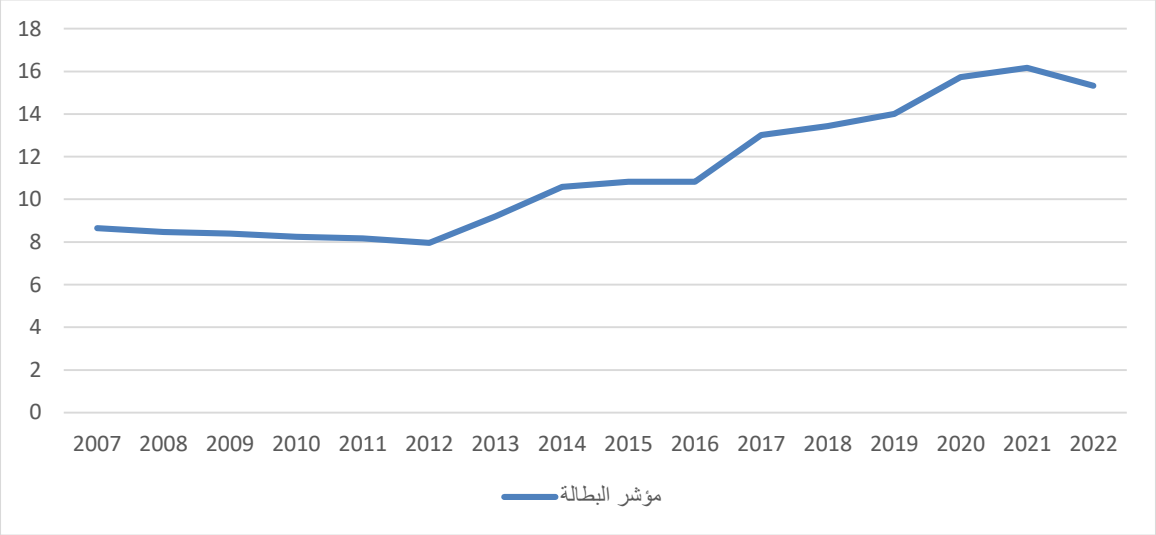

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (10).

المطلب الخامس: دور الاقتصاد الرقمي في بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق

دور الاقتصاد الرقمي في تحسين بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق عن طريق إبراز أهم النقاط وهي كالآتي [1]:

1- ومن أهم التحديات التي تواجه انتشار الاقتصاد الرقمي في العراق هو ما يتعلق (باللغة والثقافة) حيث قلة المواقع الإلكترونية التي تستخدم اللغة العربية وتقدر حوالي (0.5%) من مساحة الاستخدام على شبكات الأنترنت مما يتحتم على أن تكون هناك حاجة ملحة لتطوير برمجيات تعمل على ترجمة النصوص إلى لغة يفهما العميل، يضاف إلى ذلك ضرورة مراعات الجوانب الثقافية والعادات والتقاليد والقيم للمجتمع كي لا تكون عائقاً امام استخدام مواقع التجارة الإلكترونية

2- مشكلة ضعف الوعي المجتمعي والموثوقية سواء أكانت تخص البائع أم المشتري تعد متواضعة جداً قياسا بالبلدان الأخرى، فضلا عن ضعف الوعي بأهمية الحاسوب والبريد الالكتروني واستخداماتها المتعددة؛ إذ تشير الاحصائيات إلى نسبة مستخدمي الحاسوب لا تتجاوز 20% من اجمال السكان وهذا يترجم الى ضعف اداء التقنيات الحديثة.

[1] علي كاظم هلال، اقتصاد المعرفة في العراق وسبل الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد16، العدد4، جامعة القادسية، 2014، ص161.

3- عدم اكتمال الإطار المؤسساتي والتنظيمي على الرغم من استحداث وزارة العلوم والتكنولوجيا، فضلا عن ضعف السيطرة على امن المعلومات وعمليات الدفع لتسهيل سريان المعاملات التجارية على أثر غياب الإطار التشريعي والقانوني الذي يحمي هذا النمط من التجارة لاسيما جرائم القرصنة والتهرب الضريبي).

4- ان الاقتصاد الرقمي في بيئة الاقتصاد العراقي غير واضح المعالم نتيجة لضعف أداء الخدمات المصرفية إلكترونية في النظام المصرفي العراقي، و إن ظهور وسائل الدفع الإلكترونية شجع على قيام الأفاق ووضعها أمام التجارة الإلكترونية التي تعتمد على شبكة الأنترنت مما أدى إلى حتمية خلق وسائل الدفع الإلكترونية أخرى مجردة من الطابع المادي لتلائم هذا النوع من التجارة ، ويمكن تجسيد آلية عمل التجارة الإلكترونية في الاقتصاد العراقي بانها تتمثل في عرض السلع أو الخدمات في الأنترنت والمواقع الإلكترونية ويتم تلقي طلب السلعة الكترونياً فحين انه على الاغلب يتم دفع أسعار السلع أو الخدمات بالطريقة التقليدية أي يدوياً وبهذا فأنها تكون تجارة الكترونية جزيئة، وعلى الرغم من ذلك فان العراق سعى باتجاه تطوير الدفع الالكتروني ، وهو ما دفع شركات خدمات الهاتف المحمول على اطلاق المحفظة الرقمية المتمثلة بتطبيق محفظة زين كاش عن طريق شركة زين العراق ومحفظة اسيا حوالة لشركة اسيا سيل العراقية، وبالتعاون مع البنك المركزي العراقي، والذي بدأ عام 2017 لتمكن الاشخاص من اجراء المعاملات الإلكترونية بسهولة من على الهواتف النقالة.

5- يواجه المجتمع العراقي صعوبات في الولوج إلى خدمات الأنترنت وهذا ما يشكل عقبة ذات أثر بالغ أمام انتشار وتطور الاقتصاد الرقمي ، إذ إن اغلب سكان البلد لم يتمكنوا استعمال تطبيق التجارة الإلكترونية ، لان نسبة الافراد الذين يستخدمون الأنترنت أقل من (50%) من إجمالي السكان بسبب ارتفاع تكاليف الأنترنت فضلاً عن انخفاض متوسط الدخل للفرد، ولهذا يعد عائق يحول دون نفاذ التجارة الإلكترونية إلى بيئة الاقتصاد العراقي، ومن ثم انخفاض أهميتها ومساهمتها في تحقيق معدلات نمو ملموسة في تكوين الناتج القومي[1].

[1] نغم حميد عبد الخضر الياسري ، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وامكانيات النمو الاقتصادي– دراسة تحليلية في عينة بلدان عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط،2020، ص163.

الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في بلدان العينة المختارة للمدة (2007 - 2022)

المبحث الأول: قياس وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية.(Saudi Arabia)

المبحث الثاني: قياس وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في مصر. (Egypt)

المبحث الثالث: رؤية مقترح لدور الاقتصاد الرقمي والتنمية البشرية في العراق. (Iraq)

تمهيد:

يتناول هذا الفصل تقدير وتحليل النماذج القياسية في بلدان العينة المختارة ، للمدة (2007-2022) باعتماد بيانات سنوية لإيجاد دور الاقتصاد الرقمي واثره على التنمية البشرية ، وتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات، فيتناول المبحث الأول قياس وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في مصر، ويتناول المبحث الثاني قياس وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية، ولم يتم قياس العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق وذلك لعدم توفر البيانات المطلوبة في القياس فقد خصص المبحث الثالث رؤية مقترح لدور الاقتصاد الرقمي في التنمية البشرية في العراق، واشتمل الفصل على ثلاثة مباحث وعلى النحو الآتي :

المبحث الأول: قياس وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني: قياس وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في مصر.

المبحث الثالث: المبحث الثالث رؤية مقترح لدور الاقتصاد الرقمي في التنمية البشرية في العراق.

المبحث الأول

قياس وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: توصيف متغيرات الأنموذج القياسي:

من اجل تحديد طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي (E-views12) لمعرفة اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات في الاجل القصير والاجل الطويل، وقد استخدمت البيانات بشكل نصف سنوي للمملكة العربية السعودية خلال المدة (2007 - 2022)، يتضمن الأنموذج القياسي مجموعة من المتغيرات الاقتصادية وهي كالآتي:

المتغيرات التابعة

1- Pc حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي

2 - Sy معدلات الالتحاق بالتعليم

المتغيرات المستقلة

1- Iu مستخدمين الإنترنت

2- Cr البطاقات الإلكترونية

3- Cw السحوبات النقدية

وعليه فأن توصيف الانموذج القياسي كالاتي:

PC=F(Iu) ..... (1)

Sy=F(Iu) .....(2)

PC=F(Cr) ..... (3)

Sy=F(Cr) .....(4)

PC=F(Cw) .... (5)

Sy=F(Cw) .....(6)

المطلب الثاني: اختبار استقراريه جذر الوحدة Stationarity للمتغيرات لدالة Pc في المملكة العربية السعودية

بعد إجراء اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع يتضح عدم استقرار المتغير (PC) على المستوى في حالة وجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام إلا أنه استقر على المستوى في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (10%) ، و أنه استقر بعد أخذ الفرق الأول بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (1%) ، وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%) وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

ويتضح عدم استقرار المتغير (SY)على المستوى الا أنه استقر بعد أخذ الفروق بوجود قاطع عند مستوى معنوية (5%) ، وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%) وكذلك في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

ويتضح استقرار المتغير (CR) على المستوى في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (5%) وغير مستقر بوجود قاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام واستقر بعد أخذ الفروق الأولى في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (1%) وقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%) وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

ويتضح عدم استقرار المتغير (CW) على المستوى في حالة وجود قاطع فقط واستقر بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (10%) وغير مستقر في حالة بدون قاطع واتجاه عام واستقر بعد أخذ الفروق الأولى في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (1%) وقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%) وغير مستقر في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام.

ويتضح عدم استقرار المتغير (IU) على المستوى في حالة وجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام، وبعد أخذ الفروق الأولى استقر في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (1%) واستقر بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%) وغير مستقر في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام.

الجدول (11) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة في المملكة العربية السعودية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
	At Level					
		PC	SY	CR	CW	IU
With Constant	t-Statistic	-2.0986	-1.8595	-3.0588	0.9967	-0.9519
	Prob.	***0.2465***	***0.3457***	***0.0431***	***0.9952***	***0.7560***
		n0	n0	**	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8321	-2.0377	-2.8559	-3.3830	-1.5926
	Prob.	***0.6573***	***0.5571***	***0.1923***	***0.0765***	***0.7692***
		n0	n0	n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.8723	-0.2441	-0.5673	-1.5639	0.7821
	Prob.	***0.0592***	***0.5895***	***0.4617***	***0.1087***	***0.8763***
		*	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
		d(PC)	d(SY)	d(CR)	d(CW)	d(IU)
With Constant	t-Statistic	-6.0027	-3.0715	-4.6750	-8.1157	-3.9530
	Prob.	***0.0000***	***0.0401***	***0.0010***	***0.0000***	***0.0053***
		***	**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.8362	-3.7803	-4.5835	-3.7778	-4.0088
	Prob.	***0.0003***	***0.0330***	***0.0060***	***0.0360***	***0.0202***
		***	**	***	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.5468	-3.1151	-4.7855	-0.6648	-1.1938
	Prob.	***0.0001***	***0.0030***	***0.0000***	***0.4180***	***0.2068***
		***	***	***	n0	n0
Notes:						
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

المطلب الثالث: تقدير دالة حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي لدالة Pc في المملكة العربية السعودية

أولاً: تقدير أنموذج ARDL لدالة Pc في المملكة العربية السعودية

PC=F(IU , CR , CW)

يتضح من الجدول (22) ان قيمة R^2 هي (0.88) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر 88% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، والنسبة المتبقية (12%) هي متغيرات أخرى غير داخلة في الأنموذج القياسي، ويتضح ان قيمة R^2 المصححة هي (0.82) ويتضح ان قيمة F المحتسبة معنوية عند مستوى 1% وحسب قيمة (0.000)Prob وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (12) نتائج أنموذج (ARDL) لدالة Pc في المملكة العربية السعودية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PC(-1)	0.793387	0.144284	5.498797	0.0000
PC(-2)	0.078372	0.173328	0.452158	0.6569
PC(-3)	0.032627	0.162454	0.200838	0.8432
PC(-4)	-0.306133	0.139240	-2.198598	0.0420
CR	0.030715	0.058086	0.528781	0.6038
CW	0.459099	0.084748	5.417193	0.0000
CW(-1)	-0.535536	0.089848	-5.960471	0.0000
IU	-0.206371	0.118931	-1.735210	0.1008
IU(-1)	0.159591	0.116858	1.365686	0.1898
C	4.836829	2.890895	1.673125	0.1126
R-squared	0.887989	Mean dependent var		1.185303
Adjusted R-squared	0.828689	S.D. dependent var		3.168790
S.E. of regression	1.311554	Akaike info criterion		3.658420
Sum squared resid	29.24298	Schwarz criterion		4.138360
Log likelihood	-39.38868	Hannan-Quinn criter.		3.801132
F-statistic	14.97451	Durbin-Watson stat		2.341815
Prob(F-statistic)	0.000002			

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

ثانياً: فترات الإبطاء المثلى لدالة Pc في المملكة العربية السعودية: ان فترات الإبطاء المثلى هي (1,1,2,2) بالاستناد إلى معيار (Akaike).

الشكل البياني (38) فترات الإبطاء المثلى

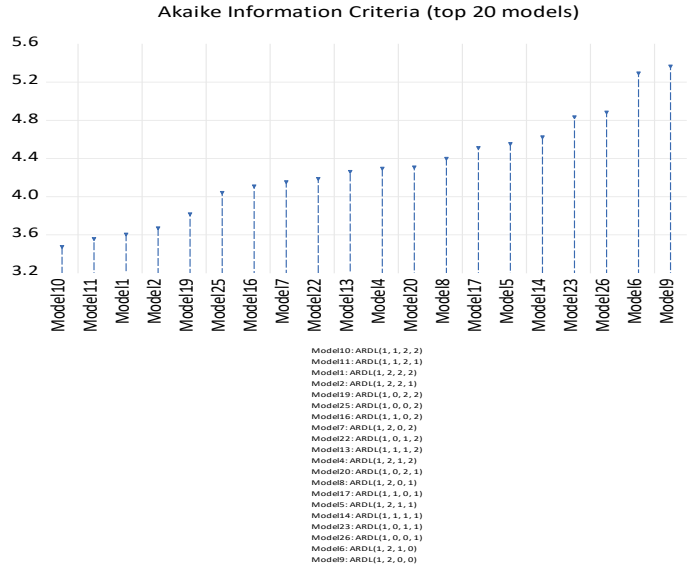

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviewes12.

ثالثا: اختبار الحدود Bunds test لدالة Pc في المملكة العربية السعودية

يتضح من الجدول (13) ان قيمة F المحتسبة وفقاً لاختبار الحدود هي (3.53) وهي أكبر من الحد الأدنى وأصغر من الحد الأعلى عند مستوى معنوية 1% وهذا يعني ان هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل وسنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (13) اختبار الحدود لدالة Pc في المملكة العربية السعودية

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.536291	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

رابعاً: الاختبارات التشخيصية لدالة Pc في المملكة العربية السعودية

أ- اختبار الارتباط التسلسلي:

يتضح من الجدول (14) ان قيمة F المحتسبة وChi- Square غير معنويتان عند مستوى 5% كون ان قيمة Prob أكبر من 5% وهذا يعني ان الأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (14) اختبار الارتباط التسلسلي لدالة Pc في المملكة العربية السعودية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 3 lags			
F-statistic	1.357441	Prob. F(3,14)	0.2962
Obs*R-squared	6.084039	Prob. Chi-Square(3)	0.1076

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

ب- عدم ثبات تجانس التباين:

يتضح من الجدول (15) ان قيمة F المحتسبة وChi- Square غير معنويتان عند مستوى 5% كون ان قيمة Prob أكبر من 5% وهذا يعني ان الأنموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين.

الجدول (15) عدم ثبات تجانس التباين لدالة Pc في المملكة العربية السعودية

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.993848	Prob. F(9,17)	0.4800
Obs*R-squared	9.308477	Prob. Chi-Square(9)	0.4093
Scaled explained SS	5.599571	Prob. Chi-Square(9)	0.7792

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

خامساً: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لدالة Pc في المملكة العربية السعودية

يتضح من الشكل (39) ان القيمة الاحتمالية ل Jarque - Bera غير معنوية عند مستوى 5% وحسب قيمة Prob التي كانت اكبر من 5% وهذا يعني ان الأنموذج يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

الشكل (39) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لدالة Pc في المملكة العربية السعودية

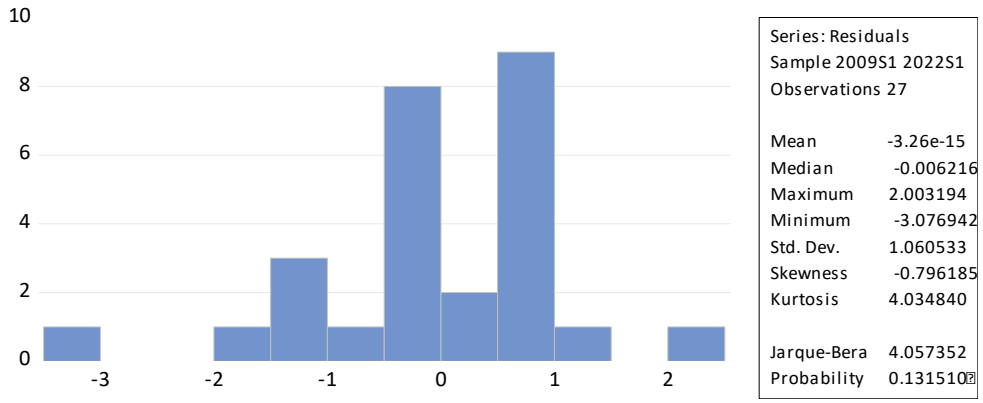

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

سادساً: اختبار استقرارية الأنموذج المقدر (Cusum , Cusum Of Squares) لدالة Pc في المملكة العربية السعودية

يتضح من الشكل (40) وفقاً لاختبار Cusum ان المعالم المقدرة معنوية عند مستوى 5% وذلك لأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة.

الشكل (40) الاختبارات الهيكلية لدالة Pc في المملكة العربية السعودية

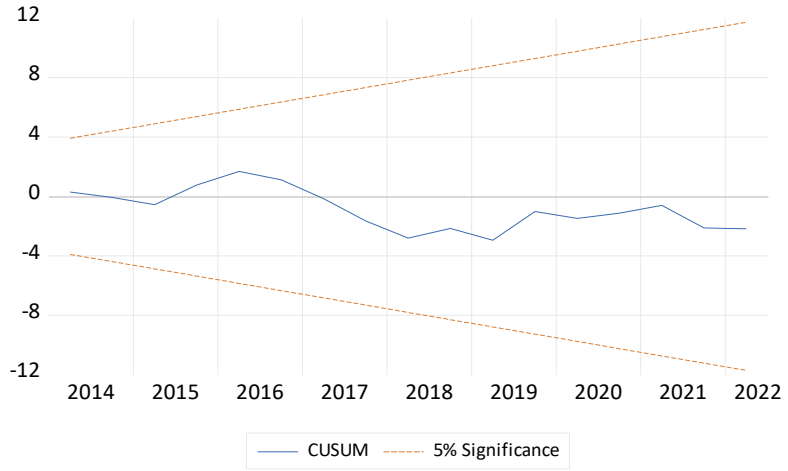

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

كما ويتضح من الشكل (41) وفقا لاختبار Cusum of squares ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع ضمن عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة بالأنموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل (41) Cusum of squares لدالة Pc في المملكة العربية السعودية

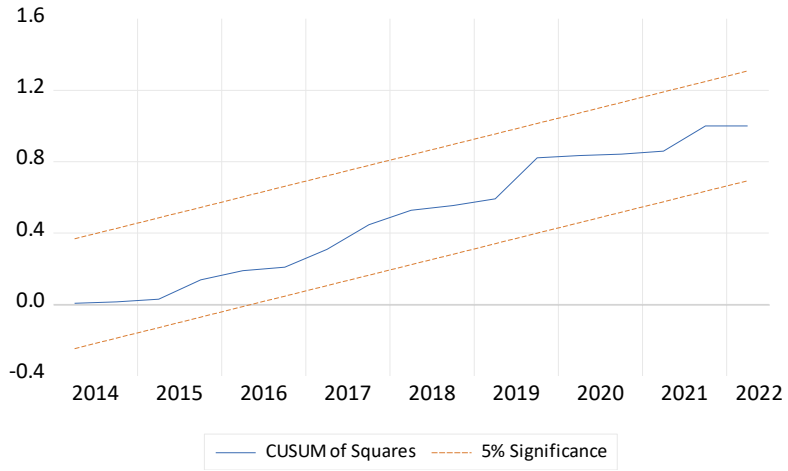

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

سابعاً: تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة Pc في المملكة العربية السعودية

يتضح ان متوسط دخل الفرد في سنة سابقة او سنتين او ثلاث سنوات سابقة لها اثر معنوي، في حين يتضح ان متغير Cw له اثر معنوي موجب عند مستوى 1% في متوسط دخل الفرد.

في حين يتضح ان متغير Iu له اثر معنوي عند مستوى 5% سالب في متوسط دخل الفرد (وذلك لأنه يمكن توسيع آفاق العمل) وبما ان معلمة تصحيح الخطأ أقل من 1 (القيمة المطلقة) وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة لتصحيح الاختلالات بالأجل القصير من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

وفي الاجل الطويل اتضح ان Cr كان لها اثر غير معنوي (وذلك بسبب عدم ارتباط البطاقات الالكترونية بالدخل، اذ يمكن لأي شخص بالغ امتلاك بطاقة الكترونية، بغض النظر عن دخله).

واتضح ان Cw كان لها اثر غير معنوي (وذلك لانها لا تؤثر على كمية السلع والخدمات المنتجة وبالتالي لا تؤثر على الدخل القومي).

واتضح ان Iu كان لها اثر غير معنوي أيضاً (وذلك بسبب نقص المهارات الرقمية فقد لا يمتلك بعض الأشخاص المهارات اللازمة للاستفادة من الانترنت بشكل كامل، مما قد يحد من فرصهم في الحصول على وظائف او بدء اعمال تجارية جديدة).

الجدول (16) تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة Pc في المملكة العربية السعودية

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PC(-1))	0.195134	0.110701	1.762716	0.0959
D(PC(-2))	0.273506	0.104788	2.610089	0.0183
D(PC(-3))	0.306133	0.107948	2.835915	0.0114
D(CW)	0.459099	0.063388	7.242728	0.0000
D(IU)	-0.206371	0.086681	-2.380815	0.0292
CointEq(-1)*	-0.401747	0.085962	-4.673521	0.0002
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	0.076453	0.135239	0.565318	0.5792
CW	-0.190263	0.241390	-0.788197	0.4414
IU	-0.116442	0.098757	-1.179072	0.2546
C	12.03949	9.200419	1.308581	0.2081
EC = PC - (0.0765*CR -0.1903*CW -0.1164*IU + 12.0395)				

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

المطلب الرابع: دالة معدلات الالتحاق بالتعليم (Sy) في المملكة العربية السعودية

أولاً: تقدير أنموذج ARDL لدالة Sy في المملكة العربية السعودية

SY=F(IU , CR , CW)

يتضح من الجدول (17) ان قيمة R^2 هي (0.95) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر95% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ، والنسبة المتبقية (5%) هي متغيرات أخرى غير داخلة في الأنموذج القياسي ، ويتضح ان قيمة R^2 المصححة هي (0.92) ويتضح ان قيمة F المحتسبة معنوية عند مستوى 5% وحسب قيمة Prob(0.000) وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (17) نتائج أنموذج (ARDL) لدالة Sy في المملكة العربية السعودية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SY(-1)	1.305393	0.190670	6.846354	0.0000
SY(-2)	-0.312336	0.184051	-1.697007	0.1118
CR	-0.009076	0.007461	-1.216551	0.2439
CW	-0.015792	0.012448	-1.268651	0.2253
CW(-1)	-0.002404	0.011188	-0.214853	0.8330
CW(-2)	-0.008465	0.013630	-0.621072	0.5445
CW(-3)	0.007354	0.011540	0.637274	0.5342
CW(-4)	-0.028569	0.013518	-2.113423	0.0530
IU	-0.001219	0.014035	-0.086848	0.9320
IU(-1)	0.055913	0.015705	3.560150	0.0031
IU(-2)	-0.026129	0.017646	-1.480761	0.1608
IU(-3)	-0.041871	0.013760	-3.042920	0.0088
C	1.075828	0.818179	1.314905	0.2097
R-squared	0.958623	Mean dependent var		2.559074
Adjusted R-squared	0.923156	S.D. dependent var		0.800777
S.E. of regression	0.221981	Akaike info criterion		0.133734
Sum squared resid	0.689858	Schwarz criterion		0.757655
Log likelihood	11.19460	Hannan-Quinn criter.		0.319258
F-statistic	27.02911	Durbin-Watson stat		2.293482
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

ثانياً: فترات الإبطاء المثلى لدالة Sy في المملكة العربية السعودية: ان فترات الإبطاء المثلى هي (1,4,0,0) بالاستناد إلى معيار (Akaike).

الشكل البياني (42) فترات الإبطاء المثلى

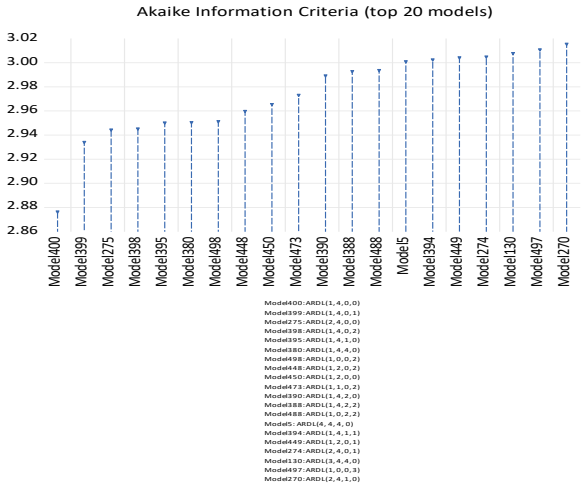

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviewes12.

ثالثاً: اختبار الحدود Bunds test لدالة Sy في المملكة العربية السعودية

يتضح من الجدول (18) ان قيمة F المحتسبة وفقاً لاختبار الحدود هي (3.15) وهي أكبر من الحد الأدنى وأصغر من الحد الأعلى عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني اننا نقع ضمن منطقة القرار غير الحاسم وعليه فأن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل وسنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (18) اختبار الحدود لدالة Sy في المملكة العربية السعودية

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.152745	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

رابعاً: الاختبارات التشخيصية لدالة Sy في المملكة العربية السعودية

أ- اختبار الارتباط التسلسلي:

يتضح من الجدول (19) ان قيمة F المحتسبة وChi- Square غير معنويتان عند مستوى 5% كون ان قيمة Prob أكبر من 5% وهذا يعني ان الأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (19) اختبار الارتباط التسلسلي لدالة Sy في المملكة العربية السعودية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 4 lags			
F-statistic	1.280629	Prob. F(4,10)	0.3406
Obs*R-squared	9.145830	Prob. Chi-Square(4)	0.0576

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

ب- عدم ثبات تجانس التباين:

يتضح من الجدول (20) ان قيمة F المحتسبة وChi- Square غير معنويتان عند مستوى 5% كون ان قيمة Prob أكبر من 5% وهذا يعني ان الأنموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

الجدول (20) عدم ثبات تجانس التباين لدالة Sy في المملكة العربية السعودية

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.338044	Prob. F(12,14)	0.2984
Obs*R-squared	14.42370	Prob. Chi-Square(12)	0.2745
Scaled explained SS	4.780025	Prob. Chi-Square(12)	0.9649

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

خامساً: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لدالة Sy في المملكة العربية السعودية

يتضح من الشكل (43) ان القيمة الاحتمالية ل Jarque - Bera غير معنوية عند مستوى 5% وحسب قيمة Prob التي كانت اكبر من 5% وهذا يعني ان الأنموذج يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

الشكل (43) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لدالة Sy في المملكة العربية السعودية

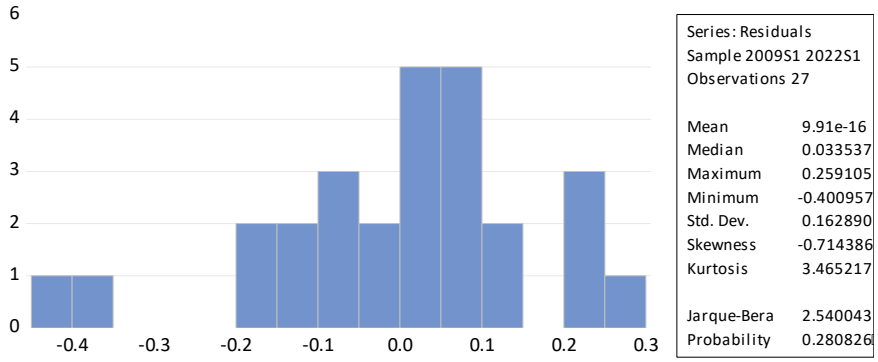

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

سادساً: اختبار استقرارية الأنموذج المقدر (Cusum , Cusum Of Squares) لدالة Sy في المملكة العربية السعودية

يتضح من الشكل (44) وفقاً لاختبار Cusum ان المعالم المقدرة معنوية عند مستوى 5% وذلك لأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة.

الشكل (44) الاختبارات الهيكلية لدالة Sy في المملكة العربية السعودية

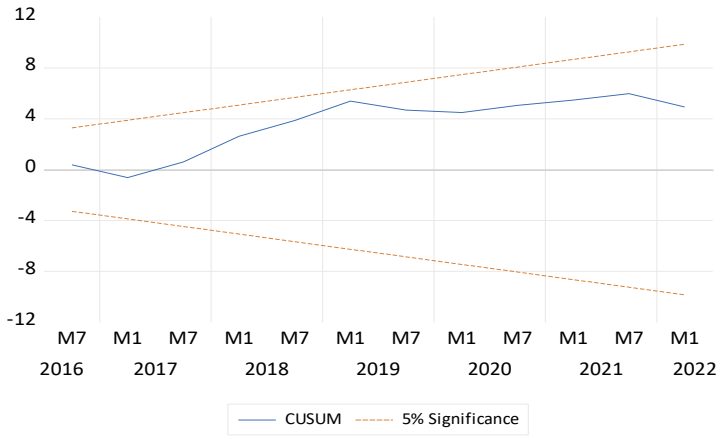

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

كما ويتضح من الشكل (45) وفقا لاختبار Cusum of squares ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع ضمن عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة بالأنموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

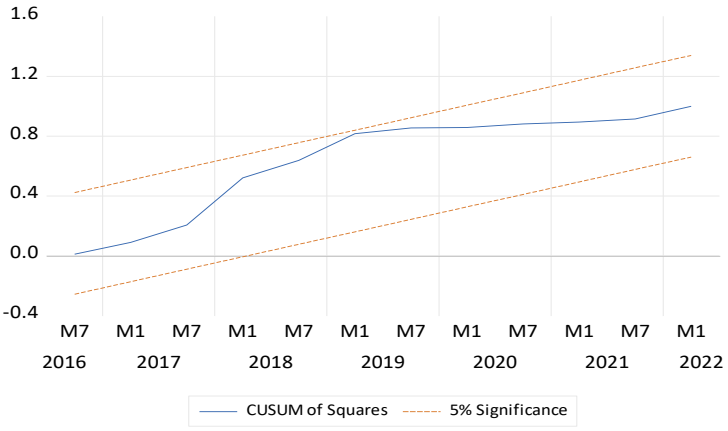

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

سابعاً: تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة Sy في المملكة العربية السعودية

يتضح ان Cw لسنة سابقة او سنتين او ثلاث سنوات سابقة لها اثر معنوي موجب عند مستوى 1% في عدد سنوات الدراسة، فأن زيادة السحوبات النقدية أدت الى زيادة سنوات الدراسة.

وان Iu لسنة سابقة او سنتين او ثلاث سنوات سابقة لها اثر معنوي عند مستوى 1% وموجب في سنوات الدراسة وهذا يعني ينطبق مع النظرية الاقتصادية.

ويتضح ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية الا انها اقل من العدد 1 (القيمة المطلقة) وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

وفي الاجل الطويل اتضح ان Cr غير معنوية (وذلك بسبب العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل مستوى الدخل والوضع الوظيفي للاسرة تلعب دوراً هاماً في تحديد مدة الدراسة).

واتضح ان Cw كان لها اثر غير معنوي (وذلك لانها هي أداة تمكن من إتمام المعاملات المالية بسهولة وسرعة لكنها لا تؤثر على سلوكيات الافراد او قراراتهم المتعلقة بالتعليم).

واتضح ان Iu كان لها اثر غير معنوي ايضاً (وذلك بسبب التفاوت في الوصول الى الانترنت حيث لا يتمتع جميع السعوديين بوصول متساو الى الانترنت مما قد يعيق قدرتهم على الاستفادة من فوائده التعليمية).

الجدول (21) تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة Sy في المملكة العربية السعودية

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SY(-1))	0.312336	0.134825	2.316607	0.0362
D(CW)	-0.015792	0.008420	-1.875601	0.0817
D(CW(-1))	0.029680	0.009196	3.227544	0.0061
D(CW(-2))	0.021215	0.008378	2.532166	0.0239
D(CW(-3))	0.028569	0.008847	3.229226	0.0061
D(IU)	-0.001219	0.010617	-0.114809	0.9102
D(IU(-1))	0.068000	0.011982	5.675110	0.0001
D(IU(-2))	0.041871	0.010924	3.833062	0.0018
CointEq(-1)*	-0.006943	0.001542	-4.501961	0.0005
Levels Equation				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	-1.307325	14.69961	-0.088936	0.9304
CW	-6.895967	78.35444	-0.088010	0.9311
IU	-1.916446	21.87794	-0.087597	0.9314
C	154.9593	1731.439	0.089497	0.9300

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12

المبحث الثاني

قياس وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في مصر

المطلب الأول: توصيف متغيرات الأنموذج القياسي:

من اجل تحديد طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي (E-views12) لمعرفة اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات في الاجل القصير والاجل الطويل ، وقد استخدمت البيانات بشكل نصف سنوي لمصر خلال المدة (2007 - 2022) ، يتضمن الأنموذج القياسي مجموعة من المتغيرات الاقتصادية وهي كالآتي:

المتغيرات التابعة

1- PC حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي

2 - SY معدلات الالتحاق بالتعليم

المتغيرات المستقلة

1- IU مستخدمين الإنترنت

2- CR البطاقات الإلكترونية

3- CW السحوبات النقدية

وعليه فأن توصيف الانموذج القياسي كالاتي:

PC=F(Iu) ..... (1)

Sy=F(Iu) .....(2)

PC=F(Cr) ..... (3)

Sy=F(Cr) .....(4)

PC=F(Cw) .... (5)

Sy=F(Cw) .....(6)

المطلب الثاني: اختبار استقراريه جذر الوحدة Stationarity للمتغيرات لدالة Pc في مصر

بعد إجراء اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع يتضح عدم استقرار المتغير (PC) على المستوى إلا أنه استقر بعد أخذ الفرق الأول بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (1%) ، وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%) وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

ويتضح عدم استقرار المتغير (SY)على المستوى إلا أنه استقر بعد أخذ الفروق بوجود قاطع عند مستوى معنوية (1%) ، وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%) وكذلك في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

ويتضح استقرار المتغير (CR) على المستوى في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (1%) وقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (10%) واستقر بعد أخذ الفروق الأولى في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (1%) وقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%) وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

ويتضح استقرار المتغير (CW) على المستوى في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (1%) وقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (10%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%) واستقر بعد أخذ الفروق الأولى في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (1%) وقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%) وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

ويتضح عدم استقرار المتغير (IU) على المستوى في حالة وجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام وعدم وجود قاطع واتجاه عام ، وبعد أخذ الفروق الأولى لم يستقر في حالة وجود قاطع فقط واستقر بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%) وعدم الاستقرار في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام.

الجدول (22) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة في مصر

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
	At Level					
		PC	SY	CR	CW	IU
With Constant	t-Statistic	-1.8123	-1.5182	-4.0299	-3.9769	4.1795
	Prob.	***0.3676***	***0.5109***	***0.0042***	***0.0048***	***1.0000***
		n0	n0	***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8710	-1.1581	-4.3649	-3.2942	1.5830
	Prob.	***0.6443***	***0.9012***	***0.0088***	***0.0902***	***1.0000***
		n0	n0	***	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.8960	-1.5583	-1.7345	-2.6760	5.4099
	Prob.	***0.3198***	***0.1103***	***0.0785***	***0.0093***	***1.0000***
		n0	n0	*	***	n0
	At First Difference					
		d(PC)	d(SY)	d(CR)	d(CW)	d(IU)
With Constant	t-Statistic	-4.6213	-5.5859	-4.6746	-4.4998	-0.8853
	Prob.	***0.0009***	***0.0001***	***0.0010***	***0.0015***	***0.7759***
		***	***	***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6446	-5.8035	-4.5634	-4.3852	-5.3551
	Prob.	***0.0046***	***0.0003***	***0.0063***	***0.0094***	***0.0010***
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7089	-5.2901	-4.6797	-4.5868	0.4380
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***	***0.8012***
		***	***	***	***	n0
Notes:						
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviewes12.

المطلب الثالث: تقدير دالة حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي

PC=F(IU , CR , CW)

أولاً: تقدير أنموذج ARDL لدالة Pc في مصر

يتضح من الجدول (23) ان قيمة R^2 هي (0.77) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر 77% من التغير الحاصل في المتغير التابع والنسبة المتبقية (23%) هي لمتغيرات أخرى غير داخلة في الأنموذج، ويتضح ان قيمة R^2 المصححة هي (0.63) ويتضح ان قيمة F المحتسبة معنوية عند مستوى 1% وهنا يعني ان الأنموذج المقدر معنوي عند مستوى 1% وحسب قيمة Prob(0.001) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة .

الجدول (23) نتائج أنموذج (ARDL) لدالة Pc في مصر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PC(-1)	0.304948	0.155615	1.959635	0.0677
CR	0.048925	0.037135	1.317504	0.2062
CR(-1)	-0.069359	0.051716	-1.341147	0.1986
CR(-2)	0.079087	0.054345	1.455286	0.1649
CR(-3)	-0.027200	0.051399	-0.529206	0.6039
CR(-4)	0.052793	0.036910	1.430297	0.1719
CW	0.003224	0.008981	0.358972	0.7243
CW(-1)	0.013603	0.011990	1.134499	0.2733
CW(-2)	-0.014866	0.008701	-1.708585	0.1069
IU	0.034034	0.012568	2.707977	0.0155
C	-1.642922	0.798058	-2.058649	0.0562
R-squared	0.775085	Mean dependent var		1.533333
Adjusted R-squared	0.634514	S.D. dependent var		1.358044
S.E. of regression	0.821012	Akaike info criterion		2.735009
Sum squared resid	10.78497	Schwarz criterion		3.262942
Log likelihood	-25.92262	Hannan-Quinn criter.		2.891991
F-statistic	5.513811	Durbin-Watson stat		1.698028
Prob(F-statistic)	0.001335			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviewes12.

ثانياً: فترات الإبطاء المثلى لدالة Pc في مصر

يوضح الشكل البياني (46) إن فترات الإبطاء المثلى هي (1,4,0,0) بالاستناد إلى معيار (Akaike).

الشكل البياني (46) فترات الإبطاء المثلى

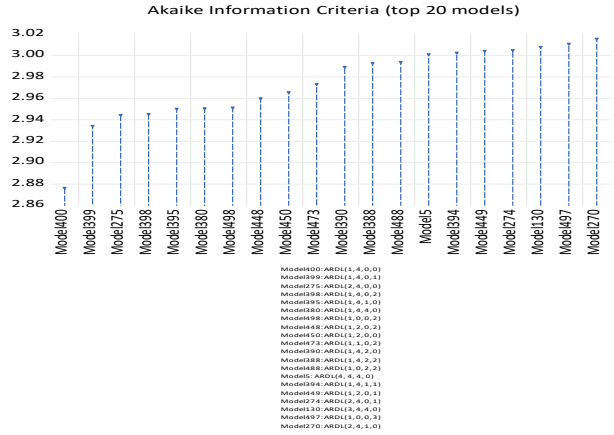

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviewes12.

ثالثاً: اختبار الحدود Bunds test لدالة Pc في مصر

يتضح من الجدول (24) ان قيمة F المحتسبة وفقاً لاختبار الحدود هي (5.89) وهي أكبر من الحد الأعلى عند مستوى معنوية 1% وهذا يعني هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل وسنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (24) اختبار الحدود لدالة Pc في مصر

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.894390	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

رابعاً: الاختبارات التشخيصية لدالة Pc في مصر

أ- اختبار الارتباط التسلسلي:

يتضح من الجدول (25) ان قيمة F المحتسبة وChi- Square غير معنويتان عند مستوى 5% كون ان قيمة Prob أكبر من 5% وهذا يعني ان الأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (25) اختبار الارتباط التسلسلي لدالة Pc في مصر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.493066	Prob. F(2,14)	0.6210
Obs*R-squared	1.776680	Prob. Chi-Square(2)	0.4113

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

ب- عدم ثبات تجانس التباين:

يتضح من الجدول (26) ان قيمة F المحتسبة وChi- Square غير معنويتان عند مستوى 5% كون ان قيمة Prob أكبر من 5% وهذا يعني ان الأنموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين.

الجدول (26) عدم ثبات تجانس التباين لدالة Pc في مصر

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.426254	Prob. F(10,16)	0.9129
Obs*R-squared	5.679864	Prob. Chi-Square(10)	0.8414
Scaled explained SS	2.623577	Prob. Chi-Square(10)	0.9889

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

خامساً: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لدالة Pc في مصر

يتضح من الشكل (47) ان القيمة الاحتمالية ل Jarque - Bera غير معنوية عند مستوى 5% وحسب قيمة Prob التي كانت اكبر من 5% وهذا يعني ان الأنموذج يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

الشكل (47) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لدالة Pc في مصر

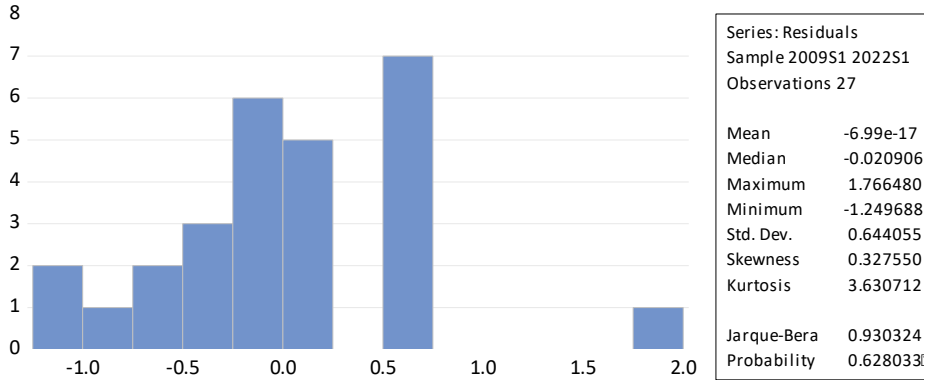

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

سادساً: اختبار استقرارية الأنموذج المقدر (Cusum , Cusum Of Squares) لدالة Pc في مصر

يتضح من الشكل (48) وفقاً لاختبار Cusum ان المعالم المقدرة معنوية عند مستوى 5% وذلك لأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة.

الشكل (48) الاختبارات الهيكلية لدالة Pc في مصر

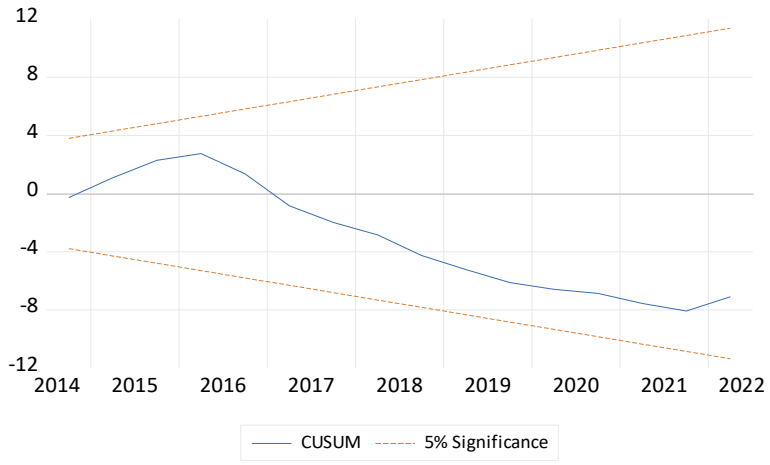

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

كما ويتضح من الشكل (49) وفقا لاختبار Cusum of squares ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع ضمن حدي القيم الحرجة وهذا يعني ان المعلمات الداخلة بالأنموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل (49)Cusum of squares لدالة Pc في مصر

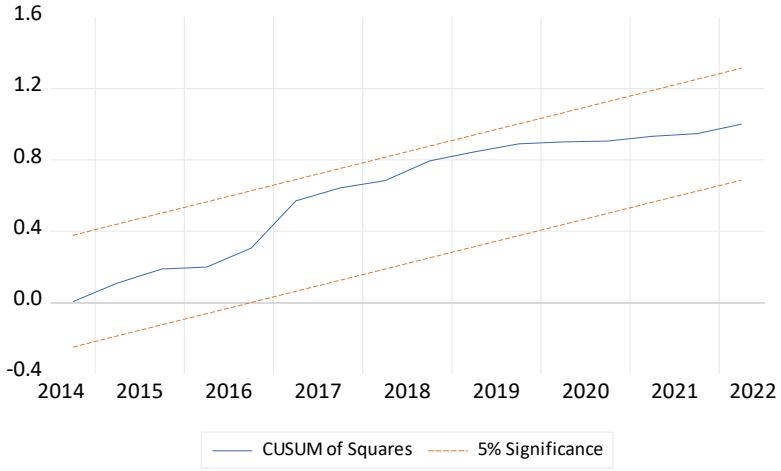

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

سابعاً: تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة Pc في مصر

يتضح ان معلمة (CR) ليس معنوية أي بمعنى ان متغير (CR) ليس له اثر معنوي في متوسط دخل الفرد (وذلك بسبب عدم وجود وعي ثقافي لفوائد استخدام البطاقات الإلكترونية ويعتقد البعض ان استخدام البطاقات غير آمن أو معقد) ، في حين يتضح ان معلمة (CR) لسنة سابقة لها اثر معنوي عند مستوى (1%) وسالب في متوسط دخل الفرد (وذلك لأن يمكن للبطاقات الإلكترونية أن تساعد الأفراد على تحديد ميزانياتهم والالتزام بها ، مما قد يساعد في توفير المال).

كما يتضح ان معلمة (CW) ليس لها اثر معنوي في متوسط دخل الفرد في الأجل القصير ويمكن تبرير ذلك بان السحوبات النقدية الإلكترونية لا تؤثر بشكل مباشر على متوسط دخل الفرد لأنها تمثل عملية نقل للأموال من حساب بنكي إلى يد الفرد ، دون زيادة أو نقصان في إجمالي الأموال المتاحة ، ويتضح ان معلمة (CW) لسنة سابقة له اثر معنوي عند مستوى (5%) وموجب وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، ويتضح ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) الا أنها اقل من العدد 1 قيمة مطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة من أجل الوصول إلى التوازن الطويل.

وفي الاجل الطويل اتضح ان (CR) لها اثر معنوي عند مستوى (5%) وموجب في متوسط دخل الفرد وهذا يرتبط بمستوي الوعي الثقافي لأفراد المجتمع والذي عادة يكون ذو علاقة بالأجل الطويل.

كما يتضح ان معلمة (IU) لها اثر معنوي عند مستوى (1%) وموجب في متوسط دخل الفرد وهذا يعني ان تطور شبكات الإنترنت تؤدي إلى زيادة فرص العمل ومن ثم الدخل في الأجل الطويل.

الجدول (27) تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة Pc في مصر

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CR)	0.048925	0.026697	1.832576	0.0855
D(CR(-1))	-0.104680	0.029813	-3.511255	0.0029
D(CR(-2))	-0.025592	0.028364	-0.902293	0.3803
D(CR(-3))	-0.052793	0.025754	-2.049881	0.0571
D(CW)	0.003224	0.005992	0.538053	0.5979
D(CW(-1))	0.014866	0.006307	2.356954	0.0315
CointEq(-1)*	-0.695052	0.114514	-6.069591	0.0000
Levels Equation				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	0.121208	0.051350	2.360432	0.0313
CW	0.002822	0.010608	0.266025	0.7936
IU	0.048966	0.016689	2.934045	0.0097
C	-2.363741	1.058531	-2.233039	0.0402

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

المطلب الرابع: تقدير دالة معدلات الالتحاق بالتعليم لدالة Sy في مصر

SY=F(IU , CR , CW)

أولاً: تقدير أنموذج ARDL لدالة Sy في مصر

يتضح من الجدول (28) ان قيمة R^2 هي (0.99) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر 99% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ، والنسبة المتبقية (1%) هي متغيرات أخرى غير داخلة في الأنموذج القياسي ، ويتضح ان قيمة R^2 المصححة هي (0.99) ويتضح ان قيمة F المحتسبة معنوية عند مستوى 1% وحسب قيمة Prob(0.001) وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (28) نتائج أنموذج (ARDL) لدالة Sy في مصر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SY(-1)	0.994982	0.096832	10.27530	0.0000
SY(-2)	-0.701966	0.146405	-4.794691	0.0001
SY(-3)	0.651525	0.107082	6.084379	0.0000
CR	-0.003130	0.000678	-4.613305	0.0002
CR(-1)	0.001196	0.000662	1.806905	0.0875
CW	0.000252	0.000260	0.970524	0.3446
CW(-1)	0.000130	0.000315	0.412303	0.6850
CW(-2)	0.000297	0.000216	1.373769	0.1864
IU	0.002633	0.000464	5.670588	0.0000
C	0.028827	0.106031	0.271872	0.7888
R-squared	0.993592	Mean dependent var		3.003441
Adjusted R-squared	0.990389	S.D. dependent var		0.213225
S.E. of regression	0.020904	Akaike info criterion		-4.625307
Sum squared resid	0.007866	Schwarz criterion		-4.149520
Log likelihood	74.75430	Hannan-Quinn criter.		-4.479854
F-statistic	310.1335	Durbin-Watson stat		1.682288
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

ثانياً: فترات الإبطاء المثلى لدالة Sy في مصر

يوضح الشكل البياني (50) ان فترات الإبطاء المثلى هي (1,1,3,3) بالاستناد إلى معيار (Akaike).

الشكل البياني (50) فترات الإبطاء المثلى

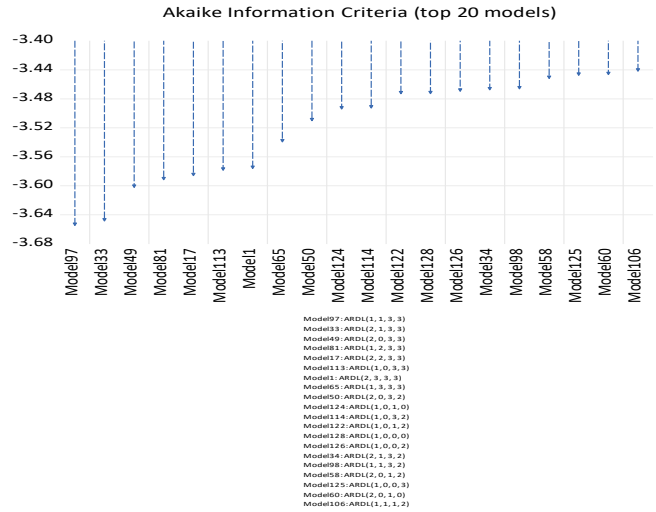

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

ثالثاً: اختبار الحدود Bunds test لدالة Sy في مصر

يتضح من الجدول (29) ان قيمة F المحتسبة وفقاً لاختبار الحدود هي (23.82) وهي أكبر من الحد الأعلى عند مستوى معنوية 5% وهذا أن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل وسنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (29) اختبار الحدود لدالة Sy في مصر

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	23.82495	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

رابعاً: الاختبارات التشخيصية لدالة Sy في مصر

أ- اختبار الارتباط التسلسلي:

يتضح من الجدول (30) ان قيمة F المحتسبة وChi- Square غير معنويتان عند مستوى 5% كون ان قيمة Prob أكبر من 5% وهذا يعني ان الأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (30) اختبار الارتباط التسلسلي لدالة Sy في مصر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.099015	Prob. F(2,16)	0.3571
Obs*R-squared	3.381952	Prob. Chi-Square(2)	0.1843

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

ب- عدم ثبات تجانس التباين:

يتضح من الجدول (31) ان قيمة F المحتسبة وChi- Square غير معنويتان عند مستوى 5% كون ان قيمة Prob أكبر من 5% وهذا يعني ان الأنموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين.

الجدول (31) عدم ثبات تجانس التباين لدالة Sy في مصر

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.025120	Prob. F(9,18)	0.4574
Obs*R-squared	9.488337	Prob. Chi-Square(9)	0.3935
Scaled explained SS	3.732275	Prob. Chi-Square(9)	0.9281

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

خامساً: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لدالة Sy في مصر

يتضح من الشكل (51) ان القيمة الاحتمالية ل Jarque - Bera غير معنوية عند مستوى 5% وحسب قيمة Prob التي كانت اكبر من 5% وهذا يعني ان الأنموذج يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

الشكل (51) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لدالة Sy في مصر

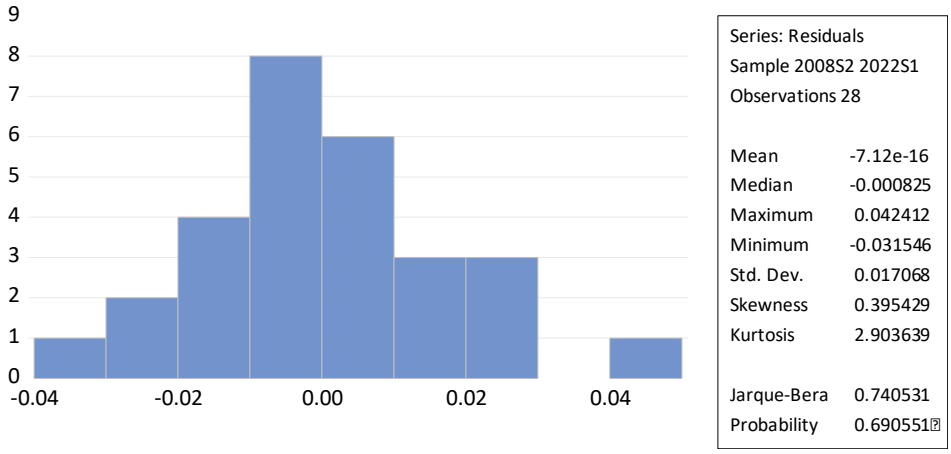

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

سادساَ: اختبار استقرارية الأنموذج المقدر (Cusum , Cusum Of Squares) لدالة Sy في مصر

يتضح من الشكل (52) وفقاً لاختبار Cusum ان المعالم المقدرة معنوية عند مستوى 5% وذلك لأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة.

الشكل (52) الاختبارات الهيكلية لدالة Sy في مصر

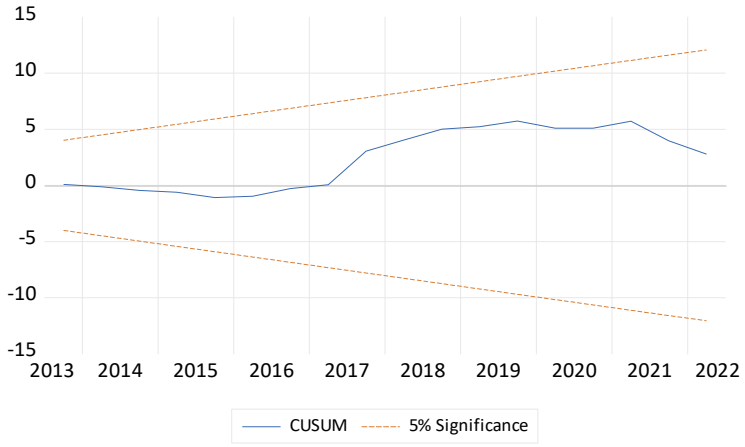

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

سابعاً: معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ ومعالم الأجل الطويل لدالة Sy في مصر

يتضح من الجدول (32) ان التغيرات في مؤشر (SY) ذات تأثير معنوي سالب عند مستوى 1% في مؤشر (SY) في مصر، أي بمعنى ان زيادة مؤشر (SY) في سنتين سابقتين بمقدار وحدة وأحدة يؤدي إلى انخفاض مؤشر (SY) في السنة الحالية، كما يتضح أيضاً ان مؤشر (CR) له تأثير معنوي أي ان زيادة مؤشر (CR) بمقدار وحدة وأحدة في سنة سابقة يؤدي إلى تراجع مؤشر (SY) للسنة الحالية (وذلك لأنها تسمح للطلاب بالتعلم في أي وقت وفي أي مكان).

أما فيما يخص المؤشر (CW) لسنة سابقة فان تأثيره معنوي فان زيادته بمقدار وحدة وأحدة يؤدي إلى تراجع مؤشر (SY) (وذلك لأنها تؤثر في زيادة الاستثمار في التعليم أي يمكن استخدام هذه الأموال لدفع رسوم التعليم وشراء الكتب والمواد الدراسية، وتوفير فرص تعليمية إضافية).

ووفق معلمة تصحيح الخطأ في الجدول (20) يتضح ان قيمة (CointEq-1)* هي (-0.055458) أي أنها معنوية عند مستوى 1% وسالبة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة وهذا يعني ان المدة الزمنية التي نحتاجها للوصول للتوازن في الأجل الطويل اكثر من ستة اشهر وثمانية ايام.

وفي الاجل الطويل اتضح من الجدول (32) ان مؤشر (CR) كان غير معنوي (وذلك لأنه لا يمكن استخدام البطاقات الإلكترونية كوسيلة مباشرة للتبادل بين الأفراد)، في حين ان مؤشر (CW) كان له تأثير غير معنوي عند مستوى 5% أي ان زيادته بمقدار وحدة وأحدة سيؤدي إلى زيادة مؤشر (SY) ويوضح الجدول أيضاً ان مؤشر (IU) له تأثير غير معنوي هو الاخر ويعود سبب ذلك إلى أنه قد يؤدي الاستخدام المفرط للأنترنت إلى تشتت انتباه الطل اب وإعاقة تركيزهم على الدراسة وقد يصبح بعض الطلاب مدمنين على الإنترنت مما يؤدي إلى اهمال واجباتهم المدرسية.

الجدول (32) تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة Sy في مصر

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SY(-1))	0.050441	0.084149	0.599425	0.5564
D(SY(-2))	-0.651525	0.077564	-8.399832	0.0000
D(CR)	-0.003130	0.000545	-5.745346	0.0000
D(CW)	0.000252	0.000147	1.719947	0.1026
D(CW(-1))	-0.000297	0.000142	-2.093951	0.0507
CointEq(-1)*	-0.055458	0.004596	-12.06636	0.0000
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	-0.034860	0.021467	-1.623891	0.1218
CW	0.012241	0.006086	2.011264	0.0595
IU	0.047485	0.032554	1.458663	0.1619
C	0.519791	1.627044	0.319470	0.7530
EC = SY - (-0.0349*CR + 0.0122*CW + 0.0475*IU + 0.5198)				

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews12.

المبحث الثالث

رؤية مقترح لدور الاقتصاد الرقمي في التنمية البشرية في العراق

المطلب الأول: التعليم

لا يمكن قياس تطور الدول دون تطور مستواها التعليمي، وكلما أرادت دولة التقدم والتطور في جميع مناحي الحياة، أولت التعليم العالي الاهتمام الأكبر، وفي العراق للتعليم العالي والتعليم الابتدائي هي نفسها التي كانت عليها قبل أكثر من ثلاثين عاما، سواء في القوانين والنتائج والاختبارات وطرق التدريس أو حتى نفس المواد التي يتم تدريسها إذا ما دققنا جيداً [1].

إن التعلم مهم للغاية في التغلب على العديد من الآثار السلبية للصراع والعنف، لأن الأطفال لا يحتاجون إلى الالتحاق بالمدرسة فحسب، بل يجب أيضاً توفير الظروف المناسبة لهم لتمكينهم من التعلم والدراسة ولهذا السبب تعمل اليونيسف مع وزارة التربية والتعليم لدعم ثلاث مبادرات لتحسين البيئات والنتائج التعليم في العراق[2]

أ- الإدارة المدرسية: يعزز هذا النهج اللامركزية وتقاسم السلطة بين معلمي المدارس الابتدائية والمعلمين وأفراد المجتمع، مما يسمح لأصحاب المصلحة المتعددين بالمشاركة في القرارات اليومية التي تعمل على تحسين إدارة المدرسة، مع لجان إدارة المدرسة وأولياء الأمور والمعلمين تعمل المجالس معاً لتطوير خطط التحسين المدارس التي تدعمها المنح المدرسية التي تقدمها اليونيسف.

ب- دمج المهارات الأساسية في نظام التعليم: تعمل اليونيسف مع وزارة التربية والتعليم لجعل البيئات المدرسية أكثر أماناً وأكثر ملاءمة لتعليم عالي الجودة كما تدعم اليونيسف تطوير الأطر والمواد التعليمية بما في ذلك الكتب المدرسية والمواد المرجعية، وستنظر أيضاً في تطوير أدوات تقييم نوعية لقياس مدى نجاح برنامج المهارات الحياتية، مثل التدريب النفسي الاجتماعي والانضباط الإيجابي والتربية المدنية للتماسك الاجتماعي هو من بين المهارات الأساسية التي تدعمها اليونيسف

ج- تحسين جودة التعليم: تخطط اليونيسف واليونسكو للعمل مع وزارة التربية والتعليم لتحسين جودة التعليم، حيث تدعم المنظمتان الدوليتان عمل الوزارة لإعداد خطة لتدريب وتطوير المعلمين على مدى 5 سنوات على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات كما تدعم اليونيسف التدريب في مجال التعليم والتعليم التشاركي والتدريب على المواد والإرشاد المنتظم داخل الفصول المدرسية من قبل المشرفين ومدراء المدارس.

ينتظر التعليم العالي في العراق مستقبلاً مشرقاً لتحولات جديدة يمكن أن تطال مؤسسات التعليم العالي كلها، عبرَ الإعلان عن مشروع أو وضع خطة مستقبلية طويلة المدى تغطي الخمس والعشرين سنة المقبلة، على أن يكون هناك فريق عمل

---

[1] صالح لفته ، تطوير التعليم في العراق ، وكالة نون الخبرية ، العراق ، 28-8-2023 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-6-2024 عبرَ الرابط: https://non14.net.

[2] تقرير التعليم – كل طفل في المدرسة ويتعلم ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-6-2024 عبرَ الرابط: https://unicef.or

علمي يستحق هذا الاسم على قدر من المسؤولية ويتمتع بالجدية والمتابعة اللازمة للوصول إلى أفضل النتائج، وتحقيق ذلك يجب على أعضاء الفريق تجاوز الجزيئات والتفاصيل والبدء بجدية في مرحلة التنفيذ، لأن الخطط والدراسات وحدها لا تكفي وقد رأينا أن العديد من الجهات الحكومية أعدت خططاً واستراتيجيات جميلة ومنظمة وعناوين براقة ، إلا أن التنفيذ بدأ ببطء ولا يتوافق مع الجدول الزمني للخطط يتضاءل الحماس ويتم التخلي عن المشاريع، خاصة عندما تتغير القيادة، ويتبدل المسؤولون عن التخطيط ، ويأتي القادة الجدد برؤى وأولويات مختلفة وبالتالي تضيع الجهود بسبب عدم وجود هيئة مسؤولة عن مراقبة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات المعتمدة من الجهات العليا [1].

أولاً: كيفية تطوير التعليم في المدارس

في ظل التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم في مختلف المجالات، ولا سيما في مجال التعليم أصبح من الضروري تطوير النظم المدرسية، حيث أن هناك اتجاه كبير نحو تعزيز التعلم الذاتي لدى الطلاب، ولهذا السبب سوف نوضح كيفية تطوير التعليم في المدارس.

ثانياً: استخدام استراتيجيات التعلم النشط

يعد تخطيط الدرس أمراً مهماً لتحقيق الكفاءة وجذب انتباه الطلاب لذلك يجب على المعلم عند الإعداد والتحضير للدرس أن يأخذ في الاعتبار أنه يتضمن استراتيجيات التعلم النشط، والتي تهدف إلى زيادة كفاءة الطلاب وخلق بيئة تعليمية غنية ومتنوعة وتحويل دور المعلم من ملقن إلى مرشد وموجه ويعتمد على تركيز الطالب أكثر على نفسه، مما يساعد على تطوير مهاراته الشخصية مثل: حسن الاستماع، والقدرة على الحوار، وغيره [2].

من استراتيجيات التعلم النشط ما يأتي: [3]

التعلم التعاوني، العصف الذهني، سرد القصص، تعلم الأقران، لعب الأدوار، حل المشكلات، الخرائط الذهنية، الأركان التعليمية، والألعاب.

الاهتمام بالمدارس يترتب على إدارة المدرسة أثناء سعيها إلى تطوير بيئة التعليم العمل على الاهتمام بالمدرسة عبرَ ما يأتي: [4]

أ- تهيئة البيئة المدرسية عبرَ تطوير إمكانياتها ومناهجها وطرق تدريس معلميها.

---

[1] يوسف مصطفى القاضي ، محمد مصطفى زيدان ، اتجاهات ومفاهيم تربوية ونفسية حديثة ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2008 ، ص36.

[2] منال حسن رمضان، استراتيجيات التعلم النشط/ التعلم النشط – ضبط الذات – التفكير الإيجابي – الابداع والشعور الإبداعي، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص11- 12.

[3] منال حسن رمضان، مصدر سبق ذكره، ص41.

[4] حكمت الحلو، بالمدارس الاهتمام بالمدارس، مشكلات الأطفال السلوكية في البيت والمدرسة، دار النشر للجامعات، 2009، ص 186.

ب- معاملة المعلمين باحترام، والتأكد من أنّ المعلمين بدورهم يُعاملون الطلبة بأفضل الأساليب.

ت- الابتعاد عن الأساليب التقليدية، وذلك بتوفير الجو المناسب لعلاج المشكلات بالأساليب الحديثة.

ث- الاهتمام بالأنشطة الصفية، وتدريب المعلمين على الإدارة الصفية الفعالة.

ج-التعاون مع أولياء أمور الطلبة، وتشجيعهم على حضور اجتماعات الآباء.

ح- الاهتمام بسجلات الحضور والغياب؛ وهذا لأنها تُعلم الطلبة الانتظام والالتزام لحضور الحصة الدراسية.

خ- تخفيف الواجبات المدرسية، وعدم ربطها بالعقاب.

ثالثاً: تطوير محتوى المناهج التعليمية

إن طبيعة العصر والتغيرات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو العلمية أو السياسية، تحتم على مصممي المناهج والمشرفين التربويين تطوير المواد والأدلة التعليمية، وهكذا لكل من يعمل في هذا المجال ويتطلب من التربية والتعليم تقديم مقترحاتهم الدورية لتطوير وتحسين البرامج الدراسية[1].

رابعاً: اختيار المعلمين الأكفاء

يجب على إدارة المدرسة التأكد من اختيار المعلمين ذوي الكفاءة العالية والمعرفة في جميع جوانب المادة التي يقومون بتدريسها، كما تتأكد من تمتعهم بعدة صفات، منها ما يلي: [2]

التوازن النفسي، العدل، الصبر، المرونة، الحماس، التعاون، العطاء، الحكمة، التنظيم والتخطيط.

خامساً: توظيف التقنيات الحديثة في التعليم

يساعد توظيف التقنيات الحديثة في التعليم على تطوير مستوى التعليم في المدارس، وذلك عبرَ استخدام التكنولوجيا الحديثة واستخدامها بمختلف الوسائل المرئية والمسموعة وغيرها، كما إن تمكين الطلاب من استخدام التقنيات الحديثة يتيح لهم التكيف مع التغيرات التي تحدث في التعليم، مثل: تحويل التعليم ما بعد التعليم أو التعلم المدمج، وتكمن أهمية هذه التقنيات في التعليم في ما يلي: [3]

أ-توفير الوقت والجهد في تقديم المعلومات للطلاب.

ب- مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب والقدرة على التعرف عليها.

ج- زيادة فاعلية المعلم عبرَ دعمه في تنويع طرق التدريس والابتكار.

د- جذب انتباه الطلاب وزيادة تركيزهم وزيادة حماستهم واستمتاعهم.

---

[1] فرج المبروك، المناهج التعليمية ، دار حميثرا للنشر والترجمة، الطبعة 1، 2016، ص 214.

[2] كامل عبدوني، حقيقة المعلم والمتعلم بالفكر الإسلامي، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2005، ص 149.

[3] وليد عبد بني هاني، استخدام وتوظيف تقنيات التعليم في الحصة الصفية، دار عالم الثقافة للنشر، 2018، ص 20.

المطلب الثاني: الصحة

لتطوير الخدمات الصحية لا بد أولاً من وضع أهداف ترسم خريطة طريق واضحة تسمح للمؤسسة بتحديد أولوياتها ومراحل التحسين والتطوير اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، مع ضرورة إدراك أن عملية التحسين والتطوير هي عملية مستمرة لا تتوقف ، كما يجب على المؤسسات الراغبة في تطوير خدماتها الصحية أن تقوم بتقييم عملها بشكل مستمر، وتحديد الأخطاء، والعمل على علاجها ومنع تكرارها مستقبلا، والتركيز على نقاط القوة لديها والنهوض بها والتغلب على العقبات التي تقف أمامها [1].

وقد اختلف مفهوم الخدمات الصحية الأولية اختلافاً كبيراً عما كان عليه قبل ثلاثين عاما، وتشير خدمات الرعاية الصحية، بالمعنى العام إلى أنها تلك التدابير التي تتخذها الدولة لصالح أفراد المجتمع.

أولاً: مبررات لقيام الحكومة بدور كبير في القطاع الصحي وهي: [2]

1- إن العديد من الخدمات المتعلقة بالصحة مثل التوعية الصحية ومكافحة الأمراض المعدية، هي من المنافع العامة التي يجب إتاحتها للمجتمع، ومشاركة الحكومة ضرورية.

2- يُعدُّ توفير الخدمات الصحية نهجا فعالا ومقبولا اجتماعيا للحد من الفقر، لأن الحصول على الرعاية الصحية الأساسية هو حق من حقوق الأنسان.

3- قد تتطلب المسألة اتخاذ إجراءات من قبل الحكومة لمعالجة بعض القضايا الصحية مثل احتمالية المرض، وفعالية الرعاية الصحية، ونقص التأمين الصحي والتدخل الحكومي لتحسين وتوسيع برامج الرعاية الصحية.

ثانياً: تحديد مراحل دراسة السياسة الصحية على النحو التالي:

1- شرح العناصر الأساسية للنظام الصحي والمشكلات الصحية في المجتمع.

2- دراسة أولويات السياسات الصحية في المجتمع.

3- دراسة تدخلات ومخرجات سياسات صحة المجتمع لتحديد نتائج هذه السياسات.

4- تقدير مدى فعالية السياسات الصحية إذا كانت قادرة على استخدام الموارد.

وكذلك توفير البيئة المناسبة للعمل على تطوير الخدمات الصحية، لا بد من وجود بنية تحتية مناسبة قادرة على مواكبة التطور المنشود للخدمات الصحية، كما لا بد من وجود مرافق الرعاية الصحية المناسبة، والتي يجب أن تكون موثوقة وآمنة ومنظمة وقادرة على الحفاظ على خصوصية المريض وتقديم خدمات طبية عالية الجودة ولضمان عملية تطوير

---

[1] طرق لتحسين الرعاية الصحية ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22-6-2024 ، على الرابط: https://proactive-md.com/5-ways-to-improve-the-quality-of-healthcare

[2] فرت أبات ، روزماري ماكماهون، ترجمة على عبد الله، تطوير أساليب تعليم العاملين في الرعاية الصحية، دلمون للنشر، نيقوسيا، جامعة بيرزت، 1989، ص 11.

الخدمة الصحية، لا بد من وجود موظفين مدربين تدريباً جيداً يمكنهم تقديم الخدمات الصحية المناسبة ولتحقيق ذلك لا بد من تحسين بيئة العمل للموظفين والعمل على تدريبهم وخلق الحوافز والمكافآت المتنوعة.

وأيضاً تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية، تعتبر عملية الوصول إلى الخدمات الصحية والرعاية الصحية من أهم العوامل المؤثرة على تحسين وتطوير مستوى الخدمات الصحية، لأنه يجب أن يحصل المريض على الرعاية الصحية المناسبة في الوقت والمكان المناسبين للحصول على النتائج الصحيحة لا تقتصر عملية الوصول إلى الخدمات الصحية على الزيارة. يُعدُّ الطبيب والحصول على الرعاية وتوقيتها من أهم معايير تقييم مستوى الخدمات الصحية إشراك المرضى في عملية العلاج إن عملية مشاركة المرضى والتفاعل معهم فيما يتعلق بوضعهم الصحي والخطوات العلاجية الواجب اتباعها تساهم في أحدى الوسائل المهمة لتطوير الخدمة الصحية ، وتتطلب هذه العملية أطباء متخصصين يتفاعلون مع المرضى وأسرهم ويتحدونهم للتفكير بشكل أكثر شمولية وتحسين التواصل بينهم، مما يحسن جودة الخدمات الرعاية الصحية المقدمة[1].

المطلب الثالث: الأنفاق العام

يشكل الأنفاق العام أداة مهمة في السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف النمو والاستقرار والإصلاح الاقتصادي، بغض النظر عن توجهات النظام وفلسفته وطبيعة ملكيته، وتتزايد هذه الأهمية مع النمو المستمر للأنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية، إلا ما يندر في سنوات معينة ولأسباب استثنائية [2]، وكما هو معروف فإن العراق غني بالموارد لكنه فقير بالإنجازات، والسبب الرئيسي لذلك هو انخفاض الكفاءة الإدارية وانتشار الفساد المالي والإداري (بشهادة المؤسسات الدولية والمحلية).

ومن أجل التوسع في الأنفاق هناك العديد من الخطط منها: [3]

1- ضرورة تكثيف جهود الدولة لضبط وترشيد الأنفاق وهذا يتطلب إصلاح بنود الأنفاق العام وجوانبه المختلفة، وتحسين كفاءة إدارات الأنفاق والدين العام، ووضع الموازنات في منظور متوسط المدى يأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة وأهداف التنمية وينبغي أن يكون شعار أصحاب القرار أن المهم ليس مقدار الأنفاق، بل مدى استفادة أفراد المجتمع من هذا الأنفاق.

---

[1] https://proactive-md.com/5-ways-to-improve-the-quality-of-healthcare

[2] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة – مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، الإسكندرية، 2005. ص98.

[3] مجدي الشوربجي، اقتصاد المالية العامة، القاهرة، 2008. ص142.

2- العمل على فك الارتباط بين تقلبات الأنفاق وتقلبات الدخل (خاصة النفط) والناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى تفعيل دور سياسة الموازنة للتعامل مع تقلبات الدورة الاقتصادية. [1]

3- إن استخدام الفوائض المالية الكبيرة لتخصيصها لتطوير وتحسين البنية التحتية وتحسين التعليم والصحة سيكون أكثر فعالية إذا صاحب ذلك مزيد من التخفيض في الدين العام (سندات الدولة)، وإنشاء وتمويل استقرار الدخل. الصناديق وصناديق الادخار وذلك لضمان استقرار الوضع المالي.

4- من الأمور التي تثقل كاهل موازنة الدولة هو موضوع الدعم ولا سيما البطاقة التموينية، وقد يكون إلغاءها في الوقت الحاضر غير مقبول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، لأنه يشكل عبئا إضافيا على الطبقات الفقيرة في المجتمع ولكن من ناحية أخرى، يجب على صناع القرار وصانعي السياسات الاقتصادية وضع أجندة مستقبلية ، وبفضل ذلك سيتم إيجاد بدائل واقعية للاستغناء عن البطاقة التموينية، لافتا إلى أن إلغاء الدعم، ولو بشكل تدريجي، سيكون أحد العوامل المهمة في علاج عجز الموازنة العامة الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي في السنوات الأخيرة. [2]

5- إن المطلوب في ظل واقع الاقتصاد العراقي هو صياغة سياسة إنفاق تعتمد على تحديد الأولويات لتحقيق أهداف مثل الاستقرار المالي والنقدي، والوصول إلى مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي، وإجراء تعديلات على السياسات النقدية اختلال توازن الموازنة العامة والاقتصاد بشكل عام، وخفض نسبة البطالة، وعلى الرغم من الترابط والتأثير المتبادل بين هذه الأهداف والمشكلات الفرعية الأخرى الناتجة عنها، وعلى الرغم من أهمية كل منها، إلا أن الباحث يرى أنه من الضروري إعطاء أولوية وأهمية استثنائية لهدف مكافحة البطالة، لأنه أحد أهداف مكافحة البطالة من أهم الأهداف المشاكل الخطيرة التي تعاني منها البلاد، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي ولكن أيضاً على المستوى الاجتماعي والسياسي, يتطلب تركيز السياسة الاقتصادية على المشاريع التي توفر فرص العمل، بما في ذلك إعادة إعمار المشاريع المدمرة والمتوقفة، واستكمال مشاريع البنية التحتية والنقل نحو مشاريع التنمية الصناعية والزراعية، ويجب أن يتم ذلك أيضاً عبرَ تفعيل القطاع الخاص وخلق البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر[3].

إن الرؤية لمقترح الأنفاق العام في العراق وارتباطه بالاقتصاد الرقمي تتطلب استراتيجية شاملة تركز على تحسين كفاءة الأنفاق وتعزيز الشفافية وتبني التكنولوجيا الرقمية ، فيما يلي بعض النقاط الأساسية: [4]

---

[1] جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010. ص37.

[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، 2005، ص87.

[3] عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، عمّان، 2011، ص59.

[4] نماء علي مجيد ، أحمد صبيح عطية، التخصيص الامثل للأنفاق العام... معالجة موضوعية لتحقيق النمو الاقتصادي، العراق حالة دراسية للمدة 2004–2018 ، 2020 ، ص65.

أولاً: تحسين كفاءة الأنفاق العام

1- إصلاح النظام المالي: اعتماد نظام مالي حديث قادر على متابعة الأنفاق العام بدقة وتحسين توزيع الموارد.

2- الحد من الفساد: استخدام تقنيات مثل block chain لضمان الشفافية والحد من الفساد في عمليات الأنفاق العام.

3- إدارة الدين العام: وضع خطط استراتيجية لإدارة الدين العام بشكل فعال وخفض سعر الفائدة المدفوعة على الدين.

ثانياً: تحسين الشفافية [1]

1- نشر البيانات المالية: توفير منصات إلكترونية لنشر البيانات المالية الحكومية بشكل دوري ومفهوم للجميع.

2- المراقبة والمحاسبة: إنشاء أنظمة إلكترونية لمراقبة الأنفاق الحكومي وضمان المساءلة.

3- المشاركة المجتمعية: إشراك المواطنين في مراقبة الأنفاق الحكومي عبرَ المنصات الإلكترونية التي تتيح لهم تقديم الشكاوى والاقتراحات.

ثالثاً: تبني الاقتصاد الرقمي

1- الاستثمار في البنية التحتية الرقمية: تطوير شبكات الإنترنت وتحسين الوصول إلى التكنولوجيا في جميع أنحاء البلاد.

2- التعليم والتدريب: تقديم برامج التعليم والتدريب لتحسين مهارات العاملين في القطاع العام والشباب في مجال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي.

3- التجارة الإلكترونية: تشجيع ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للانتقال إلى التجارة الإلكترونية لتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق وزيادة إيراداتها.

رابعاً: استخدام التكنولوجيا في الأنفاق العام [2]

1- التحول إلى الخدمات الإلكترونية: تحويل الخدمات الحكومية إلى منصات إلكترونية لتسهيل الوصول إليها وخفض التكاليف.

2- نظام الدفع الرقمي: اعتماد نظام دفع رقمي لتسهيل عمليات الدفع والتحصيل الحكومية.

3- تحليل البيانات: استخدم تقنيات تحليل البيانات الضخمة لتحسين قرارات الأنفاق وتحديد الأولويات.

---

[1] احمد ابريهي عَلي، نمو الاقتصاد العراقي نحو عام 2040 (سيناريو للمسار الرئيس)، (2018) ، ص45 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20-6-2024 ، عبرَ الرابط: https://cbi.iq.

[2] نماء علي مجيد ، مصدر سبق ذكره ، ص79.

الاستنتاجات

والتوصيات

الاستنتاجات

1- أدى التطور التكنولوجي وتطور نظم الاتصالات والمعلومات إلى تغير في بعض العلاقات والمفاهيم والاتجاهات الاقتصادية ومن نتائج هذه التطورات التحول من اقتصاد قائم على الأصول الملموسة إلى اقتصاد قائم على الأصول غير الملموسة.

2- بتطبيق بعض مؤشرات اقتصاد الرقمي على الاقتصاد العراقي، تظهر فجوة كبيرة في العديد من المجالات الأساسية، كالتعليم والبنية التحتية المرتبطة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبحث العلمي والإبداع وتراجع مستويات النمو الاقتصادي.

4- ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق مما يؤدي إلى انعكاس هذا الضعف على الاقتصاد الرقمي في العراق نتيجة سوء الإدارة الاقتصادية والسياسية.

5- يعاني العراق من ارتفاع مستوى الأمية الرقمية بسبب انخفاض الأنفاق على قطاع التعليم والبحث والتطوير الذي وصل إلى 5% من الأنفاق العام، مما كان له أثر سلبي على الاقتصاد الرقمي.

6- قد أدى تدهور الوضع الأمني في العراق إلى هجرة الباحثين إلى الخارج، وغياب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن الاستفادة منه في نقل التكنولوجيا، وتراجع فرص العمل وتدهور الإنتاج والاستهلاك في كل القطاعات.

7- يمكن للاقتصاد الرقمي أن يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، إذا تم الاهتمام به عبرَ تطبيق تكنولوجيات الحوسبة والمعلومات والاتصالات على الأنشطة الاقتصادية الزراعة والصناعة والتجارة والمالية والخدمات والتركيز على الخبرات والمهارات والعقول المحلية وحاملي الشهادات العلمية.

8- تم استخدام نموذج ARDL لتحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية مثل حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي ومعدلات الالتحاق بالتعليم أظهرت النتائج وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الاقتصاد الرقمي ومؤشرات التنمية البشرية، حيث تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وتوضح النتائج أن الاقتصاد الرقمي له تأثير إيجابي على التنمية البشرية في مصر.

9- في المملكة العربية السعودية، أظهرت نتائج تحليل نموذج ARDL وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاقتصاد الرقمي ومؤشرات التنمية البشرية تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، مما يشير إلى تأثير إيجابي للاقتصاد الرقمي على التنمية البشرية في المملكة.

10- تم إثبات أن الاقتصاد الرقمي في مصر له تأثير إيجابي على حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي ومعدلات الالتحاق بالتعليم هذه النتائج تشير إلى أن الاقتصاد الرقمي يسهم في تحسين مستوى التعليم وزيادة الدخل في مصر.

11- أن الاقتصاد الرقمي له تأثير كبير ومباشر على مؤشرات التنمية البشرية قد تم إثباتها بناءً على النتائج الإحصائية من كلا البلدين (مصر والمملكة العربية السعودية)، النتائج أظهرت أن الاقتصاد الرقمي يسهم بشكل إيجابي في تحسين مؤشرات التنمية البشرية مثل التعليم والدخل

12- تأثير الاقتصاد الرقمي على التعليم :يظهر الاقتصاد الرقمي تأثيراً إيجابياً على التعليم من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات وتوفير أدوات تعليمية حديثة، مما يؤدي إلى زيادة متوسط سنوات الدراسة.

13- تأثير الاقتصاد الرقمي على الصحة :يسهم الاقتصاد الرقمي في تحسين الخدمات الصحية عبر تطبيقات الرعاية الصحية الرقمية ونظم المعلومات الصحية، مما يعزز من جودة الرعاية الصحية.

14- تأثير الاقتصاد الرقمي على الدخل :يعزز الاقتصاد الرقمي من فرص العمل ويزيد من الكفاءة الاقتصادية من خلال تسهيل الأعمال التجارية الإلكترونية، مما ينعكس إيجابياً على حصة الفرد من الدخل القومي، وتم استخدام نموذج ARDLلتحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض مؤشرات التنمية البشرية في مصر حيث أظهرت النتائج وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الاقتصاد الرقمي ومؤشرات التنمية البشرية، وقد أثبت التحليل الإحصائي أن:

- حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي :(PC) أظهرت النتائج أن الاقتصاد الرقمي له تأثير إيجابي على حصة الفرد من الدخل القومي، حيث يساهم في زيادة الدخل من خلال تحسين الكفاءة الاقتصادية وتوفير فرص عمل جديدة.

- معدلات الالتحاق بالتعليم :(SY)بينت النتائج أن استخدام الإنترنت والبطاقات الإلكترونية والسحوبات النقدية له تأثير إيجابي على متوسط سنوات الدراسة، مما يعزز من مستوى التعليم في مصر.

15- في المملكة العربية السعودية، أظهرت نتائج تحليل نموذج ARDL أيضًا وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الاقتصاد الرقمي ومؤشرات التنمية البشرية. وقد أثبت التحليل أن:

- حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي :(PC) يشير التحليل إلى أن الاقتصاد الرقمي يساهم بشكل إيجابي في زيادة حصة الفرد من الدخل القومي، مما يعكس تحسن الظروف الاقتصادية وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

- معدلات الالتحاق بالتعليم :(SY)أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين الاقتصاد الرقمي ومتوسط سنوات الدراسة، حيث يساهم الاقتصاد الرقمي في تحسين مستوى التعليم من خلال توافر المعلومات والتقنيات التعليمية الحديثة.

التوصيات

1- تعزيز البنية التحتية الرقمية :ضرورة تحسين البنية التحتية للإنترنت والتقنيات الرقمية لضمان استفادة أكبر من الاقتصاد الرقمي.

2- دعم التعليم الرقمي :زيادة الاستثمارات في التعليم الرقمي لتوفير أدوات تعليمية حديثة والوصول إلى جميع شرائح المجتمع.

3- تطوير السياسات الصحية الرقمية :دعم الابتكارات في مجال الرعاية الصحية الرقمية لتحسين جودة الخدمات الصحية وتوفيرها بشكل أوسع.

4- تشجيع التجارة الإلكترونية :تسهيل الإجراءات وتشجيع التجارة الإلكترونية لتوسيع فرص العمل وزيادة الدخل.

5- زيادة التخصيصات اللازمة لتطوير برامج البحث العلمي مع السماح للقطاع الخاص يلعب دور أساسي في تلبية متطلبات اقتصاد الرقمي عبرَ تشجيع التعاون المشترك بين دعم من القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الحكومية

6- في مواجهة تحديات التطورات التكنولوجية المتلاحقة، لا بد من إعادة النظر ودراسة وتحليل الواقع وتحديد متطلبات المرحلة المقبلة من التنمية البشرية وصياغة أهداف واضحة واستراتيجيات طموحة، وأهمها إبرام اتفاقيات التعاون مع الجامعات العالمية والمتقدمة للعمل على نقل التكنولوجيا ونشر فوائد اقتصاد الرقمي في تفعيل التنمية البشرية.

7- إن الاهتمام بالتنمية البشرية في الاقتصاد العراقي يؤدي إلى دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتذليل العقبات التي تواجه هذه المشاريع من شأنه أن يوفر للمجتمع العراقي تنمية بشرية على مستوى عال من الكفاءة، مما يعود بالنفع على المجتمع ككل سواء في توفر السلع والخدمات بأسعار مناسبة عبرَ المنافسة وتوفر فرص العمل التي ستتغلب في النهاية على مشكلة البطالة المتفاقمة في العراق.

8- الاهتمام برأس المال البشري وتطويره وتشجيع الملاكات المتخصصة في مجال تكنولوجية الاتصالات والمعلومات، لأنهم يشكلون العنصر الأهم والعامل الأساسي الذي يبنى عليه الاقتصاد الرقمي.

9- يجب تطوير التقنيات الرقمية ونشرها مع مراعاة آثارها الإيجابية في سياق الطموح المشترك لتحقيق التحول الرقمي لتحقيق أهداف التنمية، على أن ينظر إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب تأثيره على كل القطاعات الاقتصادية والعمل على تحفيز الاقتصاد الرقمي لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

10- يجب على الحكومة العراقية زيادة الأنفاق في قطاع التعليم وفتح دورات تعليمية مجانية عبر الإنترنت لجميع الفئات من قبل المتخصصين في الاقتصاد التكنولوجي الحديث وفتح مراكز التطوير والتأهيل في جميع الوزارات

لتدريب الملاكات المؤهلة تكنولوجياً ومساعدتهم في إيجاد فرص العمل المناسبة لهم للقضاء على مشكلة الفقر والبطالة.

11- العمل على تحسين البرامج الدراسية في كل المراحل الدراسية لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي، ودعم أدوات التقدم، وخفض تكلفة الاتصالات، وإدخال دورات الاقتصاد الرقمي في المدارس والكليات التعليمية والجامعية، عبرَ تشكيل لجان مشتركة بين الوزارات التربية والتعليم العالي والاتصالات والتخطيط والعمل للقيام بذلك على النحو الأمثل.

12- ضرورة بناء قاعدة معلوماتية رصينة للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات، وتفصيل دور وزارة التكنولوجيا

المعلومات والاتصالات في بنائها ورصدها بالعاملين المتسم بالمعرفة والدراية الكفاية.

13- زيادة مساحة القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية وإنشاء وحدات تكنولوجيا المعلومات فيها مما يساهم في تطوير الإنتاج من حيث الكم والنوع والقدرة التنافسية.

14- تطوير التقنيات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق، والتي ستمكن العراق من التحول نحو اقتصاد المعلومات، على أن يتم ذلك من خلال إقامة الاستثمارات والأطر التشريعية المطلوبة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المصادر العربية

أولاً: الكتب العربية

1- إبراهيم، خالد ممدوح، حماية المستهلك في المعاملات الإلكترونية ، الدار الجامعية ، 2007 .

2- أبو دوح، محمد عمر حماد، التنمية البشرية وعدالة توزيع الدخول ،ط1، الإسكندرية :الدار الجامعية ،2015

3- أحمد، عادل حشيش، أساسيات المالية العامة – مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، الإسكندرية، 2005.

4- الحلو، حكمت، بالمدارس الاهتمام بالمدارس، مشكلات الأطفال السلوكية في البيت والمدرسة، دار النشر للجامعات، 2009.

5- الخطيب ، خالد شحادة ، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، 2005.

6- الدخيل، عبد العزيز محمد، الاقتصاد السعودي ، دار الساقي للطباعة والنشر ، 2017

7- الدعمة، إبراهيم مراد، التنمية البشرية (الأنسانية): بين النظرية والواقع ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 .

8- الدعمة، إبراهيم مراد، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي ، عمان ، دار الفكر ، 2002 .

9- السيف، منال بنت سليمان، مدى توافر كفايات التعليم الإلكتروني ومعوقاتها وأساليب تنميتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة الملك سعود ، السعودية ،2009 .

10- الشوربجي ، مجدي، اقتصاد المالية العامة، القاهرة، 2008.

11- الطيطي، خضر مصباح، التجارة الإلكترونية من منظور تقني وتجاري وإداري ، دار الحامد ، عمان ، الأردن ، 2008

12- الغالبي، محمد رشيد، وسائل الائتمان التجاري وأدوات الدفع ، دار النهضة العربية ، 2000 .

13- القاضي، يوسف مصطفى، محمد مصطفى زيدان ، اتجاهات ومفاهيم تربوية ونفسية حديثة ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2008 .

14-القريشي، مدحت، تطور الفكر الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار وائل ،2007 .

15- المبروك، فرج، المناهج التعليمية ، دار حميثرا للنشر والترجمة، الطبعة 1، 2016 .

16-المبيضين، صفوان، مقدمة في الحكومة الإلكترونية ،دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، 2020 .

17-الموسوي، صفاء عبد الجبار، زينب عبد الرضا الجزائري ، الاقتصاد السياحي الرقمي ودوره في التنمية السياحية ، دار الأيام للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2020 ،

18- الموسوي ، صفاء عبد الجبار، كاظم سعد الأعرجي واخرون، الاقتصاد الرقمي ، ط1 ، عمان ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، 2017 .

19- النجار، فريد، الاقتصاد الرقمي الإنترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 .

20-أمارتياسن ، التنمية حرية ، ترجمة جلال، شوقي ، ط1 ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، 2010 .

21-جلال، شوقي، مقدمة في التنمية ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، القاهرة ، شباط 2004

22-جليط، الطاهر، عبد الحميد مرغيت واخرون ، كتاب جمعي حول دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية ، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة ، جويلية / الجزائر ، 2021.

23-خصاونة، جهاد سعيد، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

24- رمضان، مدحت، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2001 .

25- رمضان، منال حسن، استراتيجيات التعلم النشط/ التعلم النشط – ضبط الذات – التفكير الإيجابي – الابداع والشعور الإبداعي، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.

26-سالم، احمد، تكنولوجيا التعليم والتعليم الإلكتروني، ط1 ،مكتبة الرشد ، الرياض ، 2004 ، ص292 .

27-ساموبلسون، بول، نورد هاوس واخرون ، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، ط1 ، لبنان ، 2006.

28- سامية، خواثرة، الرقمنة ضمان لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودوأو ، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، جامعة محمد بوفرة بومرداس - الجزائر ، 2021 .

29- شندي، اديب قاسم، الاقتصاد العراقي إلى اين؟ ، الطبعة الأولى ، دار المواهب ، النجف الاشرف ،

30-صلاح، محمود أحمد عياد، الاقتصاد الرقمي ، دار العلم للنشر والتوزيع ، مصر ، 2020 .

31-عباس، بدران ، الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،2004

32-عبد الروؤف، طارق، التعليم الإلكتروني والتعليم الافتراضي : اتجاهات عالمية معاصرة المجموعة العربية للتدريب والنشر ، ط1 ، القاهرة ، 2014 .

33-عبد العزيز، محمد عادل، التجارة الإلكترونية والفكر المحاسبي ، ط1 ، 2005 .

34-عبد المجيد، حذيفة مازن، التعليم الإلكتروني التفاعلي ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان، 2014 .

35-عبدوني، كامل، حقيقة المعلم والمتعلم بالفكر الإسلامي، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2005.

36-عمار، حامد، التنمية البشرية في الوطن العربي (المفاهيم، المؤشرات، الأوضاع)، ط1 ،القاهرة :سينا للنشر ،1992 .

37-فيدير ما يورثاراجوثا ، " نظرة في مستقبل البشر قضايا لا تحتمل الانتظار " ، ترجمة محمود علي مكي ، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العامة ، القاهرة ، مصر ، 1990.

38- كابلي، طلال بن حسن ، محمد عبد الرحمن مرسي واخرون ، التعليم الإلكتروني (التقنية المعاصرة .. ومعاصرة التقنية)، مكتبة دار الايمان ، المدينة المنورة ، 2012 .

39-كافي، مصطفى يوسف، سلسة الاقتصاد الإلكتروني : الحكومة الإلكترونية في ظل الثروة العلمية التكنولوجية المعاصرة ، دار ومؤسسة رسلان ، دمشق ، 2009 .

40-كنتر، فرانك، الاقتصاد السياسي للعراق إعادة التوازن في مجتمع مرحلة ما بعد الصراع ، ترجمة مهند طالب الحمدي ، الطبعة الأولى ، دار ادوارد ، 2015

41-مسعودي، عبد الهادي، الاعمال المصرفية و الإلكترونية، دار اليازوري العلمية ، عمان ، الأردن ، 2016.

42-موسى، عبد الله فرغلي علي، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكتروني ،ط1 ،ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ،2008 .

43-هاني، وليد عبد بني، استخدام وتوظيف تقنيات التعليم في الحصة الصفية، دار عالم الثقافة للنشر، 2018.

44-وطفة، علي أسعد، إشكاليات التعلم الإلكتروني وتحدياته في ضوء جائحة كورونا : قراءة سوسيولوجية في جدليات التفاعل والتأثر، الكويت ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، 2021 .

ثانياً: الرسائل والإطاريح

1- الدوري، قتيبة ماهر محمود، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (2003 – 2013) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة تكريت ، 2015 .

2- الراعي، فاطمة، خدمات السياحة الإلكترونية ومقوماتها في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة غارداية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – قسم العلوم التجارية ، 2015 .

3- الكريطي، ايمان عبد الكاظم، التنمية البشرية في دول عربية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة ، 2004 .

4- الياسري، نغم حميد عبد الخضر، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وامكانيات النمو الاقتصادي- دراسة تحليلية في عينة بلدان عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط،2020.

5- سرحان، وسن مشعل، الاقتصاد الرقمي وأثره في التنمية المستدامة في بلدان مختارة مع إشارة إلى العراق للمدة (2004-2020)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة تكريت ، 2022 .

6- سلطان، إبراهيم خليل، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام تجارب مختارة مع إشارة للعراق، أطروحة دكتوراه –كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية ، 2021 .

7- فوجو، ميسون زكي، استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة) ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، قسم إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية - غزة ، 2012 .

8- مريبعي، سوسن، التنمية البشرية في الجزائر الواقع والآفاق رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، 2012 / 2013 .

9- نعمه، زينب هادي، تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والأمارات العربية المتحدة للمدة (1999 - 2013) مع الإشارة للعراق ، أطروحة دكتوراه - كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2015 .

ثالثاً: البحوث والدراسات

1- احمد، رشا علي الدين، السياحة الإلكترونية حلم دبي القادم نظرة قانونية ، كلية الحقوق / جامعة المنصورة ، جمهورية مصر العربية ،2014 .

2- الابراهيم، يوسف حمد، تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الأمارات ، ط1 ، 2004 .

3- الحداد، بسمة محرم، نهال عبد العاطي الغواص، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري ، معهد التخطيط القومي ، مصر، يونيو 2020.

4- الدمرداش، محمود محمد، مكافحة التجنب الضريبي لأنشطة الاقتصاد الرقمي في النظام الضريبي المصري والسعودي بالتركيز على قانوني ضريبة الدخل والقيمة المضافة ، كلية الشريعة والقانون بدمنهور ، جامعة الأزهر 2020.

5- العطوي، عامر علي حسين، حسين علي الجنابي ، العلاقة بين تقنية المعلومات والاتصالات ومستوى نقل واكتساب المعرفة (دراسة تحليله لأراء عينة من الكادر التدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد-الكوفة) ، جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد ، 2007.

6- القصيفي، جورج، التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم و المضمون ، بحوث الندوة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1995.

7- حامد، هند محمد، التجارة الإلكترونية في المجال السياحي ، الطبقة الأولى ،القاهرة ،2003

8- حدي، سمية ، حكيم بناولة ، التوجه نحو الحكومة الإلكترونية لتحسين جودة الخدمة العمومية التجربة السعودية نموذجا وإمكانية تطبيقها في الجزائر، أبحاث الملتقى الوطني حول: جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات / تقييم الواقع واستشراف الواقع ، الجزائر.

9- رضا، مصطفى، التنمية البشرية ، أكاديمية السادات بطنطا ، سلسة إصدارات مجمع النهضة الإدارية رقم 9 ، 1998.

10- صالح، محمد عبد العال، التجارة الإلكترونية ، 2014 .

11- عباس، بدران، الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،2004.

12- مجاهدي، فاتح، الاقتصاد الرقمي ومتطلباته ، الجزائر ، 2013 .

13-منير نوري واخرون ،"تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأهميتها في اقتصاديات الدول العربية لمسايرة تحديات الاقتصاد العالمي الجديد -التوصيات والمتطلبات-"،بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ، الجزائر ،2013.

14- نزر، طلحة، نظرة على الاقتصاد السعودي 2020 ، الجزيرة كابيتال ، 2019

رابعاً: المجلات والصحف

INEE 1- أبو عليوة، نهلة سيد، إدارة أزمة التعليم المصري في ظل جائحة كورونا باستخدام معايير ايني نظرة تحليلية) ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، مجلة الإدارة التربوية ، العدد الوأحد والثلاثون ، يوليو – 2021 .

2- آل عبد الله، ندى شداد، ريم سعيد الغامدي ، أثر التنمية البشرية على اقتصاد المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 للمدة (1990-2016م) ، كلية إدارة أعمال ، جامعة الباحة ، المملكة العربية السعودية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، المجلد 4 ، العدد 7 ، 2020 .

3- البشير، فضل عبد الكريم، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي ، مجلة بيت المشورة ، العدد (9) ، قطر ، 2018 .

4- البياتي، ستار جبار خليل، الأهمية الاقتصادية للتجارة الإلكترونية وامكانية تطبيقها في العراق ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد27 ،2009 .

5- الحجار، ياسر رضا، الاقتصاد الرقمي في العراق: الواقع وإمكانيات التطبيق ، وقائع المؤتمر العلمي الدولي لكلية الإدارة والاقتصاد ، الثورة الرقمية كأداة للتنمية المستدامة واداة للتخطيط الاقتصادي والإداري في العراق ، المحور الاقتصادي 17 تشرين الثاني (نوفمبر) ، 2022.

6- الحسيني، اسراء عادل، الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في مصر: الواقع والتحديات والسياسات المستقبلية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر ، مجلد (2) ، العدد (1) ، مصر ، 2022 .

7- الحفيظ، وائل صلاح ربيع عبد، الحكومة الإلكترونية وتجارب "عالمية وإقليمية ومحلية "، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة أسوان ، المجلد(2)،العدد(2) .

8- الخضري، ياسمين فكرى ياسين، الاقتصاد الرقمي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر : دراسة باستخدام منهجية الأنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، المجلد (49)، العدد(2) ، 2023 ، مصر.

9- الرفاعي، سحر قدوري، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها : مدخل استراتيجي ، الجامعة المستنصرية – بغداد – العراق ، مجلة اقتصادات شمال افريقيا ، العدد السابع ، 2009 .

10- الزناتي ، جمال صالح متولي، التنمية البشرية في مصر قبل و بعد ثورة 25 يناير 2011 م ، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية ، المجلد الأول ، مصر ، 2019 .

11- الزهيري، دعاء قاسم مكي، شيماء فاضل محمد ، قياس محددات البطالة في العراق للمدة (2004 - 2021 VAR ، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية ، المجلد 16 ، العدد 50 ، مارس 2021) باستخدام نموذج 2024.

12- السيد حسن، ألطاف حسن سيد إسماعيل،" تحولات التعليم في زمن ما بعد جائحة كورونا: دراسة تحليلية "، المجلة العربية للنشر العلمي ، الإصدار السادس ، العدد 55 ، 2023 .

13- الطحان، لمياء احمد واخرون ، علاقة الاقتصاد الرقمي بالصادرات المصرية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد (37) ، العدد (3) ، 2023 ، مصر .

14- العتيبي، فيصل عبد الله ، الحكومة الإلكترونية ودورها في حل المشكلات الإدارية بالتطبيق على الدوائر الحكومية بمحافظة الرياض ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، العدد الرابع (الجزء الثاني) ، أكتوبر 2023.

15- العراقي، بشرى أحمد السيد، أشراف لطفي السيد واخرون ، قياس أثر التنمية البشرية على الفقر في مصر ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة – جامعة دمياط ، المجلد الرابع – العدد الأول – الجزء الرابع ، مصر، يناير 2023 .

16- العقابي، عذراء عباس حسن، التعليم الإلكتروني وكفاياته ، مجلة أبحاث ميسان ، المجلد السابع عشر ، العدد الثالث والثلاثون ، السنة 2021

17- الغندور، تغريد محمد عاطف، التحول الرقمي ودوره في دعم النمو الاقتصادي في مصر (دراسة قياسية) ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، 2023 ، مصر.

18- المختار،هناء عدالت حسن ، أثر تكنولوجيا المعلومات على تطور التجارة الدولية في العراق ومصر ، جامعة الموصل ،المجلد الرابع عشر ،العدد الثالث –يوليو 2023

19- الموسوي، صفاء عبد الجبار، كاظم سعد الاعرجي واخرون ، تحليل اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي وقياسه على اقتصاد دولة الأمارات العربية المتحدة للمدة من (1999 – 2013) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، المجلد الخامس ، العدد الثامن عشر ، 2016 .

20- النجار، وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله ، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الاعمال ، المجلد 38 ، العدد الأول ، 2024 .

21- النهطاوي، عنتر عبد الرزاق، استراتيجيات التنمية البشرية في ظل التغيرات العالمية الجديدة ، مجلة البحوث الإدارية ، السنة الثالثة والعشرون ، العدد الأول ، 2005 .

22- أحمد، رضا محمد عبده، صبري إبراهيم منصور شاهين واخرون ، مقومات تنمية رأس المال البشري "دراسة ميدانية على الجمعيات الأهلية بمحافظة القاهرة " مجلة الدراسات و الأبحاث البيئية - جامعة مدينة السادات ، 2021 ، 11 (1) .

23- أمين، نور ساطع، الأنفاق العام على التعليم العالي في العراق وأثره في التنمية البشرية دراسة تحليلية قياسية للمدة (1990 - 2013) ، جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (8) ، العدد (2)، (2018) .

24- بخيت، محمد رمضان، التنمية البشرية والشخصية الوظيفية بالحضر " دراسة ميدانية " ، المجلة العلمية بكلية الآداب ، العدد السادس والثلاثون ، مصر ، يوليو 2019.

25- بن عيشاوي، احمد، " اثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال " ، مجلة الباحث ، العدد(7) ،الجزائر ،2010 .

26- جوهر، عنتر عنتر، شايب الذراع ثاني بنت النبي ، واقع مشروع الحكومة الإلكترونية بالجزائر استنادا إلى مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس ، المجلد 13 ، العدد 01 ، جويلية ، 2021 .

27- حسن، محمد ذكى، الاقتصاد الرقمي (مزاياه، تحدياته، تطبيقاته)، مجلة روح القوانين – كلية الحقوق – جامعة طنطا ، العدد الخامس والثمانون ، مصر ، 2019.

28- حسين، مريم خالص، الحكومة الإلكترونية، وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسة الضريبية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، 2013.

29- حمادي، هند عبد المجيد، سوق العمل العراقي من التقليدية إلى الرقمية – تحديات ومعالجات ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد التاسع والستون لشهر حزيران ،2021 .

30- خلف، زينب هادي، هاجر محمود علي ، جوانب من التعليم الإلكتروني ، جامعة بغداد – مركز التطوير والتعليم المستمر، المجلد (2) ، العدد الأول، 2010.

31- خلف، فاطمة إبراهيم واخرون ، العلاقة بين الأنفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 20 ، 2009.

32- داود، ياسر إبراهيم محمد واخرون ، أثر الاستثمار في رأس المال البشري على تحسين أداء الاقتصاد الرقمي بالتطبيق على الاقتصاد المصري خلال المدة (2000 – 2020) ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، المجلد (8) ، العدد(13) ، مصر ، 2022 .

33- زيدان، وليد، محمد عرفات زيدان ، اثر التنويع الاقتصادي على معدلات البطالة دراسة مقارنة لمجموعة من الدول العربية (تونس-الجزائر-السعودية-مصر) خلال المدة (1995-2020) ، جامعة الوادي (الجزائر) ، مجلة العلوم الإدارية والمالية ، المجلد7 ، العدد 2 ، 2023 .

34- شعبان، غادة سيد، العائد الاقتصادي من الأنفاق العام على التعليم العالي ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة –جامعة الأزهر ، العدد 20 يوليو ، 2018 .

35- صالح، اسراء سعيد ، قياس وتحليل اثر الصدمات الاقتصادية في سوق العمل في العراق للمدة (2004-2017) ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 128 / حزيران / 2021 .

36- عبد الحميد، محمد احمد الشافعي، قياس أثر التجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي في مصر خلال المدة (2000 - 2020) ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة – جامعة دمياط ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، مصر، يوليو 2023 .

37- عبد السلام، سارة محمود إبراهيم، مشيرة محمد حسن العشري، الاقتصاد الرقمي وعلاقته بالتنمية الاجتماعية/دراسة حالة على بعض الدراسات والبحوث المرجعية، جامعة دمياط، المجلة العلمية لكلية الآداب، مجلد 12، العدد5، 2023.

38- عبد اللطيف، محمد محمد إبراهيم محمد، دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد 75 ، مارس 2021 .

39- عبد اللطيف، همسة قصي، تقلبات أسعار النفط العالمية واثرها على واقع الاقتصاد العراقي ، جامعة النهرين، بغداد ، العراق ، مجلة الريادة للمال والأعمال ، المجلد4 ، العدد 2 ، نيسان 2023.

40 - عبد المطلب، صبرى بديع، ثورة يناير وتداعياتها على الشخصية المصرية "دراسة ميدانية" ، مجلة كلية الآداب ، العدد الستون ، مصر ، يناير 2017 .

41- عبود، سالم محمد، جان سيريل فضل الله واخرون ، واقع التعليم الإلكتروني ونظم الحاسبات وأثره في التعليم في العراق ، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (17) ، 2008 .

42- عبود، سحر، الأنفاق الصحي في مصر وتعزيز الصمود في مواجهة الأزمات ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، العدد 17 ، يناير 2023 .

43- عبود، لقاء شاكر، عمران عباس يوسف عبد الله، قياس اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نمو الاستثمار في العراق دراسة تحليلية للمدة (2004-2017)، الجامعة المستنصرية، مجلد الإدارة والاقتصاد ، العدد 128/ حزيران/ 2021 .

44- علي، احمد يحي محمد، دور الاقتصاد الرقمي في احتواء أزمة كورونا ،جامعة مدينة السدات ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثالث ، مصر، مارس 2022 .

45- -علي، محمد مدلول، الاقتصاد الرقمي رؤى وآفاق – البلدان العربية دراسة حالة ، مجلة جامعة بابل ، الإدارة والاقتصاد ، المجلد 28 ، العدد 2 ، 2020.

46- عمارة، أميرة ، تأثير جائحة كورونا على البطالة في مصر ، جامعة حلوان ، المجلد 22 ، العدد 4 ، 2021 .

47- فوزي، أماني، واقع التجارة الإلكترونية في العالم في ظل قوانين تنظيم التعاملات الإلكترونية، المجلة الجنائية القومية، المجلد الثالث والستون ، العدد الثاني ، مصر، يوليو 2020 .

48- كوزان، زينة صاحب، الحكومة الإلكترونية وانعكاساتها على حق الفرد في الحصول على المعلومات ،كلية الأمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة / النجف الاشرف ، مجلة المعهد ، العدد (3) ، 2020 .

49- مجلة بيت المشورة (مجلة دولية محكمة في الاقتصاد الإسلامي)، العدد (9)، دولة قطر، أكتوبر 2018.

50- محمد ، اسراء أحمد محمد رجب ، التحول الرقمي في التعليم الجامعي : مفهومه وأهدافه وألياته ، مجلة العلوم التربوية ، كلية التربية - جامعة جنوب الوادي ، قنا ، مصر ، 2021 .

51- محمد، عبد الرحمن حسن حسن ، محمد احمد الغبيري ، واقع التحول الرقمي للملكة العربية السعودية –دراسة تحليلة ، مجلة العلوم الإدارية والمالية ، المجلد 04 / العدد: 03 (2020) .

52- مرايتي، محمد، ((المحتوى الرقمي العربي)) ، مجلة العربي ،الكويت ،شركة دار السياسة ،2005 ،العدد 564 .

53- نصر الدين، فيفان محمد صالح، عبلة عبد الحميد بخاري ، واخرون ، تأثير التجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، المجلد السادس ، العدد التاسع عشر ، المملكة العربية السعودية ، يوليو 2022.

54-عزيزة عبد الخالق، العوامل المؤثرة على متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في منطقة الشرق هاشم، الأوسط وشمال افريقيا خلال المدة (2000-2016) ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد 41 ، العدد 3 ، جمهورية مصر العربية ، سبتمبر (ايلول)2021 .

55- هاشم، عزيزة عبد الخالق محمد، التحول الرقمي والتنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جمهورية مصر العربية ، 2024.

56 - هلال، علي كاظم، اقتصاد المعرفة في العراق وسبل الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد4، جامعة القادسية، 2014.

57-الحسيني، اسراء عادل، الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في مصر: الواقع والتحديات والسياسات المستقبلية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر ، مجلد (2) ، العدد (1) ، مصر ، 2022 .

58-الحجار، ياسر رضا، الاقتصاد الرقمي في العراق:الواقع وإمكانيات التطبيق ، وقائع المؤتمر العلمي الدولي لكلية الإدارة والاقتصاد ، الثورة الرقمية كأداة للتنمية المستدامة واداة للتخطيط الاقتصادي والإداري في العراق ، المحور الاقتصادي 17 تشرين الثاني (نوفمبر) ، 2022 .

59- يحيى، شرقي، توجهات دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي – دراسة حالة تجارب بعض دول المنطقة، مجلة المحاسبة ، التدقيق والمالية ، المجلد 03 ، العدد 02 ،جامعة خميس مليانة ، الجزائر ، 2021 .

خامساً: المؤتمرات العلمية واللقاءات

1 -إبراهيم، نجلاء عبد المنعم، تحديات التحول نحو الاقتصاد الرقمي الأخضر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الملتقى الدولي الافتراضي : البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية " الفرص ، التحديات والافاق ، سوريا ، 2022 .

2-السبتي، وسيلة ، واخرون ، السياحة الإلكترونية أحد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،ملتقى الدولي :الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة ، جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي ،الجزائر ،2019.

3- السياسات الصناعية وسياسات القدرة الإنتاجية للاقتصاد الرقمي ، مذكرة من أمانة الأنكتاد ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، مجلس التجارة والتنمية ، جنيف ، الدورة 65 جوان 2018

5- محمد، يدو، بو عافية رشيد ، انعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادي وعلوم التسيير ، الملتقى العلمي الدولي الخامس ، تونس ، 2012 .

سادساً:التقارير والنشرات الإحصائية.

1-البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، 2022 ، قطاع البحوث الاقتصادية

2- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ،2012 – 2013 ، قطاع البحوث الاقتصادية.

3- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2020 – 2021 ، قطاع البحوث الاقتصادية.

4- صندوق النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الرابع والخمسون ، 2018 .

5- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، 2021 .

6- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، 2018.

7- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2020 – 2021 ، قطاع البحوث الاقتصادية.

8-البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (2010)

9-الاسكوا ، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1999 ،

10-الاسكوا ، دور الأسواق المالية في الخصخصة في منطقة الاسكوا ، الأمم المتحدة نيويورك ، 2002

11-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1995 ، تقرير التنمية البشرية ، 1995

12-برنامج الأمم المتحدة 2010 ، تقرير التنمية البشرية 2010 ، نيويورك

13-برنامج الأمم المتحدة الأنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، 1992

14-برنامج الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، 1991

15-برنامج الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، 1995

16-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ، 2002

17- تقرير التنمية البشرية 2008/2007 ، محاربة تغير المناخ: التضامن الأنساني في عالم منقسم ، البرنامج الأنمائي للأمم المتحدة ، نيويورك ، 2007.

18- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2019 ، العراق ، 2021.

19- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2021 ، العراق ، 2023.

20- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2020 ، العراق ، 2021 .

21- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2022 ، العراق ، 2023 .

22- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، العراق،2008

سابعاً: الأنترنيت

1-محمد، عز الدين إبراهيم، التعليم الإلكتروني مفهومة وفوائده ومعوقاته ، مقال الكتروني منشور تم الاطلاع عليه بتاريخ 13-9-2023 ، عبرَ الرابط:https://www: eupc.mans.edu.eg

2- منتدى ستوب ، وسائل الدفع الإلكترونية ، 2014 .http//www.fourm.stop55.com .

3- أحمد، عبد الرحمن، تقرير تكنولوجيا / مصر، مليار دولار ينفقها المصريون سنويا ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13 -2-2024 ، على الرابط:https://www.aljazeera.net/amp/tech/2022/11/2/% .

4-تقرير دولي : مصر تتصدر الترتيب الأول أفريقيا في شمول خدمات الإنترنت ب2022 ، 21 يناير / 2023 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-3-2024 ،على الرابط: https://youm7.com .

5-زين، هبة، جمهورية مصر العربية ، قراءة تفصيلية لوضع مصر في تقرير التنمية البشرية 2022 / 2021 ، المرصد المصري ، 6 اكتوبر 2022 ، تم الاطلاع بتاريخ 1 / 4 / 2024 ، على الرابط : https://marsad.ecss.com.eg/73339/ .

6-عادل، مدحت، نقرير العمر المتوقع عند الميلاد ، مصر ، 2022 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13-4-2024 ،على الرابط : https://youm7.com .

7-عادل، مدحت، اعرف كيف تطور حجم الأنفاق الحكومي على الصحة في 10 سنوات ، مصر ، 2023 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-4-2024 ،على الرابط:https://youm7.com .

8-ديوان، إسحاق، نديم حوري ، واخرون ، مصر بعد فيروس كورونا: العودة إلى المربع الأول ، مبادرة الإصلاح العربي ، مصر، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-4-2024 ،على الرابط :

https://www.arabreform.net/ar/publication .

10-تقرير 2011 كان الأصعب على الاقتصاد المصري ، مصر ، 2011 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-4-2024 ،على الرابط: https://bbc.com .

11-تقرير الاقتصاد المصري خلال عام :2013 أزمات في الحقبتين، مصر ، 2013 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-4-2024 ، على الرابط: https://arabic.rt.com .

12-امبابي، احمد عادل كمال محمد، ريم حشمت حسين ، واخرون ، علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد المصري (1990 - 2020) ، الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، المركز الديمقراطي العربي ، 2022 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-4-2024 ، خلال الرابط : https://democraticac.de .

13-العفيفي، طارق، التعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية ، دراسة للاستشارات والدراسات والترجمة، المملكة العربية السعودية ، 2023 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18-4-2024 ، خلال الرابط : https://drasah.com .

14-تقرير اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي - الوضع الاقتصادي للملكة خلال عام 2022 ، صندوق التنمية الصناعية السعودي ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21-4-2024 ، خلال الرابط : https://www.sidf.gov.sa .

15-مقداد، عبد الحي بن محمد ، تقرير التنمية البشرية في الدولة السعودية سيرة محورها الأنسان ، صحيفة مال ، 23 فبراير 2022 ، https://maaal.com/2022/02/%D8%A7% .

16-ملتقى الصحة العالمي ، نظرة عامة عن قطاع الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية ، 2019 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8-5-2024 ، عبرَ الرابط: https://www.globalhealthsaudi.com .

17-مشكور، سعود جايد ، عقيل حميد جابر واخرون ، إمكانيات تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق (تجارب دولية وعربية مختارة) ، 2018 ، ص10، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11-5-2024 ، عبرَ الرابط . https://www.researchgate.net/publication/329454069:

18-القيسي، احمد محمود، الحكومة الرقمية في العراق: التحديات والفرص ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة بغداد ، كلية الاعلام ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9-5-2024 ، على الرابط : https://Kerbalacss.uokerbala.edu.iq/iq/wp/blog/.

19-جمعية رجال الاعمال الأردنيين ، مقال مجلس الاعمال الأردني العراقي ، 2018 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20-6-2024 ، على الرابط: https://jor-irq.net/iraq.html .

20-جواد، علي، تقرير العراق .. أسعار النفط ترفع معدلات الفقر والبطالة خلال عام 2016 ، العراق ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-5-2024، عبرَ الرابط: https://www.aa.com.tr .

21-لفته، صالح ، تطوير التعليم في العراق ، وكالة نون الخبرية ، العراق ، 28-8-2023 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-6-2024 عبرَ الرابط: https://non14.net.

22- تقرير التعليم – كل طفل في المدرسة ويتعلم ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-6-2024 عبرَ الرابط: https://unicef.or

23- طرق لتحسين الرعاية الصحية ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22-6-2024 ، على الرابط: https://proactive-md.com/5-ways-to-improve-the-quality-of-healthcare.

24- محمد، رضوى، مكتسبات اقتصادية..ما انعكاسات تفعيل آليات التحول الرقمي في مصر، القاهرة الإخبارية، 22 أغسطس/2023، من خلال الرابط: https://alqaheranews.net/news .

25- المقاطي، مسفر علي ، الاقتصاد الرقممي وأثره على رفاه المواطن/ الرقمنة كمحور في رؤية 2030، صحيفة مال، 13مارس/2024، على الرابط: https://maaal.com/2024/03 .

26 -مجلة المعلوماتية ، البيئة الرقمية بين سلبيات الواقع وأمال المستقبل ، العدد التاسع ،2013 ، على الموقع: http://www.infomag.news.sy/index

27-الاتحاد الدولي للاتصالات – عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة الرقمية ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12-4-2024 ، على الرابط: www.itu.int/ar/mediacentre

28–موقع منظمة الصحة العالمية ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12–4–2024 ، من خلال الرابط:

www.who.int/ar/news/item/26_02_1441

Journal of Physics : Conference Series, 2021 , https://doi.org/10.1088/1742-6596/1946/1/012021 --29

ثامناً: المصادر الأجنبية

1- Arafa, A. I.,Thabet, W. A. Factors affecting the adoption of digital payments in Egypt: an empirical study. International Journal of Engineering Research and Applications, 9(3) ،2019.

2- Aldhaban, ,Alalwan, Challenges facing e-government implementation in developing countries: The case of Saudi Arabia. In Proceedings of the International Conference on e-Commerce, e- Business and e-Service،(2019).

3- Altamony, Alharbi,Alghamdi, Challenges Facing the Implementation of E-Government in Saudi Arabia: A Study Based on Citizens' Perspectives. International Journal of Computer Science and Network Security،2021.

4- Barbara Parker , Globalization and business practice : managing across boundaries ,Sage publication , London , 1998.

5- Buhalis,e tourism-Information Technology for strategic tourism management,Prentice Hall,Harlow,UK,2003.

6- Danda matthew, les securite sur le web ,les ulis, Microsoft press, 2001.

7- Elsayed, Omran, The digital economy in Egypt: Opportunities and challenges. Information Technology for Development, 26(4)، 2020.

8- INAL EPORT OF ORKING ROUR , Digital economy and tourism impacts,influences and challenges,2014.

9- John Clark,The State Popular Participation and the Voluntary Sector , " NGO States and Donors,1997.

10- Morze , Strutynska ,Digital transformation in society : Key aspects for model development.

11- Morsy, H. (2018). E-commerce development in Egypt: challenges and opportunities. International Journal of Advanced Computer Science and Applications, 9(11).

12- Sue wilis، Bruce Tranter , Beyond the Digital Divide : Socio – Economic Dimensions of internet Diffusion in Australia – university of Tasmania , Australia , 2002.

13- Peter ,G,Waken &Craig Balance :On Line Profits,A Managers Guide to Commerce,Harvard Busy-news School.Press,Boston,Massachusetts,1997.

14- Politique economique,Ropport economique,social et financier du Gouvernement Francais,2009.

15- Paul STREETEN , Human Development :means and ends, the America economie review,1994.

الملاحق

ملحق (1)

مؤشرات الاقتصاد الرقمي في السعودية بشكل نصف سنوي للمدة (2007 – 2022)

ت	نصف سنوي	مستخدمين الإنترنت	البطاقات الإلكترونية	السحوبات النقدية
1	2007S1	30	9.80	15.7
2	2007S2	30	9.80	15.7
3	2008S1	36	11.36	22.76
4	2008S2	36	11.36	22.76
5	2009S1	38	10.88	8.51
6	2009S2	38	10.88	8.51
7	2010S1	41	- 11.3	13.88
8	2010S2	41	- 11.3	13.88
9	2011S1	48	17.26	23.45
10	2011S2	48	17.26	23.45
11	2012S1	54	15.27	8.21
12	2012S2	54	15.27	8.21
13	2013S1	61	8.33	6.77
14	2013S2	61	8.33	6.77
15	2014S1	65	15.38	9.46
16	2014S2	65	15.38	9.46
17	2015S1	70	9.27	6.26
18	2015S2	70	9.27	6.26
19	2016S1	75	18.15	-3.05
20	2016S2	75	18.15	-3.05
21	2017S1	94	7.02	-3.3
22	2017S2	94	7.02	-3.3
23	2018S1	93	0.55	2.71
24	2018S2	93	0.55	2.71
25	2019S1	96	10.43	-1.02
26	2019S2	96	10.43	-1.02
27	2020S1	98	8.86	-15.08
28	2020S2	98	8.86	-15.08

-7.46	14.66	100	2021S1	29
-7.46	14.66	100	2021S2	30
-4.67	8.1	100	2022S1	31
-4.67	8.1	100	2022S2	32

ملحق (2)

بعض مؤشرات التنمية البشرية في السعودية بشكل نصف سنوي للمدة (2007 – 2022)

ت	نصف سنوي	حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي	متوسط سنوات الدراسة
1	2007S1	3.78	2.4
2	2007S2	2.75	2.59
3	2008S1	2.66	2.79
4	2008S2	- 0.73	2.81
5	2009S1	-5.74	2.83
6	2009S2	-1.26	2.79
7	2010S1	1.22	2.75
8	2010S2	3.97	2.71
9	2011S1	8.55	2.68
10	2011S2	4.69	2.59
11	2012S1	3.18	2.5
12	2012S2	1.91	2.52
13	2013S1	0.96	2.54
14	2013S2	1.55	1.99
15	2014S1	2.2	1.44
16	2014S2	2.18	1.43
17	2015S1	2.68	1.42
18	2015S2	1.39	1.41
19	2016S1	0.02	1.4
20	2016S2	-0.66	1.39
21	2017S1	-2.92	1.38
22	2017S2	-0.71	2.45
23	2018S1	-0.11	3.52

3.50	-0.15	2018S2	24
3.49	-1.41	2019S1	25
3.38	-1.62	2019S2	26
3.28	-4.12	2020S1	27
3.34	0.53	2020S2	28
3.4	4.5	2021S1	29
3.45	4.4	2021S2	30
3.5	6.65	2022S1	31
3.5	6.6	2022S2	32

ملحق (3)

مؤشرات الاقتصاد الرقمي في مصر بشكل نصف سنوي للمدة (2007 – 2022)

ت	نصف سنوي	مستخدمين الإنترنت	البطاقات الإلكترونية	السحوبات النقدية
1	2007S1	16	9.69	22.5
2	2007S2	17.00	10.40	29.05
3	2008S1	18	11.11	35.61
4	2008S2	19.00	9.17	53.40
5	2009S1	20	7.24	71.2
6	2009S2	21.00	13.88	110.96
7	2010S1	22	20.52	150.73
8	2010S2	24.00	17.53	85.17
9	2011S1	26	14.55	19.62
10	2011S2	26.00	7.85	-10.58
11	2012S1	26	1.16	-40.79
12	2012S2	27.50	7.05	-5.02
13	2013S1	29	12.95	30.75
14	2013S2	31.50	11.43	32.16
15	2014S1	34	9.92	33.57
16	2014S2	36.00	12.88	35.55
17	2015S1	38	15.84	37.54
18	2015S2	39.50	25.19	34.53
19	2016S1	41	34.55	31.53

21.89	33.37	43.00	2016S2	20
12.25	32.19	45	2017S1	21
7.7	12.34	45.99	2017S2	22
3.15	-7.5	47	2018S1	23
13.48	-1.95	51.99	2018S2	24
23.82	3.6	56.99	2019S1	25
45.45	13.54	64.49	2019S2	26
67.08	23.48	72	2020S1	27
19.69	27.49	71.99	2020S2	28
-27.69	31.5	72	2021S1	29
-6.34	28.25	71.99	2021S2	30
1.5	25	72.00	2022S1	31
1.50	25.00	72	2022S2	32

ملحق (4)

بعض مؤشرات التنمية البشرية في مصر بشكل نصف سنوي للمدة (2007 – 2022)

ت	نصف سنوي	حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي	متوسط سنوات الدراسة
1	2007S1	2.5	3.5
2	2007S2	2.5	3.54
3	2008S1	4.99	3.6
4	2008S2	4.99	3.46
5	2009S1	1.86	3.33
6	2009S2	1.86	3.34
7	2010S1	0.91	3.36
8	2010S2	0.91	3.30
9	2011S1	-1.11	3.25
10	2011S2	-1.11	3.19
11	2012S1	0.19	3.15
12	2012S2	0.19	3.10
13	2013S1	-0.42	3.05
14	2013S2	-0.42	3.00

2.96	0.75	2014S1	15
2.92	0.75	2014S2	16
2.88	2.79	2015S1	17
2.84	2.79	2015S2	18
2.8	2.6	2016S1	19
2.76	2.6	2016S2	20
2.72	1.64	2017S1	21
2.79	1.64	2017S2	22
2.87	2.76	2018S1	23
2.83	2.76	2018S2	24
2.79	2.54	2019S1	25
2.85	2.54	2019S2	26
2.92	2.31	2020S1	27
2.91	2.31	2020S2	28
2.9	1.63	2021S1	29
2.89	1.63	2021S2	30
2.89	4.5	2022S1	31
2.89	4.5	2022S2	32

Abstract

The research focused on the fact that the digital economy, or the economy based on the use of information technology and modern means of communication, is one of the results of the communications and information technology revolution or the Fourth Industrial Revolution, and among the areas most affected by the digital transformation are the areas of human development, education and health, and education has become digital in completely new forms, as well as health, which has become digital, relying on the Internet and modern means of communication.

The research was based on the fact that the development in the digital economy has led to development in all areas of the economy in general, and in particular human development and its indicators, and this change was accompanied by positive and negative effects, and it faced many difficulties in general and in particular in the studied application environment, which generated questions including: Does the digital economy affect human development indicators directly or indirectly? Does the impact of the digital economy on human development and its indicators generate positive or negative effects?

The research aimed to identify the nature of the digital economy, study its various aspects, and know its positive effects on human development by studying the experiences of some countries in this field and setting basic principles as a starting point that supports the process of digital transformation, and determining the role of the digital economy in improving education, its services and health facilities.

The research is based on the hypothesis that there is a major role for the digital economy in human development indicators in the sample countries. The research reached a set of related conclusions and recommendations that were consistent with the research objectives and hypothesis. The most important conclusion was the weakness of the information and communications technology infrastructure in Iraq, which leads to the reflection of this weakness on the digital economy as a result of economic and political mismanagement.

As for the most important recommendation, it was necessary to develop and disseminate digital technologies, taking into account their positive effects in the context of the common ambition to achieve digital transformation to achieve development goals, so that the information and communications technology sector is viewed according to its impact on all economic sectors and work to stimulate the digital economy to increase its contribution to the global gross domestic product.

Keywords: Digital economy, human development, cash withdrawals, electronic cards, life expectancy at birth, education enrollment rates.

Republic Of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Administration and Economics

Department of Economics

The Role of the digital economy in some human development indicators – Experiences of selected Arab countries.

A Thesis submitted by the student

AYAT QAYS MOHAMMED ALI ALETHARI

To the Board of the Faculty of Management and Economics - Karbala University, which is part of the requirements of obtaining a master's degree in economics

Under the supervision of Assistant Professor Dr.

SAFAA ABD AL JABAR ALI AL-MOSAWI

2024 *A.D* **1446 *A.H***